

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد ٤٧

الفقر وآثاره الاجتماعية
وبرامج وآليات مكافحته
في دول مجلس التعاون

إعداد

الدكتور أبو بكر أحمد باقادر

وكيل وزارة الإعلام والثقافة بالمملكة العربية السعودية

أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

جامعة الملك عبدالعزيز بن سعود بجدة

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠٠٨م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة – مملكة البحرين – هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ – فاكس- ١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني: glcl@batelco.com.bh
العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعملية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
سالم بن علي المهيري

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
جمال السلطان
عبدالله جناحي
أحمد العجمي

العدد (السابع والأربعون) ربيع الآخر ١٤٢٩ هـ الموافق أبريل ٢٠٠٨ م

المحتويات

٨ - ٧	تقديم المدير العام
٨١ - ٩	الفصل الأول : الفقر - تاريخه وتعريفه وأنواعه
٢٠١ - ٨٣	الفصل الثاني : أوضاع الفقر ومظاهره في دول مجلس التعاون واليمن
٢٢٥ - ٢٠٣	الفصل الثالث : المرأة والفقر
٢٤٤ - ٢٢٧	الفصل الرابع : العولمة والفقر.....
٢٨٢ - ٢٤٥	الفصل الخامس : نحو رؤية جديدة في مواجهة الفقر بدول مجلس التعاون واليمن....
٢٩١ - ٢٨٣	قائمة المراجع والمصادر

تقديم المدير العام

ما هو الفقر؟ هل الفقر مادي أم روحي أم كليهما معاً؟ من هو الفقير؟ كيف يمكن قياس الفقر؟ هل الفقر موجود في جميع المجتمعات الإنسانية؟ هل يتشابه الفقير في أمريكا اللاتينية مع الفقير في أوروبا وأمريكا أم مع الفقر في دول مجلس التعاون الخليجي؟ هل الفقر في الجمهورية اليمنية المشمولة بهذه الدراسة، له علاقة بالفقر في دول مجلس التعاون الخليجي؟ هل يوجد فقراء في دول مجلس التعاون الخليجي؟ تحاول هذه الدراسة أن تقدم أجوبة حول هذه الأسئلة المثارة وغيرها، معتمدة في ذلك على ما وفرته دول مجلس التعاون من معلومات وبيانات وتقارير صادرة عن جهاتها الرسمية ومراكز أبحاثها وهيئاتها ذات الصلة بالموضوع.

ومن أجل مشاركة مجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "القطاع الاجتماعي" في تحقيق الأهداف التنموية للألفية والذي يشكل الفقر هدفها الأول فقد قرر المجلس تكليف مكتبه التنفيذي بإعداد دراسة حول الفقر وأثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون بما فيها الجمهورية اليمنية.

حاولت هذه الدراسة الموزعة على خمسة فصول، معالجة الفقر في دول مجلس التعاون بمختلف أبعاده، حيث ركز الفصل الأول التاريخي على الفارق الشاسع الذي أحدثته الوفرة النفطية في نمط وأساليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه المجتمعات، ونقلها من حالة الفقر المدقع والأمية والمرض إلى حالة تتصف بالتقدم والرفاهية من خلال النجاحات التي تحققت في مستوى المعيشة وفي حقول التعليم والصحة. فيما اشغل فصلها الثاني على الوقوف على أوضاع الفقر ومظاهره في دول مجلس التعاون واليمن وعلى السياسات والبرامج والجهود المبذولة في هذه الدول لمكافحته والحد من أثاره.

أما الفصل الثالث فركز على فقر المرأة وعلى نتائجه المدمرة على تعليمها وإشراكها في العمل، كما أوضح أهمية الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل تمكين المرأة واستثمار طاقاتها وجهودها في عملية التنمية والقضاء على الفقر.

وفي علاقة العولمة بالفقر طرحت الدراسة في فصلها الرابع شكل وطبيعة هذه العلاقة من خلال ما ستحدثه العولمة من آثار ونتائج على الفئات الأقل قوة في المجتمع والأقل استعداداً من أبناء دول مجلس التعاون للتكيف معها والتعامل مع متطلباتها لتدفع بهم إلى دوائر الفقر والفاقة.

وخلصت الدراسة في الفصل الخامس والأخير إلى أهمية أن تكون هناك رؤية جديدة لدول مجلس التعاون واليمن في مواجهة الفقر تتبنى أن يكون الإنسان هو محور التنمية بالعمل على تمكينه وتوفير فرص التدريب والتعليم وتعزيز قيم الحرية والحقوق والعمل التي تتطلبها هذه السياسات الجديدة.

وبهذه المناسبة يطيب للمكتب التنفيذي أن يقدم جزيل شكره وتقديره إلى الدكتور أبو بكر أحمد باقادر، أستاذ علم الاجتماع والانثربولوجيا على الجهد العلمي الذي بذله في إعداد هذه الدراسة، كما يقدم المكتب وافر شكره إلى الجهات المختصة في الدول الأعضاء على تعاونها معه وعلى ما وفرت من مواد ومعلومات وبيانات كان لها الأثر الكبير في إعداد وإصدار هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق،،،

سالم بن علي المهيري

الفصل الأول

الفقر: تاريخه وتعريفه وأنواعه

المحتويات

مقدمة ١٣-١٤

أولاً - اكتشاف النفط وظهور العديد من
الدول والإمارات المستقلة ١٤-٢٢

ثانياً - البطالة والفقر ٢٣-٢٥

ثالثاً - مفاهيم الفقر ٢٥-٢٦

رابعاً - تعاريف الفقر ٢٦-٣١

خامساً - قياس الفقر ٣١-٣٢

سادساً - تفاوت الفقر أو اختلاف أنواعه في
دول مجلس التعاون واليمن .. ٣٣ - ٦٠

سابعاً - النصوص والمبادئ من أجل حياة
كريمة ٦١ - ٧٧

ثامناً - التجربة الماليزية في مواجهة الفقر ٧٧ - ٨١

الفصل الأول

الفقر: تاريخه وتعريفه وأنواعه

مقدمة:

كان الفقر في شبه الجزيرة العربية ظاهرة واسعة الانتشار، جاءت الإشارة لها في كتابات العديد من الرحالة والمؤرخين، الذين أوضحوا أنه بإستثناء بعض المناطق الزراعية بسبب الأمطار الموسمية أو لوجود عيون وينابيع فإن البيئة طاردة ولا تصلح سوى للرعي وتتطلب تكييفاً قاسياً للعيش وبكفاف في هذه البيئة الصحراوية الجرداء. وكانت اليمن وبعض منطقة السراة وبعض الواحات وتجمعات حضرية محدودة في بعض المدن هي الأماكن التي كان بالإمكان الحديث عن وجود حياة اقتصادية بها. وتورد تقارير الإرساليات التنصيرية أشكالا من البؤس والعوز كانت سائدة في بلدان الخليج العربية⁽¹⁾ ويصور الرحالة المسلمون الذين قدموا للحج كيف كان سكان الحجاز يعانون من الفقر والعوز والمرض (رغم أنهم من سكان المدن)⁽²⁾ وتصور بعض الرحلات الغربية أطرافاً من حياة سكان البوادي في شبه الجزيرة العربية وفقراء الصحراء المدقع وحياة الكفاف المستمرة الدائمة.⁽³⁾ لقد دفعت هذه البيئة الفقيرة أعداداً كبيرة من السكان إلى الهجرة طلباً للعمل والرزق في البلدان

(1) ورقة البيانات المطلوبة حول: دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، د.ت، ص، ١-٢.

(2) الأمم المتحدة، الأهداف التنموية الألفية في البلدان العربية، نحو ٢٠١٥ م الإنجازات والمنطلقات، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣ م.

(3) هذه المؤشرات وغيرها مما ورد في وثيقة الأهداف التنموية الألفية جميعها تؤكد على ضرورة وجود مؤشرات ومقاييس محددة تعد المعيار لقياس مدى انتشار الفقر في الدولة.

المجاورة، ويسمى أمثال هؤلاء ممن هاجروا من وسط الجزيرة العربية وبالذات من منطقة نجد "بالعقيلات" (4) وأمثالهم من بقية أرجاء الجزيرة العربية كثر. ولقد امتدت هجراتهم طلباً للرزق إلى بلاد الشام ومصر والعراق وبلاد فارس وشبه القارة الهندية وأبعد من ذلك.

لعل اليمن من بلدان شبه الجزيرة العربية آنذاك التي كانت تتميز - بسبب هطول بعض الأمطار الموسمية - بنوع من الظروف الإقتصادية الأفضل مقارنة بما كان عليه الحال في بقية المناطق، مما دفع البعض إلى تسميتها "اليمن السعيد". ولقد أدى ذلك إلى خلق قدر لا بأس به من الإزدهار والظروف الإقتصادية التي تمكن من الإستقرار، لكن مع ذلك ولأسباب سياسية ومعيشية كان أبناء "اليمن" يهاجرون إلى العديد من الأقطار المحيطة إما هرباً من ظروف الإنغلاق السياسي أو تطلعاً لأوضاع إقتصادية أفضل. كما أن بعض من المناطق مثل مكة وحضرموت عملتا في نطاق التجارة ونقلها عبر الجزيرة نتيجة لقلّة الموارد الزراعية.

أولاً - اكتشاف النفط وظهور العديد من الدول والإمارات المستقلة:

لكن ومنذ بداية النصف الأول من القرن العشرين، وبعد أن تم توحيد أطراف واسعة من الجزيرة العربية تحت قيادة الملك عبد العزيز آل سعود، وكذلك ظهور العديد من الدول والإمارات العربية في شكل دول مستقلة وإنفتاح اليمن، وبعد أن تم إكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية، دخلت المنطقة حقبة جديدة من التطور الإقتصادي الذي دشّن

(4) انظر راجي أسعد وملك رشدي، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٢-٢١.

لعصر جديد ومن ثم ظروف إقتصادية – إجتماعية جديدة⁽⁵⁾. فلقد فتحت العوائد المالية التي تدرها صادرات النفط إلى تحسين إمكانيات الصرف على مشاريع الحكومات في هذه البلدان.

ولقد شهدت جميع البلدان الخليجية وربما العربية، بدرجات مختلفة نمواً مختلفاً متسارعاً في الإنفاق العام خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين والنصف الأول من الثمانينيات فيه، ولعل العامل الرئيسي وراء هذا النمو، خاصة في دول مجلس التعاون هو ما ارتبط بالثروة النفطية من تحولات. فكما هو معروف إرتفعت أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣م من جراء زيادة الطلب عالمياً وجرى تصحيحات لقيمتها في الأسواق العالمية⁽⁶⁾.

(١) زيادة الطلب على البترول وبناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

وقد جاءت هذه الثروة المفاجئة في وقت كانت فيه هذه البلدان بأمس الحاجة لبناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وإقامة برامجها الإستثمارية التي من خلالها يمكن توجيه مسيرة التنمية وحفز النشاط، ومما دفع بذلك إلى تزايد الطلب على النفط وما عرف بالتصحيح الثاني لأسعار النفط عام ١٩٧٩م. مما شكل قاعدة جيدة للإنطلاق في برامج التنمية الشاملة الطموحة⁽⁷⁾.

(5) عن طريق مقابلة شخصية مع د. زاهر محمد صلاح الدين المنجد أوضح فيها الجهود التي بذلت في هذا الشأن والتعاون مع مشروع أجفند. هذا ولقد قامت شركة عبداللطيف جميل بالتعاون مع الاسكوا بإعداد برامج اقتصادية صغيرة وذات ميزانيات محدودة في مجالات نسائية عديدة مثل الخياطة وعمليات التجميل وإعداد الطعام وغير ذلك. ولقد اطلعت على هذه البرامج والأدلة العلمية المخصصة لبرنامج تدريب المدربين بما يطمئن على أن خطوات جادة قد وضعت قيد التنفيذ. أرجو أن يتم التوسع في تعميم التجربة في حالة نجاحها في بلدان الخليج واليمن.

(6) انظر، د. أسعد ورشدي، مرجع سابق، ص ٥٤-٦١

(7) د. عبد الرزاق الفارس: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م، ص (١١).

لقد دفعت هذه التطورات دول مجلس التعاون إلى القيام بخطوات عديدة كانت ذات تأثير عميق في تشكيل تحولات كبيرة في حياة السكان والحياة الاقتصادية فيها. فلقد أثرت زيادة إيرادات النفط على الأنساق الاجتماعية والثقافية للمجتمع. ووفقاً لنظريات التغير الاجتماعي الثقافي فإن معدلات التغير المادية أصبحت تسبق وبشكل متسارع معدلات التغير في الجوانب الاجتماعية والثقافية، سواء على مستوى حياة الفرد أو الأسرة أو المجتمع المحلي بل وحتى أساليب الحياة بشكل عام، كما سيتضح لاحقاً في هذه الدراسة. وهكذا بدأت تتراكم تحولات هيكلية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(٢) التحولات وتميز التغيرات:

ويمكننا إجمالاً القول أن تحولات جوهرية أخذت في تحويل المجتمعات الخليجية من المجتمع التقليدي الذي كان عليه حتى سنوات قليلة إلى حالة جديدة تميزت:

- ١- تغيرات في البناء الاقتصادي والتكامل السريع لهذا البناء النفطي الجديد داخل إطار النظام الرأسمالي العالمي، بحيث بدأ النظام الاقتصادي التقليدي يسير بسرعة إلى الإضمحلال والتلاشي، ليحل محله إقتصاد حديث.
- ٢- تغيرات جوهرية في البناء السياسي.
- ٣- تغيرات في قوى العمل والبناء الطبقي.
- ٤- ترتب على ما سبق تغيرات في الحياة الاجتماعية والثقافية أدت إلى ظهور أنماط وأشكال جديدة في الإستهلاك وبمستويات عالية، بالإضافة إلى هجرة واسعة إلى المدن حيث تركزت معظم هذه التحولات.

(٣) ظهور دولة الرفاه:

وفي هذا السياق التاريخي والاقتصادي ظهر مفهوم دولة الرفاه القائمة على مفهوم الرعاية وكان نتيجة لذلك أن توسعت وظائف الدولة وزادت مسؤولياتها التي لم تعد تقتصر على أنشطة محدودة، بل تتوسع وتشمل وتستوعب شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت الدولة تعمل على تحقيق رفاهية مواطنيها من خلال شبكة من الخدمات والمرافق العامة تستجيب للإحتياجات المتغيرة لمجتمع خرج من فقر وعوز لبحبوحة وتطلع لحياة حديثة مرفهة، وهكذا شهدت دول مجلس التعاون بشكل عام "طفرة" في إرتفاع المستوى المعيشي وارتقاء في شكل الخدمات. ولقد صاحب كل ذلك ظهور ما عرف بخطط التنمية الشاملة، وفي كافة المجالات والميادين في هذه البلدان^(٨).

(٤) خطط التنمية الشاملة وإنعاش الاقتصاد:

وانطلاقاً مما أشرنا إليه بخصوص خطط التنمية الشاملة والطموحة، لعبت الدولة أدواراً نشطة في إنعاش الاقتصاد العام من خلال إرتفاع ملحوظ في إنفاقها العام منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق العام العربي في النصف الثاني من السبعينيات حوالي ٢٢%. وهذا يعكس السياسات الحكومية التي اتبعتها بالذات الدول النفطية في ترسيخ فكرة إعتداد المواطنين

(٨) د. علي الطراح، د. أحمد حموده: تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ٢٠٠٤م، ص (٢٠).

على الإنفاق الحكومي في حياتهم⁽⁹⁾. ولقد وسعت خطط التنمية الشاملة الطموحة من تفعيل وتعزيز دور الحكومة في الاقتصاد عن طريق إنعاش القطاع العام ودوره، من خلال الإنفاق السخي على مشاريع التنمية وفتح فرص عديدة بل وإمكانيات واسعة للمواطنين مما مكن من إزدهار القطاع الخاص ولكن بإعتماد كبير على الإنفاق الحكومي المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدخل الفردي في هذه البلدان. لقد توجهت خطط التنمية إلى بناء المرافق الأساسية، لكن زيادة واستمرار حجم الإنفاق العام للدولة ولد ما عرف "بالطفرة الاقتصادية"، دون تناول جوهري وعميق لقضايا الإنتاج والعمل عند المواطنين.

(٥) التنمية الشاملة والنمو السكاني:

صاحب التنمية الشاملة نمو سكاني وحركة سكانية واسعة في شكل هجرة ريفية حضرية وهجرة دولية إلى دول المنطقة. ورغم أن متغير السكان يعد واحداً من أهم المتغيرات وأكثرها تأثيراً وبالذات في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، لكن في البداية وبسبب تدني معدلات التحضر ولأن جل نشاطات التنمية كانت في المراكز الحضرية الأساسية ولعدم وجود بنية أساسية سابقة كانت الفرص الشاغرة عديدة وفي كافة المجالات، مما مكن من إستيعاب معظم القادرين على العمل أو المساهمة في عملية التنمية من المواطنين بل وكذلك من المقيمين والوافدين. كذلك بسبب عدم توافر الكوادر المتعلمة والمدرّبة عملت الدولة على إتاحة الفرص الكبيرة لفتح

(9) المصدر السابق، ص (٥١ - ٥٢).

المجال وبتسهيلات مغرية (من أمثال الإبتعاث وفتح فرص التعليم والتدريب محلياً) للمواطنين. ونظراً لقلّة حجم السكان شجعت الدول مواطنيها على الزواج وتكوين الأسرة وهكذا أصبحت معدلات الإنجاب مرتفعة وتدنّت معدلات الوفيات بسبب الإرتقاء بالخدمات الطبية وتحسن مستويات المعيشة وارتقاء الوعي الصحي والغذائي وساهمت في ارتفاع متوسطات العمر، ولقد كان للإنفاق الحكومي دور أساسي في إستيعاب هذه المعدلات المرتفعة من الإنجاب، من خلال توفير فرص التعليم والعلاج والمساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة. ولقد نجم عن هذه المرحلة تكون أفكار وتصورات عن دور الدول وما تقدمه للمواطنين مفاده أن المواطن – في دول الخليج – موضع عناية واهتمام الدولة، حتى وإن لم يكن يقدم في المقابل بعض الواجبات.

على ما يظهر كان الإنتقال من مرحلة الفاقة والعوز قبل النفط إلى المرحلة النفطية في دول الخليج إنتقالاً مفاجئاً وسريعاً، فمعظم تلك الدول لم يكن لديها بنية اقتصادية بالمعنى الصحيح. وما تولد في الحقبة النفطية في بدايته كان عبارة عن مجرد إستخراج وإنتاج نفط خام وبيعه من قبل الشركات العاملة في إنتاجه، وكان على الحكومات الإنفاق وبسخاء من عوائده. لكن خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من القرن العشرين، وبالأذات بعد ثورة ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣م، ووجود خطط تنموية طموحة في العديد من دول الخليج فتح آفاقاً جديدة لعصر جديد تميز بتحويلات تنموية واسعة استفادت منها دول المنطقة وبشكل كبير في بناء بنية اقتصادية ودعم – كما أوضحنا – العديد من المشاريع الطموحة في كافة المجالات. لكن

كان القطاع العام هو المحور الأساس في تلك المرحلة, وتأخر القطاع الخاص الذي كان في بداية تشكيلاته آنذاك.

(٦) التطورات والحاجة لاستقبال عمالة وافدة:

في سياق هذه التطورات ولأسباب عديدة توسعت الحاجة لإستقبال عمالة وافدة من كافة أرجاء العالم وبالذات آسيا, للقيام بالعديد من الأعمال وفي تخصصات عديدة, مولدة بذلك مرحلة جديدة في تشكيل خصائص وفرص سوق العمل. وأصبح سوق العمل في المرحلة المبكرة بخدماته وحيويته متروكاً للعمالة الوافدة التي شكلت ونظمت جوانب عديدة من بنيته الأساسية, سواء كانوا من العاملين بأجور محددة أو حتى العاملين لمصالحهم الخاصة المباشرة. وأخذت أعداد هذه العمالة تتزايد على تحولات سوق العمل وظروف الإقتصاد بشكل عام. ومال المواطنون إجمالاً إلى التعلق بالقطاع العام في شكل وظائف حكومية أو عند أقلية محدودة بالهيمنة على الأعمال الكبرى واحتكار الوكالات التجارية ومؤسسات الخدمات المتخصصة, لكن تركت مجالات العمل المتواضعة للعمالة الوافدة.

ولقد استمرت عملية تقسيم سوق العمل هذه حتى فترة متأخرة لبداية التسعينيات للقرن العشرين, الذي شهد تحولات في سوق النفط جعلت أسعار النفط متدنية مقارنة بما كانت عليه, وكانت بالإضافة إلى ذلك هناك ظروف خاصة مرت بها المنطقة لعل من أبرزها وأكثرها تأثيراً الحروب التي مرت بها في الحرب العراقية – الإيرانية, غزو الكويت وما صاحب كل ذلك من تداعيات, إضافة إلى زيادة ملحوظة

في أعداد الخريجين وزيادة في حجم السكان ومن ثم إرتفاع ملحوظ في الدعم والمساعدة الحكومية في شكل إنفاق عام^(١٠).

(٧) تجاوز مرحلة الطفرة وتقلص فرص العمل ذات الامتياز:

إن بداية ظهور مؤشرات بانتهاء مرحلة الفرص والإمتيازات اللامحدودة، وبدء تجاوز مرحلة " الطفرة " وتقلص فرص العمل ذات الإمتيازات، ظهرت بواكيره منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، لكن مع بداية التسعينيات أصبح واضحاً أن المحافظة على زخم الإنفاق العام الذي كان قائماً من قبل لم يعد ممكناً بسبب تدهور عائدات النفط لإنخفاض الأسعار وانخفاض الكميات المصدرة، أما الدول العربية (وبالذات اليمن) غير النفطية فكانت آثار إنخفاض المساعدات العربية البينية وتداعيات حرب الخليج ذات آثار مدمرة مما زاد من تفاقم المشاكل الإقتصادية وآثارها السلبية على مسيرة التنمية^(١١).

(٨) إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية العامة وإعداد المواطنين للمساهمة في سوق العمل:

ولقد شكلت هذه الظروف المناخ المناسب للمراجعة ودفعت بضرورة التصحيح وإعادة النظر ومن ثم التقييم الموضوعي للأوضاع الإقتصادية العامة ودور الحكومة والقطاع الخاص الذي أصبح في

(10) الحكومة والفقراء والإنفاق العام: مصدر سابق.

(11) المصدر السابق، ص (١١).

هذه المرحلة ناضجاً وقادراً على لعب أدوار اقتصادية فعالة دون الحاجة إلى الإعتماد الكلي على دور الإنفاق العام المباشر للدولة. ونظراً لزيادة أعداد العمالة الوافدة من ناحية، وبداية ظهور حاجة حقيقية ومتزايدة لأعداد من المواطنين (تتفاوت نسبهم من دولة خليجية لأخرى) تبحث عن فرص عمل وإمكانية المساهمة في سوق العمل الذي أصبح بسبب اكتمال بنيته يتطلب مهارات وقدرات محددة، قد لا تتوفر في العاطلين عن العمل أو الراغبين في الحصول عليه من المواطنين، وكذلك أصبح القطاع الخاص هو المرشح أكثر لاستقبال طالبي العمل. هذه التحولات استدعت تحولات في أهداف المؤسسات التعليمية، فبدلاً من التوجه بشكل كبير إلى التعليم العالي المتخصص وكذلك التعليم النظري الذي قد لا يكون مناسباً أو حتى متاحاً سوى للبعض بسبب محدودية فرص مقاعد الدراسة في التعليم الجامعي، وكذلك بسبب التسرب الدراسي وخروج أعداد من الطلاب من مسارات التعليم العام ومن ثم حاجتهم للعمل. كان من الضروري قيام إصلاحات في النظام التعليمي والتوسع في أنواع جديدة من التعليم، وبالذات التعليم الذي يلبي متطلبات سوق العمل ومن ثم يفتح الأبواب لتأهيل المواطنين لدخول هذا السوق.

وفي هذا الإطار شهدت دول المنطقة توسعاً في التعليم المهني ركزت على إنشاء المراكز والبرامج التي تهتم بإكساب مهارات وقدرات يمكن تسويقها في القطاع الخاص إلا أن هذا لم يتم وذلك بسبب سياسة أنظمتها التي لا تخرج مهارات متناسبة مع سوق العمل⁽¹²⁾. الذي يعتمد اعتماداً واسعاً على العمالة الأجنبية.

ثانياً - البطالة والفقر:

(12) عبدالحميد أحمد عبدالغفار، الشباب وسوق العمل في مملكة البحرين، ص (١٣٢).

في سياق كل هذه التحولات بدأ الحديث عن ما كان مسكوتاً عنه من مفارقة عجيبة: بلدان نفطية تستقبل ملايين من العمالة الوافدة لكنها لا تجد شواغر لبعض شبابها وتسربت مفردة "البطالة" إلى قاموس التداول اليومي وبشكل صارخ في الحياة العامة، لتصبح واحدة من أهم القضايا العامة. وإذا كانت البطالة (كمفهوم علمي) تمثل عدم قدرة جزء من قوة العمل على الإسهام في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها عليه ورغبتها فيه، وهو يمثل هدراً لجزء من الثروة البشرية تتمثل في حجم الناتج الذي كان ممكناً للمتطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين⁽¹³⁾. والبطالة إجمالاً تؤدي إلى خسارة اقتصادية، يتعطل فيها أفراد عن العمل مما يؤدي إلى نقص في دخل الفرد ومن يعول إذ يصبح معرضاً للفقر وما قد يستتبع ذلك من أضرار اجتماعية لا قدر الله⁽¹⁴⁾. وهي خسارة تراكمية ناتجة عن عدم الإستخدام الأمثل للقوى العاملة وخسارة في أسلوب وطريقة الطاقة الإنتاجية قد تدفعها للانخراط في أعمال ونشاطات لا تحمد عقابها⁽¹⁵⁾.

بطبيعة الحال لابد من دراسة الأسباب التي أدت إلى هذا " الواقع " وتقدير حجمها والتطرق إلى كيفية هيكلية الإقتصاد والسياسات الإقتصادية التي من شأنها ليس فقط إدماج واستيعاب هذه السواعد القادرة على البناء والإنتاج والعطاء، وإنما وبالضرورة ترسيخ قيم وأخلاق العمل المنتج حتى يتمكن المجتمع من الإستفادة من كافة القوى والقدرات الفاعلة لصالح الإرتقاء والإزدهار الإقتصادي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في تنمية شاملة مستدامة بسواعد وعقول أبنائها مع الإستفادة من العمالة الوافدة

(13) السكان والعمالة ومستوى المعيشة في مملكة البحرين، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، البحرين، ٢٠٠٥م، ص (٨٠).

(14) المصدر السابق.

(15) المصدر السابق.

ولكن ليس على حساب المواطن. وهذه أمور ستكون موضع دراسة وتحليل لاحقاً.

ولقد ظهر مع مفهوم "البطالة" مفهوم الفقر المرادف الذي يستتبع وجود البطالة من ناحية أو قد يكون كذلك في بعض الأحياء الحضرية أو في المناطق النائية نتيجة لظروف عديدة. ولعل السكوت عن موضوع الفقر والفقراء وبالذات في دول الخليج النفطية مرده إلى أن وجوده يشكل مفارقة موضوعية مع ظروف وأوضاع هذه الدول. فالمعروف أنها دول قليلة السكان وذات مستويات دخل وطني عال وتتميز دولها بربحية ومستويات إنفاق عام مرتفعة وسياسات اجتماعية تشكل نموذج دولة الرفاه في أحسن صورها. وفي ظل مثل هذه الظروف كيف يمكننا الحديث عن وجود فقراء؟ لعله في أحسن الأحوال يمكن الحديث عن بعض جيوب أسر ذات دخل متواضع أو غير قادرة على حسن التدبير فيما يغدق عليها من هبات أو ما أعطيت من إمتيازات، أو لوجود إتجاهات إستهلاكية تبذيرية أو سوء تصرف فيما بين أيديها من موارد وإمكانات؟⁽¹⁶⁾

لقد تشجع جميع المسؤولين في المملكة العربية السعودية للإعلان عن وجود مشكلة فقر وفقراء من ثم العمل على دراسة هذه الظاهرة وكيفية علاجها أو على الأقل التصدي لها خاصة بعد زيارة صاحب الجلالة الملك عبد الله حينما كان ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لبعض الأحياء الفقيرة والعشوائية البناء في المملكة ومن ثم إعلانه عن وجود جيوب للفقر والفقراء. بطبيعة الحال اليمن يمثل حالة مختلفة عما هو عليه الحال في دول الخليج النفطية، والحديث عن البطالة والفقر

(16) المصدر السابق.

فيه أوضح ومن ثم مواجهة الدولة للظاهرة والعمل على مواجهتها مختلفة عما هو عليه الحال في الدول النفطية⁽¹⁷⁾.

ثالثاً - مفاهيم الفقر:

على الرغم من أن الفقر كان ولا يزال سبباً ودافعاً للعديد من التغيرات والإضطرابات ومن ثم التوازنات، وهو مصدر لإعادة النظر في أوضاع وظروف المجتمع على المستويات الإصلاحية والاجتماعية الثقافية والنظر الأيديولوجي ومن ثم السياسات العامة، إلا أنه مفهوم غير محدد بشكل صارم وحاسم، بل نجد أنفسنا أمام عدد كبير من التعاريف والتفسيرات التي تجعل حسن التعامل مع هذا المفهوم معقداً وشائكاً، إذ أنه يعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمرحلة التاريخية وجملة واسعة من الظروف والأوضاع المختلفة من مكان لآخر ومن وقت لآخر، مما يجعله بالضرورة مفهوماً نسبياً سواء كان في تحديد ماهيته أو طريقة قياسه أو التبعات الأخلاقية والسياسية المترتبة عليه.

لكن ورغم ما ادعينا من تعقيدات وإلتباسات في هذا المفهوم، هناك ما هو مشترك بين التعاريف المختلفة لمفهوم الفقر، تدور حول معاني الحرمان النسبي لفئة معينة من المجتمع، هناك تقارب في تحديد نوعية ومقدار هذا الحرمان من ناحية وكذلك العمل على تأكيد نسبية معانيه من مجتمع لآخر⁽¹⁸⁾. والواقع أن صلاحية مفاهيم الفقر وإمكانية تحديد معالم ظاهرة العوز والحاجة بعد عقود الطفرة، والسكوت عن الفقر إجمالاً في العالم العربي تدفعنا إلى ضرورة الوقوف عند بعض أهم النتائج التي

(17) وزارة الشؤون الاجتماعية: الفقر وآثاره الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ص (٤).

(18) الحكومة والفقراء والإنفاق العام: مصدر سابق، ص (١٩).

توصلت إليها بعض الدراسات العلمية عن الموضوع: يعد الفقر في المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم محدوداً. وإذا ما أخذنا بالتعريف المستخدم على نطاق واسع والذي يحدد الفقر عند مستوى الإنفاق الفردي الذي يعادل دولاراً واحداً في اليوم وفقاً لمعيار تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥م، فإن نسبة الفقر في المنطقة عام ١٩٩٠م تقدر بحوالي ٥,٦ % من جملة السكان. وعلى الرغم من الانخفاض الواضح في نسبة الفقر فإن العدد المطلق للفقراء قد ازداد وفقاً للتقديرات بحوالي ٧٣٥ ألف فرد خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٤م، ويعود هذا إلى معدلات الزيادة السكانية والتي لا تزال مرتفعة مقارنة بالمستويات العالمية⁽¹⁹⁾.

رابعاً - تعاريف الفقر:

للفقر تعاريف عديدة مختلفة، ومرد ذلك إلى أن مفهوم الفقر مفهوم واسع تختلف النظرة إليه بحسب زاوية الرؤية والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتم التعامل معه والإنطلاق منه وكذلك يختلف من فترة إلى أخرى، وبحسب زاوية معالجته والتصدي له أو الأهداف المنشودة للفرد وحياته بشكل عام. ولا يمكن لأي دراسة تتصدى لدراسة الفقر أن لا تتناول موضوع التعاريف، إذ كيف يكون بإمكانها أن تعالج أو تدرس هذه الظاهرة دون تحديد معالم أسلوب التناول، الذي يعتمد على مسألة تعريف مفهوم متعدد الجوانب.

ويظهر أن التعاريف لن تقدم فقط تصوراً لأسلوب معالجة ظاهرة الفقر، وإنما ستوضح أيضاً أن هناك أنواعاً وأشكالاً للفقر، قد تكون

(19) المصدر السابق، ص (٣٦).

موجودة جميعها في نفس المجتمع الواحد, وأحياناً قد توضح أن بعض أشكال الفقر غير موجودة في سياق ما.

والفقر كما جاء في ورقة د. دولت محمود شحاتة في ندوة الشراكة الاجتماعية في مكافحة الفقر لعام ٢٠٠٦: الفقر يعني عجز فئة من الأفراد والأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع الاستهلاكية التي يحتاجون إليها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول.

يعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض إستهلاك الغذاء وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي وتدهور الوضع السكني وفقدان الضمان الاجتماعي لمواجهة حالات المرض والإعاقة والبطالة والعجز والشيخوخة⁽²⁰⁾. وهناك من يميز بين أنواع الفقر فيقول:

الفقر المطلق يعني حرمان الناس من إشباع حاجاتهم الأساسية بطريقة تهدد بقاءهم ووجودهم⁽²¹⁾.

ومن أنواع الفقر النسبي هو الذي يشير إلى الشعور بالحرمان بالمقارنة بما يرون أن فئات اجتماعية أخرى في المجتمع تحظى به دونهم⁽²²⁾.

(20) د. عبد الله محمد الصادق: الفقر والأمان الاجتماعي، البحرين.

(21) د. علي إبراهيم النملة ود. صفر بن محمد الصغير: مواجهة الفقر، المشكلات وجوانب المعالجة، الرياض: كتيب المجلة العربية (٩١)، ٢٠٠٤، ص (١٣) ..

(22) المصدر السابق.

(١) تعريف الأمم المتحدة للفقر:

تعرف الأمم المتحدة الفقر المطلق بأنه العوز المادي. والفقراء هم اشخاص وأسر مضطرة للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهو يتميز بدرجة عالية من الثبات زمانياً ومكانياً لأنه يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، أي أن الفقر يعرف هنا بدلالة الحرمان الفسيولوجي⁽²³⁾. وهناك ما يعرف بالفقر النسبي. والفقر النسبي وهو فقر يعتمد على الحاجات الأساسية التي يمكن التعبير عنها على شكل كميات معينة من أشياء معينة كالغذاء والملابس والسكن والماء والصرف الصحي مما يمثل الحد الأدنى الضروري لتأمين السلامة الصحية وتجنب سوء التغذية وما شابه ذلك⁽²⁴⁾.

ورغم عدم دقة هذا التعريف للفقر النسبي حيث أنه يقترب من تعريف الفقر المطلق، إلا أنه يمكن القول أن الفقر النسبي يرتبط بالموقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعني، ويقاس خط الفقر النسبي على أساس الدخل المتوسط أو الوسيط للمجتمع.

(٢) فقر الفاقة:

وهناك ما يعرف بفقر الفاقة. وفقر الفاقة هو أدنى مستوى من الفقر حيث لا يتمكن الناس من إعالة أنفسهم على الإطلاق أو

(٢٣) د. كريم محمد حمزة وآخرون: الغنى والفقر في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.

(24) المصدر السابق، ص (٢٦).

حتى الحصول على الحد الأدنى المنفق عليه من دون مساعدة خارجية, وذلك ما يجعل إعالتهم فرضاً على المجتمع وما يقتضيه من وجوب تحديد حد أدنى من المعيشة بحيث أن من يقل مستواه عن ذلك الحد له أن يطلب الحصول على المساعدة العامة⁽²⁵⁾. ويسمي البعض أمثال هؤلاء بالمحرومين ويقصد بذلك فئة من البشر تخرج من مجالات التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً⁽²⁶⁾. وإجمالاً يمكننا القول بأن الفقراء هم أشخاص أو أسر مضطرة للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الإحتياجات الإنسانية الأساسية⁽²⁷⁾.

(٣) تعريف فيكتور فوكس:

من الضرورة تحديد خط الفقر الذي يمكن على أساسه تحديد من يعانون من فقر مطلق أو فقر نسبي أو مدقع, وترجع فكرة تحديد خط الفقر هذه إلى (فيكتور فوكس) الذي عرف الفقر بالأفراد الذين تقل دخولهم عن نصف الدخل المتوسط في المجتمع المعين⁽²⁸⁾. بمعنى أن خط الفقر يحدد على أساس نسبة معينة من مقياس الرفاه، مثل الدخل الوسيط⁽²⁹⁾.

وهذا يقودنا إلى السؤال عن معنى الحاجة الإنسانية والتي يعرفها البعض على أنها كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من

(25) المصدر السابق، ص (٢٧).

(٢٦) المصدر السابق، ص (٢٩).

(٢٧) المصدر السابق، ص (٢٩).

(٢٨) د. عبدالله محمد الصادق، مصدر سابق، ص (٣).

(٢٩) المصدر السابق، ص (٣).

رغبات أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه، فالحاجة ندرة على صعيد الواقع وتوتر على صعيد الذات^(٣٠). وهي لذلك تحدد المقدرة الكلية للشخص ومدى قدرته وحريته في إختيار نمط حياته. فالفقير هو الذي لديه ما يأكل، أما المسكين فهو الذي لا شيء عنده، فهو بهذا أسوأ حالاً من الفقير^(٣١). ومن ثم يمكننا الحديث عن ما يسمى بفقر التمكين هو ذلك الذي يتمثل في معوقات وصعوبات واقعية أو افتراضية، وتتمثل في عوامل بيولوجية / فسيولوجية لعل في مقدمتها الإعاقات البدنية والعقلية والنفسية بأشكالها المختلفة والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد^(٣٢).

(٤) فقر التمكين:

وفي هذا السياق يكون الفقر التمكيني فقراً مؤسساً يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية إحتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمارها^(٣٣). وانطلاقاً من هذا يمكن القول أن تعاضم قدرات التكوين يؤدي إلى تعاضم قدرات التمكين، بمعنى أن كلا منهما يشكل قيمة مضافة إلى الآخر. وانطلاقاً من ذلك يمكننا أن نعرف الفقر إنطلاقاً من ذلك، على أنه نقص في القدرة الفردية والمجتمعية.

(30) د. كريم محمد حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص (٣٢).

(31) المصدر السابق، ص (٣٥-٤٠).

(٣٢) المصدر السابق، ص (٤٦).

(٣٣) المصدر السابق، ص (٤٦).

ويربط البعض بين أنواع الفقر المنتشرة في بلد ما والظروف السياسية السائدة فيه، ومن ثم إنما ينتشر الفقر في غياب الحرية السياسية وعدم القدرة على المشاركة في إتخاذ القرارات أو في حالات غياب الأمان الشخصي والعجز عن المشاركة في حياة المجتمع المحلي⁽³⁴⁾. ومن ثم كلما كانت الظروف السياسية أكثر إنفتاحاً وتسامحاً كلما كانت ظروف أفراد ذلك المجتمع الاقتصادية أفضل.

خامساً - قياس الفقر:

كما هو واضح، فتعاريف الفقر تقود بالضرورة إلى السؤال: ولكن كيف يمكن قياس الفقر؟ ومن ثم تحديد من هو الفقير؟ ومن ثم مساعدته. ونظراً لأن موضوع معالجة الفقر وظروفه وسياقاته لا يزال من الموضوعات التي لم يتم تداولها بشكل واسع سوى في السنوات الأخيرة، لذا نجد أن البنك الدولي حدد عام ١٩٩٥ م مقاييس للفقر مستخدماً منطلقات ومعايير هي:

- (١) على أساس الإستهلاك من الغذاء.
- (٢) متوسط توقع الحياة.
- (٣) معدل الوفيات لمن هم أقل من خمس سنوات.
- (٤) معدلات التسجيل في التعليم العام.

(٣٤) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، نيويورك، ٢٠٠٣ م.

وهذه معايير تحدد لنوعية من أساليب الحياة المقبولة في العصر الحديث. ولقد استخدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قياساً مهماً جعله معياراً لأبعاد التنمية البشرية يشمل ما يلي:

- ١- مؤشر الفقر البشري.
- ٢- متوسط توقع الحياة.
- ٣- نسبة الأمية في المجتمع.
- ٤- تحديد مستوى المعيشة⁽²⁵⁾.

ولقد طرح هذا البرنامج الإنمائي على الدول، وحيث أعدت وثيقة بذلك وطلب من الدول ومنها الدول العربية أن تضع إستراتيجياتها الإنمائية في سياق هذه الوثيقة الهامة⁽³⁶⁾. والمقاييس التي حددها البنك الدولي وكذلك التي حددها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تدعو إلى استخدام مقاييس موضوعية متعارف عليها بين المشتغلين في دراسات الفقر أو الدراسات الديمغرافية عموماً، بل ولقد شجعت الدول على أن تقوم بنفسها على العمل للتوصل إلى المقياس المناسب لتحديد حدود الفقر في سياقها الإقتصادي السياسي، حتى يتسنى لها معرفة الواقع ومن ثم تحديد البرامج والسياسات التي ستتبعها لمواجهة الفقر في بلادها من زاوية إنمائية⁽³⁷⁾. ولهذه المقاييس أساليب إحصائية تمكن من الوصول إلى تحديد المعايير المطلوبة بشكل موضوعي دقيق.

(35) أ. عبده عثمان وآخرون: التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع اليمني، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية اليمنية، ص (١١).

(36) المصدر السابق، ص (٦).

(37) وزارة الشؤون الاجتماعية: الفقر وآثاره الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص (٤).

سادساً - تفاوت الفقر أو اختلاف أنواعه في دول مجلس التعاون واليمن:

في ضوء المقدمة التاريخية المختصرة وكذلك التعاريف والمقاييس المحددة للفقر، يبرز السؤال المحوري كيف يمكننا تناول موضوع الفقر هذا في سياق دول الخليج التي تعتبر من الدول الأعلى دخلاً في العالم وذات متوسطات الدخل الفردي المرتفع، وكيف يمكن دراستها جنباً إلى جنب مع ظروف المجتمع اليمني الفقير؟ وحتى تكون الأمور أكثر وضوحاً علينا أن نؤكد أن موضوع الفقر عموماً كان من الموضوعات المهملة وعلى المستوى البحثي لأسباب مختلفة حيث عد من الموضوعات التي كانت تعتبر سياسياً من الموضوعات الحساسة التي لا يستحسن تناولها بالدرس والبحث⁽³⁸⁾، من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب تفاوت معاني ودرجات الفقر بين المجتمعات، فإن طرح سؤال من هو "الفقير" في بعض الدول، خاصة عندما يقارن بحالة بعض البلدان الفقيرة المجاورة أمر محير، فالفقر يختلف ظروفه بل وحتى صورته من مجتمع لآخر. لكن ذلك لم يجعل طرح السؤال وبشكل جدي أمراً غير معقول. إذ من الواضح أنه رغم غنى مجتمعات دول الخليج العربية، إلا أن هناك جيوباً اجتماعية تعيش حالة فقر ومن ثم تحتاج إلى دراسة وتحليل. أما الأوضاع في اليمن فهي معروفة ولقد درست وبشكل تفصيلي.

ولفهم أبعاد الفقر في دول مجلس التعاون واليمن، لا بد من النظر لمسألة الفقر في سياقها العربي العام، إذ يمكن مثل هذا الإطار من وضع الأمور في نصابها. فالدول العربية إجمالاً يمكن تقسيمها إلى دول نفطية وأخرى غير نفطية، والتفاوت في الدخل بين هاتين المجموعتين كبير ولعل بعض الإحصائيات الأولية تقرب الصورة:

(٣٨) عبدالعزيز بن علي الغريب، الفقر في السعودية، بيروت: المستقبل العربي / ٣١١، ٥: ٢٠ ص ٤٧.

جدول (١)
السكان والعوائد النفطية والنتاج المحلي لسنة ١٩٩٨م

عدد سكان الدول العربية النفطية	٨١ مليون نسمة
عدد سكان الدول العربية غير النفطية	١٩٠ مليون نسمة
مجموع العوائد النفطية للدول النفطية	١١٠ مليار دولار
النتاج المحلي الإجمالي للدول غير النفطية	٩٥ مليار دولار
نصيب الفرد من العوائد النفطية	١٣٥٨ دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	١,٠٠٠ دولار

ويظهر الجدول (١) أن هناك تفاوتاً أساسياً بين الدول غير النفطية وأخواتها النفطية من حيث عدد السكان⁽³⁹⁾.

ويظهر أن الدول العربية رغم الغنى النسبي فيها، إلا أنها تعاني من مشاكل في توزيع الثروة بشكل عادل ومتوازن يمكن الجميع من الإستمتاع بحياة سعيدة، ولتوضيح ذلك نبرز وبشكل موجز بعض المعلومات العامة عن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للسكان في اليمن ودول الخليج العربية.

توضح دراسة حديثة عن اليمن⁽⁴⁰⁾ أن أعداد الفقراء في اليمن قدرت عام ١٩٩٢م بحوالي (٢,٦) مليون نسمة أي أن هناك (١٩%) من السكان

(39) كريم محمد حمزة وآخرون: الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد. بيت الحكمة ٢٢٠٠ ص (١٠٩، ١١٢).

يعيشون تحت خط الفقر وحوالي (١,٥) مليون نسمة يعيشون فقراً مطلقاً يقطن حوالي (٨٠%) منهم في الريف. ولقد ارتفعت نسبة الفقراء إلى (٢٧%) عام ١٩٩٨م، أي إزداد عدد الفقراء من (٢,٦) مليون نسمة إلى (٤,٣) مليون نسمة، ولقد قدرت الإسكوا من جانبها نسبة الفقر في اليمن عام ١٩٩٦م حوالي (٤٧%)، بمعنى أن الوضع في حالة إزدیاد مما يتطلب مزيداً من المعلومات لمعرفة لماذا كانت الظروف والأوضاع على هذه الشاكلة؟

وتقدر الدراسة في مجال التعليم أن نسبة الأمية في اليمن بشكل عام هي حوالي (٤٩,٤٧%) وهي بين الذكور (٢٨%) وبين الإناث (٧١%). لكن هناك تفاوتاً في نسبتها بين الريف والحضر، فهي في الريف (٥٧%) بين الذكور (٣٢%) والإناث (٨١%)، أما في المدن فهي تقدر بـ (٢٨%) وهي بين الذكور (١٥%) وبين الإناث (٤٠%)، ويقدر معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي للأطفال (٥٩%) وتقل هذه النسبة بين الإناث في الأعمار (٦-١٥) إلى (٢٤%) ولنفس المجال للإناث في الريف (٣١%) لعام ١٩٩٨م. ولقد انخفض حجم الإنفاق على التعليم والصحة لعام ١٩٩٨م من (٣,٦%) إلى (٢,٥%) في الموازنة الحكومية.

ومن الواضح إجمالاً أن الفقر أكثر إنتشاراً في الريف منه في الحضر، وبين الإناث منه بين الذكور. ويتضح هذا في أسلوب الحياة اليومية. فمثلاً نسبة الإنفاق على الغذاء في الحضر من مجموع الدخل تقدر بحوالي (٥٤%) وما ينفق على غير الغذاء (٤٦,٥%)، بينما نجد أن نسبة

(40) فؤاد عبدالجليل الصلاحي: أنماط العلاقات بين الفقر البشري والموارد الاجتماعية، صنعاء. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١م ص ١٣.

الإنفاق على الغذاء في الريف تقدر بحوالي (٦٧%) وغير الغذاء (٣٣%) مما يوضح أن أهل الريف يعملون جاهدين للبقاء على حياتهم اليومية خاصة إن علمنا أن متوسط حجم الأسرة في اليمن مرتفع إجمالاً حيث يبلغ حوالي (٧,١) أفراد.

معدل الالتحاق بالمدارس في الريف والمدينة مختلف, فهو متدن ولغير صالح الإناث في الريف (٣١,٥%) بينما في الحضر (٧٧%), والوضع للذكور يكاد يكون واحداً في الريف والمدينة وهو بالترتيب (٧٣%) و(٨٥%). أما بالنسبة للمشتغلين من إجمالي قوة العمل فإننا نجد أن أعداد العاملين في الريف عالية فهي (٩٢%) للذكور وتصل إلى (٩٨%) للإناث, بينما هي بالترتيب (٨٦%) و (٨٨%) لسكان المدن. ويعد سكان الريف أكثر مشاركة في النشاط الاقتصادي ولكن مع ذلك لصالح الذكور بشكل صارخ, فمعدل المشاركة للذكور (٦١%) في مقابل (٢٣%) للإناث, بينما الحال في المدن (٥١%) للذكور و(٨%) للإناث.

وتوضح الدراسة إجمالاً أن هناك إتجاهاً نحو تأنيث الفقر وبالذات في الريف, وكذلك بوجود علاقة طردية بين حجم الأسرة وانتشار الفقر, وعلاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدل الفقر. وأن ظروف الفقر تمتد لتشمل الظروف والأوضاع الصحية للسكان الذين في حالة فقرهم تنتشر بينهم بعض الأمراض وكذلك ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع.

وتستعرض دراسة ميدانية بعنوان: " آراء ومواقف الفقراء من فقرهم وسياسات التصدي للأزمة " نتائج في هذا الصدد لعل من أهمها: أن مستوى المعيشة ومستوى الخدمات في أوساط الفقراء في مناطق الفقر في اليمن لا تزال محدودة للغاية ودون المستوى الأدنى بكثير، وأن أحوال

هؤلاء الفقراء بحاجة ماسة إلى الخدمات الأساسية وخاصة في مجالات التعليم وخدمات الصحة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق وحتى المساكن، بالإضافة إلى حاجتهم إلى تنمية بشرية تعمل على رفع وعيهم. وهم في غالبيتهم عاطلون عن العمل أو يعملون في أعمال مؤقتة وموسمية أو منخفضة الدخل بحيث لا تفي بإحتياجاتهم الأساسية، كما تعيش نسبة من هؤلاء الفقراء ظروفًا قاسية تدفعها إلى الانخراط في ممارسات وسلوكيات غير مرغوبة أو إلى انحرافات اجتماعية تعرضهم للعقاب والملاحقة. وتظهر أن نسبة كبيرة من هؤلاء الفقراء لا يحرصون على تعليم أبنائهم بسبب ظروف فقرهم من جهة، وبسبب حاجتهم لعمل هؤلاء الأبناء ليساعدوا في توليد دخل للأسرة من جهة ثانية. ويتضح من الدراسة أن نسبة لا بأس بها منهم تعاني من مشكلة اغتراب والشعور بالتفاوت الاجتماعي ومن ثم عدم احترام الآخرين لهم وبالتالي عدم احترامهم لذواتهم مما يسبب لهم مصاعب اجتماعية ومشاكل وعقدًا نفسية تزيد من معاناتهم وفقرهم، ولذا فإن معظمهم يعي أحواله وظروفه وهو غير راض عنها إجمالاً ويشعر بأنه مهمل من طرف الدولة والمؤسسات الأهلية (وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني) والقطاع الخاص.

وتوضح الدراسة أن النساء والأطفال في هذه الأوساط الفقيرة هم الذين يعانون أكثر من غيرهم، وبالذات من سوء التغذية والأمراض والعنف والحرمان. وإجمالاً يعاني هؤلاء الفقراء من إرتفاع حجم الأسرة وضالة في الدخول.

والصورة التي تقدمها هذه الدراسات عن الفقر في اليمن تجعلنا أمام صورة قاتمة، والأسوأ من ذلك كله أن هذه الدراسات تحذر من تفاقم الأوضاع وتوسعها وزيادة إنتشارها بسبب الظروف الاقتصادية والسياسات العامة السائدة. لكن هل هذه الأوضاع خاصة فقط باليمن، وربما حتى بالدول العربية غير النفطية، أم أننا حيال مشكلة أوسع انتشاراً،

ومن ثم هناك جيوب فقر وبعض أنواع العوز والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي في الدول النفطية وبالذات الخليجية، تجعلنا أمام مشكلة فقر.

قبل أن نقوم بعرض أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتمكن في ضوءها من التعرف على حالة "الفقر" في هذه المجتمعات النفطية، ربما كان من المفيد الإشارة لمقالة علمية لعبد العزيز بن علي الغريب "الفقر في السعودية: قراءة في التدابير المتخذة"، فهو يعتبر "ظاهرة الفقر (ظاهرة) قديمة في المجتمع السعودي" ويستدرك موضحاً "ظاهرة الفقر كانت إلى عهد قريب من الموضوعات التي كان من الصعب الخوض فيها، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى الإعلامي، لإعتبارات مختلفة دينية واجتماعية واقتصادية، إلا أنه وفي ظل ما تشهده السعودية من تغيرات مرتبطة بالكثير من متطلبات تأسيس المجتمع المدني القائم على المنظمات والمؤسسات وخطوات الإصلاح والتطوير التي تبنتها الحكومة على المستوى القيادي، جعل من الممكن القيام بدراسات"⁽⁴¹⁾.

ويوضح الغريب: "ظل موضوع الفقر في السعودية من الموضوعات المهملة على المستوى البحثي، لأسباب مختلفة، حيث عد من الموضوعات غير المرغوب التطرق إليها، خاصة في وضع مثل وضع المجتمع السعودي الذي تصنف دولته ضمن الدول المنتجة نفطياً، أو أكثر الدول في احتياطها النفطي التي كان يتوقع أن لا يكون الفقر إحدى مشكلاتها الرئيسية. غير أن إستطلاع للرأي العام أجراه هاشم (عام ٢٠٠٣م) لمعرفة العوامل والمسببات التي تؤدي إلى الفقر، توصل إلى أن للفقر علاقة إيجابية طردية بالجريمة، وتوجد علاقة مباشرة بين الفقر والانحرافات الفكرية والخلقية والسلوكية والاجتماعية، وكذلك يؤدي الفقر إلى الإنحلال

(41) عبدالعزيز بن علي الغريب، الفقر في السعودية، بيروت: المستقبل العربي ٢١٣، ١/٢٠٠٥، ص ٤٧..

وارتكاب الرذيلة. ويسهم في تأخر وتخلف المجتمع، وأنه كلما ارتفعت نسبة الفقر ارتفعت نسبة الجريمة والتطرف، وربما الإرهاب. وأن للفقر دوراً كبيراً في انخفاض نسبة الوعي الإنساني وتنامي حدة الجهل والتخلف واندلاع أعمال العنف والشغب والسرقات وتحطيم الممتلكات العامة والحد، وكذلك نمو ما يسمى بالحد الطبقي وزيادة الفروق الطبقية بين أبناء المجتمع الواحد، واتساع دائرة الفقر وزيادة فقرهم ..."⁽⁴²⁾

ويذكر الغريب أن من أهم الملامح الأساسية للفقر البشري في السعودية ما يعبر عنه الجدول التالي في شكل مؤشرات:

ويورد الغريب إحصائيات عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في السعودية، والذي كان في العقد ١٩٩٠ - ١٩٩٩ م شبه مستقر، متوسطه حوالي (٦,٥٥٠) دولاراً، لكن يوضح أن عام ٢٠٠٠ م شهد ارتفاعاً نسبياً واضحاً بلغ (٨,٣١٢) دولاراً⁽⁴³⁾.

وما قدمه الغريب يعطي صورة عن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها السكان في المجتمعات العربية الخليجية، لكن ربما كان من المفيد في هذا التقديم استعراض أهم المؤشرات الخاصة بهذه الأوضاع لدول الخليج العربية واليمن كما تعرضها تقارير الإسكوا بشكل عام لعلها تقدم صورة بانورامية للأوضاع العامة.

الجدول (٢)

مقياس الفقر البشري ومكوناته في دول مجلس التعاون واليمن(*)

الدولة	مقياس الفقر	مؤشر الحرمان من	عدم الاتصال	نقص الوزن مقابل نسبة	نسبة الأمية	إحتمال الوفاة قبل
--------	-------------	-----------------	-------------	----------------------	-------------	-------------------

(42) المصدر السابق، ص ٤٧.

(43) المصدر السابق، ص ٢٥.

	البشري	مستوى معيشة لائق	بشبكة مياه	العمر	للسكان	بلوغ سن الأربعين
البحرين	٩,١١	٦,٧٠	٤,٧	٨,٧	١٢,٤	٤,٠٠
الكويت	١٢,٤	٥,٤٠	١,٠٠	٩,٨	١٧,٧	٢,٦
عمان	٢٥,٠٨	٢٩,٢٥	٣٤,٩	٨,١ **	٢٨,١	٥,٢
قطر	١٣,٠٩	٣,٧٠	١,٤	٦	١٨,٧	٥,١
السعودية	١٧,٦٦	١٦,١٥	١٨,٠٠	١٤,٣	٢٣,٠٠	٥,٢
الإمارات العربية المتحدة	١٦,٥٩	٨,٧٥	٣,١	١٤,٤	٢٣,٥	٣,٤
اليمن	٤١,٨٤	٣٨,٥٠	٣١,٠٠	٤٦,٠٠	٥٣,٨	١٩,١
دول الإسكوا	٢٦,٠٠	١٣,١٠	١١,٦٤	١٤,٥٧	٣٧,٥	١٠,٠٨

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، مصدر سابق، ص (٤٦).

(**) المسح الصحي الوطني لعام ٢٠٠٠ م - عمان.

ويتضح إجمالاً من الجدول (٢) أن مقياس الفقر في الدول الخليجية أقل من المتوسط العام في البلدان العربية في منطقة الاسكوا، وهذا أمر متوقع.

ويصدق الأمر نفسه بالنسبة لمؤشر الحرمان من مستوى معيشة لائق، إذ نجد اليمن يعاني فيها السكان بشكل واضح ومرتفع⁽⁴⁴⁾.

أما بالنسبة للمؤشرات التي توضح أسلوب الحياة اليومية، فإن مؤشر عدم الإتصال بشبكة مياه صالحة للشرب، يظهر أن هناك مشكلة في عمان واليمن، أما بقية دول مجلس التعاون فيظهر أن الأمر قد حسم، صحيح أن الوضع في السعودية يعتبر عالياً نسبياً، ويظهر لنا أن المساحة الجغرافية وطوبوغرافيا هذه البلدان تلعب دوراً رئيساً في تفسير الأوضاع. فرغم أن عمان تتميز بشبكة مياه تسمى "الأفلاج" تقدم المياه الصالحة للشرب

(44) مصدر الجدول رقم (٢).

والري ولكن مع ذلك ورغم مساحة السلطنة وجغرافيتها فإن أكثر من (٨٥%) من إجمالي المساكن التقليدية المسكونة بالسلطنة تزود بالمياه من الشبكات الحكومية أو الخاصة والآبار (داخل المساكن وخارجها). وفي اليمن هناك مناطق لم تصل إليها شبكات المياه بالشكل المناسب. ولعل اتساع رقعة السعودية واختلاف جغرافيتها من منطقة لأخرى هو الذي حال دون وصول شبكات المياه لكافة أرجاء البلاد، رغم أن السعودية مشهورة بإهتمامها بمسألة تحلية المياه أو استخدام المياه الجوفية. على العكس من ذلك فإن بقية دول مجلس التعاون تتميز بصغر مساحتها الجغرافية وتمركز السكان في المدينة – العاصمة – واستخدامها تقنية تحلية مياه البحر مما مكنها من السيطرة على مسألة إيصال المياه لغالبية السكان.

أما فيما يتعلق برعاية صحة الحوامل وكذلك المواليد، فإن مؤشر نقص وزن المواليد مقارنة بأعمارهم، وهذا مؤشر يتعلق بمدى الرعاية الصحية، نجد أن الصورة نفسها تتكرر، إذ تعاني اليمن من مشاكل في هذا الخصوص وهذا أمر مبرر، أما الوضع في سلطنة عمان فإن الخدمات الصحية قد تحسنت كثيراً حيث بلغت نسبة السكان الذين توفرت لهم الرعاية الصحية الأولية عام (٢٠٠٠م) إلى حوالي (١٠٠%) في الحضر و (٩٠% في القرى) وبلغت نسبة الحوامل اللاتي يراعاهن عاملون صحيون مدربون في العام نفسه حوالي (٩٩%)، وبلغت نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف عاملين صحيين مدربين إلى (٩٤,٧%) وارتفعت هذه النسبة إلى (٩٨%) عام ٢٠٠٥م.

ولقد تمكنت دول مجلس التعاون من خفض نسبة الأمية بين سكانها إجمالاً ومن الواضح أن على اليمن أن تبذل جهوداً مكثفة لتجاوز هذه

الأوضاع, ورغم التفاوت في نسبة الأمية في بلدان الخليج, إلا أن ما ذكرناه آنفاً من تفسير في حالة بعض المؤشرات يصدق هنا أيضاً, فالدول الخليجية ذات المعدلات الحضرية العالية تمكنت من القضاء على معدلات الأمية العالية, بينما تلك التي تتميز بمساحات واسعة ومناطق نائية, فالأمر لا يزال يحتاج إلى بعض الجهود كما هو الحال في عمان والسعودية, ولعل منطقة الجبال في الإمارات أو الإمارات غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال في حاجة جادة لدعم مشاريع القضاء على الأمية.

وأخيراً بما يتعلق بمؤشر احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين, مما يعني أن متوسطات العمر آخذة في الزيادة وهذا يعكس تحسن واضح في الحالة الغذائية والرعاية الصحية, وكذلك توضح أن مجتمعات دول الخليج وإن كانت إجمالاً مجتمعات شابة, إلا أنها ستشهد في العقود القادمة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة السكان ممن تتجاوز أعمارهم الأربعين. أما فيما يتعلق بمقياس الفقر البشري وفق الدخل في دول مجلس التعاون واليمن فيتضح من الجدول (٣) بعض المؤشرات الهامة لقياس مؤشر فقر الدخل:

الجدول (٣)

مقياس الفقر البشري وفق الدخل في دول مجلس التعاون واليمن(*)

الدولة	ما يخص الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بتعادل القوة الشرائية للدولار	نسبة السكان الذين ينفقون أقل من دولارين يومياً	نسبة السكان الذين ينفقون أقل من دولار يومياً	الفقر البشري
البحرين	١٦,٠٦	٠٠٠	٠٠٠	٩,١١

الكويت	١٨,٧٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢,٤٠
عمان	١٢,٠٤	٤,٣٦	١,٠٨	٢٥,٠٨
قطر	١٩,٨٤٤	٠٠٠	٠٠٠	١٣,٠٩
السعودية	١٣,٣٣٠	٠٠٠	٠٠٠	١٧,٦٦
الإمارات	٢٠,٥٣٠	٠,٠٢	٠٠٠	١٦,٥٩
اليمن	٧,٩٠	٦٢,٧٤	٢٨,٨٥	٤١,٨٤
دول الإسكوا	٠٠٠	٢٣,٠١	٥,٧٤	٢٦,٠٠

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٤٧).

و الواضح أن المواطن في دول مجلس التعاون الخليجي يتمتع بمستوى دخل جيد فيما يخص الفرد من الناتج المحلي مقوماً بتعادل القوة الشرائية للدولار. ورغم عدم وجود إحصائيات رسمية معلنة، إلا أن نسبة السكان الذين ينفقون أقل من دولارين أو أقل من دولار يومياً متدنية جداً في بلدان الخليج، مقارنة بما هو عليه الحال مثلاً في اليمن، ولعل مرد ذلك أولاً إلى أن المواطن الخليجي يحصل على توزيع جيد من الناتج المحلي النفطي العام أساساً، وأن مستوى الدخل والمعيشة في هذه البلدان عال مما يجعل من الصعب على الفرد أن يعيش بهذا المستوى من الدخل.

ويوضح الجدول (٤) ترتيب دول مجلس التعاون واليمن بحسب مقاييس الفقر البشري والتنمية البشرية بالمقارنة مع دول الإسكوا العربية.

الجدول (٤)

ترتيب دول مجلس التعاون واليمن مقارنة مع دول الإسكوا بحسب مقاييس الفقر البشري والتنمية البشرية(*)

البلد	دليل التنمية	الرتب حسب الفقر البشري	الرتب حسب الفقر البشري	الرتب حسب	الرتب حسب	الرتب حسب
		الفقر البشري	الفقر البشري	حسب	حسب	حسب

البشرية	بحسب الناتج المحلي الإجمالي	بحسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	الفقر البشري
البحرين	٠,٨٤	-٣	١	٤	٢
الكويت	٠,٨٢	-١	٢	٣	٤
عمان	٠,٧٥	٠	٣	٦	٩
قطر	٠,٨٣	١	٢	٢	٥
السعودية	٠,٧٧	٠	٢	٥	٧
الإمارات	٠,٨٢	٣	٢	١	٦
اليمن	٠,٤٧	٠	٠	١١	١٢

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥٦).

إن دول مجلس التعاون تحتل إجمالاً رتباً متقدمة في هذه الرتب مما يجعلها من أبرز الدول في إنخفاض مشاكل الفقر في المنطقة، باستثناء اليمن التي تعاني بشدة من مشاكل الفقر والعوز بحسب الفقر البشري سواء بحسب الناتج المحلي الإجمالي أو دليل التنمية أو دليل التنمية البشرية أو بحسب المؤشر العام للفقر البشري. وكما أوضحنا سلفاً هذه النتائج ليست مفاجئة فهي تقارن بين أوضاع مجتمعات تعيش بحبوحة إقتصادية مقارنة باليمن. وتوضح الإحصائيات أن مظاهر الفقر أكثر وضوحاً وبروزاً عند النساء في دول المنطقة، فعدد النساء الفقيرات مقابل (١٠٠) رجل فقير هي كالتالي: في البحرين (١٧٦) وفي الكويت (١٢٧) وفي عمان (١٤٣) وفي السعودية (١٦٠) وفي الإمارات (٨٣) وفي اليمن (١٧١)، مما يؤكد على أن النوع الاجتماعي يلعب دوراً بارزاً في عملية الفقر.

وتوضح بعض الإحصائيات المتوافرة عن بعض دول مجلس التعاون تقدير مقاييس الفقر باستخدام خط الفقر النسبي (٥٠% من متوسط الإنفاق) على الشكل التالي، كما هو واضح من الجدول (٥)

الجدول (٥)
مقاييس الفقر باستخدام خط الفقر النسبي
(٥٠% من متوسط الإنفاق)(*)

الكويت	P2	P1	P0
مواطنون	٠,٦٠	٢,٢٧	٨,٧١
غير مواطنين	٢٠,٤٦	٣٨,٤٣	٤٣,٩٧
عمان			
ريف	٢,٠٨	٤,٠٦	١٢,٨٢
حضر	١,٠٥	٢,٢١	٧,٥٠
الإمارات			
مواطنون	٠,٦٤	١,٩٧	٦,٥١
غير مواطنين	٤,٩٤	٩,٧٥	٢٧,٤٢
اليمن			
ريف	-	-	٤٤,٠٠
حضر	-	-	٣٥,٧٧

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٤٦).

الفقر يزداد في الكويت والإمارات بين غير المواطنين بشكل كبير مقارنة مع المواطنين، وهذا أمر طبيعي فالمواطن يحصل على إمتيازات عديدة بالإضافة إلى وجود برامج حكومية وغير حكومية تمد يد العون له وتعمل على تقديم كل أنواع المساعدات، بينما غير المواطنين لا يلقون بالضرورة هذه المساعدات والإمتيازات. أما في سلطنة عمان واليمن فالأمر يتعلق بالتفاوت بين الريف والحضر، وفي عمان الفروقات مضاعفة بين الريف والحضر، أما في اليمن وهي وإن كانت لصالح المدن، لكن الفروقات ليست واسعة جداً.

وباستخدام نفس المقاييس لخطي الفقر المستخدمين في المقارنات الدولية، كما يتضح من الجدول (٦):

الجدول (٦)

مقاييس الفقر باستخدام خطي الفقر المستخدمين في المقارنات الدولية(*)

الدولة			دولارين للفرد يومياً			دولار للفرد يومياً		
الكويت			P0	P1	P2	P0	P1	P2
مواطنون								
غير مواطنين								
عمان								
ريف			١,٤٢	٢,٧٨	٨,٥٠	٠,٢٣	٠,٧٤	٢,٤٠
حضر			٠,٤٨	٠,٩٨	٣,٤١	٠,٠٣	٠,١٥	٠,٧٩
الإمارات								
مواطنون					٠,٠١			٠,٠٠
غير مواطنين					٠,٠٣			٠,٠٠
اليمن								
ريف			١٨,١٩	٣٠,٥٥	٦٥,٢٢	٦,٠٥	١١,٤٠	٣٠,٤٩
حضر			١٤,٠٤	٢٤,٧١	٥٥,٧٩	٣,٨٧	٨,١٤	٢٤,٢٦

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥٠).

تؤكد نتائج الجدول رقم (٦) (رغم عدم توافرها للكويت ونقصها في حالة الإمارات العربية المتحدة) لكنها مع ذلك تؤكد ما توصلنا إليه من خلال قراءة إحصائيات الجدول رقم (٥).

ربما كان من المفيد أن نتوقف عند بعض الإحصائيات السكانية المهمة لمعرفة بعض جوانب الحياة المعيشية التي تفسر ظروف الفقر في هذه البلدان، ولنبدأ بمتوسطات العمر المتوقع مؤخراً في هذه البلدان (فيما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م) للنوعين، حيث أن هذا المؤشر يعكس الحالة الغذائية والرعاية الصحية الإجمالية في هذه البلدان، وكما ذكرنا سلفاً يظهر أن الإحصائيات السكانية تؤكد عموماً وجود تحسن واضح على

الحياة الصحية في دول مجلس التعاون مقارنة بما كانت عليه الأحوال في عقود سابقة لمرحلة النفط, لكن الأمر يصدق كذلك على اليمن الحديث.

الجدول (٧)

متوسطات العمر المتوقع عند الولادة حسب النوع الاجتماعي

خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م(*)

البلد	رجال	نساء	المجموع
البحرين	٧١,١	٧٥,٣	٧٣,٢
الكويت	٧٤,١	٧٨,٢	٧٦,٢
**عمان ٢٠٠٥	٧٣,٢	٧٥,٤	٧٤,٣
قطر	٦٨,١	٧٠,٦	٦٩,٣
السعودية	٦٩,٩	٧٢,٢	٧١,١
الإمارات	٧٣,٣	٧٧,٦	٧٥,٥
اليمن	٥٨,٢	٦٠,٤	٥٩,٣

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥١).

(**) المصدر: وزارة الصحة، الكتاب الصحي السنوي، ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

فيتضح من الجدول (٧) أن متوسطات العمر في ارتفاع، وربما كان المتوقع إستمرار هذا في المستقبل بسبب نوعية الحياة التي يعيش في كنفها مواطنو تلك البلدان. والأمر لا يقتصر على هؤلاء وإنما شمل تحسن أوضاع المواليد الجدد، ويوضح الجدول (٨) تدني معدلات وفيات الرضع ومن هم دون الخامسة من أعمارهم، كذلك تحسن حالتهم الصحية في هذه البلدان.

الجدول (٨)

معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة والمواليد ناقصي الوزن

في دول مجلس التعاون واليمن(*)
معدل وفيات لكل ١٠٠٠ مولود

البلد	السنة	أقل من ٥ سنوات	الرضع	المواليد ناقص الوزن
البحرين	١٩٩٥	١٧	١٤	١٠
الكويت	١٩٩٦	١٧	١٢	٩
**عمان	٢٠٠٥	١١,٠٥	١٠,٢٨	٨,٣
قطر	١٩٩٨	١٥	١٠	١٩
السعودية	١٩٩٦	٢٩	٢١	١١
الإمارات	١٩٩٥	١٥	١٣	١٥
اليمن	١٩٩٧	١٢١	٩٠	٠٠٠

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥٢).

(**) وزارة الصحة، الكتاب الصحي السنوي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ م.

ولعل مرد ذلك يعود إلى ما ذكرناه سابقاً من اختلاف في عدد حجم السكان وجغرافيته وكذلك نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁵⁾. ويوضح الجدول (٩) نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في هذه البلدان من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م، ونلاحظ أن ما يصرف على قطاع الصحة عال مما يعكس ما يتمتع به مواطنو هذه البلدان من مستوى عال من الرعاية الصحية، على أن اليمن - ولعل ذلك يعود إلى المستوى الاقتصادي الذي تعيشه - نجد أن نصيب الفرد من الإنفاق الصحي متدن جداً، خاصة عند مقارنته بما يحصل عليه مواطن دول مجلس التعاون.

الجدول (٩)

(45) مصدر الجدول رقم (٨) أعلاه ص (٥٢).

**نصيب الفرد من الإنفاق الصحي(*)
بالدولار الأمريكي**

البلد	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
البحرين	٦٨٣	٦٨٦	٧٢٨	٧٤٧	٧٠٥	٦٤١
الكويت	٥٧٧	٥٦٢	٦٢٠	٧٤٥	٦٢٨	٥٤٢
عمان	٤٣١	٤٢٢	٤١٩	٤٨٤	٤٤٠	٤٤٨
قطر	٨٠٩	٨٤٧	٨٦٧	١٠٣٤	٩٦٤	٨٤٩
السعودية	٦٨١	٦٤٩	٦٥٢	٧٢٩	٦٨٣	٦٨٤
الإمارات	٦٦٣	٦٥١	٧٨٣	٨١٦	٧٦٩	٧٦١
اليمن	٦٢	٥٤	٦٠	٦٩	٦٨	٧٠

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥٣).

وإجمالاً يظهر أن قطر تولي قطاع الصحة ومن ثم الإنفاق عليه اهتماماً كبيراً وبعدها الإمارات العربية المتحدة فالسعودية فالبحرين والكويت ثم سلطنة عمان، لكن الجميع يولون هذا القطاع العام قدراً كبيراً من الاهتمام وهو ذو أثر كبير ومهم في حياة السكان.

أما إذا ما نظرنا إلى جانب آخر مؤثر في مسألة الفقر، وهي مسألة التمكين من الاعتماد على النفس من خلال التعليم ومن ثم التأهيل لدخول سوق العمل والانتاج، فإننا نجد تحولات إيجابية واسعة فيما يتعلق بنسبة المتعلمين وانخفاض متزايد في نسبة الأمية، وهي أوضح وأظهر في حالة السكان الشباب ممن تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة، ويوضح الجدول (١٠) هذه الصورة بشكل جلي، على أن نسبة الأمية بين النساء أعلى إجمالاً في هذه البلدان وهذا أمر مبرر خاصة في المناطق الريفية والنائية، وكذلك نظراً للتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تولي أهمية أكبر لتأهيل وإعداد الذكور عادة على حساب الإناث، لأن الذكر هو المرشح الأقوى للقيام بمهام الإنفاق والعمل في الأسرة.

الجدول (١٠)

نسبة الأمية في دول مجلس التعاون واليمن بحسب النوع الاجتماعي(*)
سنة ٢٠٠٠م

البلد	نسبة الأمية للسكان (١٥ - ٢٤)			نسبة الأمية للمواطنين (+١٥)		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
البحرين	١,٧	١,٤	١,٦	٩,٠٠	١٧,٣	١٢,٤
الكويت	٧,٧	٦,٥	٧,١	١٥,٧	٢٠,١	١٧,٧
**عمان	١,١	٣,٧	٢,٤	١٥,٤	٣٤,١	٢٦,٤
قطر	٧,٣	٢,٩	٥,١	١٩,٥	١٦,٨	١٨,٧
السعودية	٤,٤	٩,٦	٦,٩	١٥,٩	٣٢,٨	٢٣,٠٠
الإمارات	١٢,١	٥,٤	٩,٠٠	٢٤,٨	٢٠,٥	٢٣,٥
اليمن	١٧,٤	٥٤,٨	٣٥,٦	٣٢,٦	٧٥,٠٠	٥٣,٨

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥٣).

(**) وزارة الاقتصاد الوطني، مؤشرات التنمية المستدامة، ٢٠٠٦م.

لكن تشهد بلدان المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في الإقبال على إنخراط
الفتيات في سلك التعليم مما يدل وبشكل واضح على تحول واسع في هذا
الاتجاه، ويوضح جدول (١١) هذا الأمر:

الجدول (١١)

نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي الأساسي حسب النوع الاجتماعي(*)

البلد	السنة	عدد الطالبات لكل مئة طالب	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المئة
-------	-------	------------------------------	--

بنات	صبيان			
١٠٦	١٠٥	٩٥	١٩٩٦	البحرين
٧٧	٧٨	٩٦	١٩٩٧	الكويت
٩٠,٠	٨٩,٢	٩٦	٢٠٠٥	** عمان
٨٦	٨٧	٩٦	١٩٩٥	قطر
٧٦	٧٩	٩٢	١٩٩٦	السعودية
٨٧	٩١	٩٣	١٩٩٦	الإمارات
٤٠	١٠٠	٣٩	١٩٩٦	اليمن

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق، ص (٥٧).

(**) وزارة الاقتصاد الوطني، مؤشرات التنمية المستدامة، ٢٠٠٦م.

على أن حالة اليمن توضح أن الفتيات يحصلن على قدر متدن نسبياً عما يحصل عليه الصبيان مما يدفع بموضوع النوع الاجتماعي إلى الواجهة ويؤكد على أن هناك تمييزاً صارخاً ضد المرأة، مما يعمق بما يعرف بتأنيث الفقر. لكن إجمالاً يمكننا القول أن هناك اهتماماً واضحاً بالنسبة للجانب التعليمي في هذه البلدان، ويمكننا التأكيد على ذلك من خلال النظر إلى النسبة المئوية للإنفاق العام الحكومي والقومي العام على هذا الجانب العام.

الجدول (١٢)

النسبة المئوية للإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي
ومن الناتج القومي الإجمالي(*)

نسبة الإنفاق على التعليم من:			
البلد	السنة	الإنفاق الحكومي	الناتج القومي
البحرين	١٩٩٧	١٢,٠٠	٤,٤
الكويت	١٩٩٧	١٤,٠٠	٥,٠٠
عمان	١٩٩٧	١٦,٤	٤,٤
قطر	١٩٨٠	٧,٢	٢,٦
السعودية	١٩٩٧	٢٢,٨	٧,٥
الإمارات	١٩٩٥	١٦,٣	١,٨
اليمن	١٩٩٤	٢١,٦	٦,٣

(*)المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق.

ومن الواضح من خلال بيانات الجدول (١٢) أن حكومات دول مجلس التعاون وكذلك اليمن تتفق أعلى نسبة ممكنة على هذا المجال الحيوي، ولعل السعودية واليمن من أكثر البلدان إهتماماً بهذا المجال الهام الذي يلعب دوراً بارزاً في التأكيد على الإهتمام الذي توليه الدولة للخروج من دائرة التخلف، والعمل على إنخراط المواطنين في الاقتصاد الحديث من خلال الإنفاق على تعليمهم ومن ثم تأهيلهم.

ولعله من المفيد الإطلاع على ما يتوافر من معلومات على عينة من بلدان المنطقة بخصوص عادات الإنفاق في الحياة اليومية، كما هو موضح في الجدول (١٣).

الجدول (١٣)

عادات الإنفاق العام على مستوى الفرد والأسرة
في بعض دول مجلس التعاون واليمن(*)

البلد	سنة	الإنفاق لكل	إنفاق الفرد	متوسط	حصة	مماثلات
-------	-----	-------------	-------------	-------	-----	---------

	المسح	أسرة	حجم الأسرة	الطعام	القوة الشرائية
الكويت	١٩٩٩				
مواطنون		١٤٧٤,٥٦	١٧٦,٣٤	٨,٣٦	١٥,١٠
غير مواطنين		٥٩٢,٩٩	١٢١,٥٠	٤,٨٨	١٩,٩٣
** عمان	١٩٩٩	٤٤٧,٠٥٦	٦٤,٦٤٠	٦,٩٢	٣٠,٩٦
حضر		٤٨٠,٨٠١	٧٢,٣٨٢	٦,٦٤	٢٧,٧٢
قرى		٣٤٤,٤٧٤	٤٤,٤٦١	٧,٧٥	٤١,٠٤
الإمارات	١٩٩٧				
مواطنون		٢٦١٢٥,٤٧	٢٦٢٢,٥٩	٩,٩٦	١٧,٤٢
غير مواطنين		٩٧٢٥,٤٩	٢٠٠٩,٥٧	٤,٨٤	١٦,٤١
اليمن	١٩٩٩				
حضر		٤١٣٥٧٧,٦٧	٥٦٧٠١,٣٠	٧,٢٩	٨٠,١٤
ريف		٥٢٩٣٨٦,٠٥	٧٢٥٦٢,٦٤	٧,٣٠	٦٢,٠٩

(*) المصدر: الفقر وطرق قياسه، مصدر سابق.

(**) وزارة الاقتصاد الوطني ومسح نفقات ودخل الأسرة للفترة ١٩٩٩/٥/٢٠ - ٢٠٠٠/٥/١٩، سلطنة عمان

يظهر أن عادات الإنفاق في هذه البلدان عالية إجمالاً، لكنها في اليمن تؤكد على أهمية حصة الطعام وكذلك نلاحظ أن مماثلات القوة الشرائية مرتفعة جداً في اليمن مقارنة بما هو عليه الحال في بلدان مجلس التعاون، رغم أن متوسط حجم الأسرة في هذه البلدان متقارب.

سابعاً - الفقر والسياسة العامة في دول مجلس التعاون:

تعتمد الحياة الاجتماعية - الاقتصادية في أي دولة على السياسات الموجهة لنوعية القرارات والخطط والبرامج التي توجه أسلوب الحكم. فمن أجل ضمان بيئة سياسية اجتماعية من شأنها العمل على ضمان نمو اقتصادي جيد وليس مجرد اقتصاد ريعي، مستدام العطاء وقادر على

إحداث تراكم مستمر من خلال الإستثمار الأمثل في القوى العاملة القادرة على تفعيل طاقات الإنتاج عند المواطنين, سياسات وبرامج تكفل دخلاً محترماً ومستحقاً للمواطنين في هذه الدول لا يعتمد على مصدر واحد وإنما متنوع وخلاق, يحقق التنمية الشاملة المستدامة ويضيء مسارات المستقبل من خلال إعماده على قواعد راسخة وقرارات حكيمة.

هذه البديهيّات تجعلنا نستوضح ما يتفق عليه الاقتصاديون بالتأكيد على أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من ناحية والفقر وازدياد أعداد الفقراء من ناحية أخرى. إذ أن وجود معدل نمو اقتصادي مستديم مناصر للفقراء أو بعبارة أخرى يهتم بشؤون الفئات الاجتماعية الفقيرة واحتياجاتها ويدخلها في سياساته الاقتصادية, بالإضافة إلى العمل على تخفيض مستوى معدل البطالة سيساهم دون شك في زيادة دخول الفقراء. إضافة إلى أن العديد من علماء الاقتصاد يجادلون بأن قضية الفقر في جوهرها مشكلة هيكلية, بمعنى آخر أن زيادة نسبة الفقر والفقراء إنما ترتبط بتدني مستوى التعليم أو غياب الرعاية الصحية أو فقدان الأسرة المتماسكة والقيم العائلية وعوامل أخرى لا يمكن معالجتها بالنمو الاقتصادي وحده⁽⁴⁶⁾.

لذا كانت أهمية السياسات الاجتماعية – الاقتصادية بخصوص حالات الفقر غاية في الأهمية وبالذات في دول كدول مجلس التعاون. وللتوضيح نجد أن جميع دول الخليج إهتمت بالموضوع منذ مرحلة مبكرة في تاريخها، إذ تمثلت البدايات التاريخية لسياسة الأمان الاجتماعي في

(46) الدكتور عبدالله الصادق: الفقر والأمان الاجتماعي، مصدر سابق، ص (٨).

الأعمال الخيرية الفردية والاجتماعية, ثم تطورت إلى مفهوم الرعاية الاجتماعية، ومن ثم إلى الرفاه الاجتماعي في ظل ما عرف بدولة الرفاة وخاصة مع إرتفاع دخول النفط. لكن ومع التطورات الاقتصادية والسياسات العامة والمتغيرات العالمية الجديدة أصبح الإهتمام بمفهوم وأهمية الشراكة بين مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص عموماً محركاً موجهاً لمفهوم الرفاه الاجتماعي للجميع. وفيما يلي بعض ما قامت به بعض دول الخليج فيما يتعلق بهذا الموضوع.

(١) مملكة البحرين:

وعودة إلى واقع المجتمع البحريني, يمكننا القول بأن سياسة الأمان الاجتماعي في البلاد تحظى بإهتمام واضح, بالذات في سياق مرحلة الإصلاح السياسي التي تم تدشينها مع مرحلة العهد الجديد. فلقد كانت مناقشة مشكلة الفقر أو مكافحته إلى وقت قريب تعد مسألة سلبية تستنقص الصورة الإيجابية للسياسة الاجتماعية للدولة, كما هو الحال في العديد من الدول الخليجية والعربية, لذا تعد مناقشة قضية الفقر والعوز ومناقشة سياسات الأمان الاجتماعي قفزه نوعية ومؤشر على دخول مرحلة جديدة تسمح ليس فقط بالقيام بالبحوث العلمية لفهم وسبر غور قضايا الفقر، وإنما التوجه نحو البحث عن برامج وسن سياسات جادة من شأنها تناول القضية بشكل موضوعي. ولعل توجه الدولة إلى دعم القطاعات الاجتماعية التي تخدم التنمية الاجتماعية مثل قطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها في سياق الإهتمام بالإرتقاء بقدرات المواطنين. ويتم الإرتقاء بهم من خلال

الإستثمار فيهم وهذا يعد أحد المفاتيح الأساسية للتنمية الاقتصادية الناجحة⁽⁴⁷⁾.

(٢) المملكة العربية السعودية:

رغم محدودية ظاهرة الفقر وضيق نطاقه على أرض المملكة فإن الدولة سعت وبذلت جهوداً للبحث عن أسباب هذه الظاهرة حتى تتمكن من القضاء عليها والحد من آثارها السلبية وجعلت الأمر مسؤولية كافة قطاعات المجتمع الرسمية والأهلية على حد سواء، ومن أجل هذا أنشأت الدولة هيكلية مؤسسية وإدارية متخصصة لهذا الهدف⁽⁴⁸⁾، ووضعت التنظيمات والتشريعات واعتمدت السياسات والإجراءات التنفيذية، وأعدت مختلف البرامج التي من شأنها مواجهة ومعالجة مشاكل الفقر وتخفيف آثاره السلبية على الأسرة والأفراد، بالذات عند الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتدنية أو ذوي الإحتياجات الخاصة، وعملت الدولة على إيجاد توازن وتكامل بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية والمدنية، لذا أقامت السعودية وكالة الضمان الاجتماعي، وتتمحور مسؤوليتها في تنفيذ برامج التنمية ومشاريعها الموجهة إلى بعض الفئات الاجتماعية التي تحيط بها ظروف اجتماعية خاصة، بهدف تأمين المعاش الكريم لهم من خلال أنشطته المتعددة التي تأتي في مقدمتها أنشطة تقديم المعاشات والمساعدات المادية المباشرة ودعم تنفيذ المشاريع الإنتاجية لمستفيدي الضمان الاجتماعي. ولقد خصص حوالي (٧٨) مكتباً

(47) المصدر السابق.

(48) الجهود الأهلية والمدنية، انظر ص ١٠٠/٥٥.

منتشراً في مختلف مناطق المملكة، وتساهم هذه المكاتب في تحقيق الأسس الإستراتيجية لخطّة التنمية السابعة، وخاصة الأساس الإستراتيجي العاشر الذي يؤكد على الإهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للمجتمع السعودي، والعناية على وجه خاص بالفئات المحتاجة والقيام على رعايتها من خلال ما تقدمه من برامج ومشاريع صممت لتحقيق تحسن في إمكانيات هؤلاء وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم⁽⁴⁹⁾.

كما أن إعانات الضمان الاجتماعي التي تقدمها وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية في شكل ضمان اجتماعي، والتي تقدم في شكل خدمات ومساعدات عينية ونقدية للأسر الفقيرة التي ليس لها دخل يسد حاجاتها، وتعمل مكاتب الضمان الاجتماعي على تقديم المنح المعيشية والمساعدات للمستحقين في المدن والقرى والهجر وذلك بعد إجراء البحوث المكتبية والميدانية بواسطة باحثين اجتماعيين في هذه المكاتب وذلك لضمان تحقيق أهداف وسياسات الدولة في هذا المجال⁽⁵⁰⁾.

أما فيما يتعلق بالجانب الأهلي، فلقد أقامت الدولة السعودية إدارة عامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية وذلك من أجل دعم هذه المؤسسات والإشراف على أعمالها ونشاطاتها بما يكفل تحقيقها لأهدافها المعلنة. ويعمل عدد من هذه المؤسسات والجمعيات في

(49) المملكة العربية السعودية: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الفقر وآثاره الاجتماعية في السعودية، مصدر سابق،

ص (١).

(50) المصدر السابق، ص (٢).

مجال مساعدة الفقراء والمعوزين، وتقديم مساعدات نقدية وعينية للأسر المحتاجة، وتقديم عدداً من الدورات والورش التدريبية والتأهيلية لأفراد الأسر المحتاجة بما قد يساهم في تأمين عمل لهم وضمان حياة كريمة ومستقبل زاهر.

بالإضافة إلى ذلك وضعت إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر، ويعود ذلك لأسباب من أهمها:

١. ازدياد أعداد الفقراء.
٢. إن طبيعة مشكلة الفقر والحاجة، طبيعة معقدة متعددة الأوجه ومتعددة الأسباب.
٣. ارتفاع معدلات النمو السكاني مما يزيد من أعداد الفقراء ويرفع من تكلفة إعاشة أفراد الأسرة وتوفير الحياة الكريمة المطلوبة.
٤. خطورة الآثار المترتبة على الفقر وكيف أن البيئة الفقيرة قد تصبح حاضنة لبيئة اجتماعية تساعد أو على الأقل قد تدفع إلى الجريمة والانحراف أو سهولة التوجيه غير الراشد.
٥. الحاجة إلى تنسيق الجهود القائمة لمواجهة المشكلة وترشيدها بما يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة⁽⁵¹⁾.

كما أن الدولة السعودية وبموجب أمر سام كريم بتأسيس الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر، والصندوق عبارة عن مؤسسة إجتماعية تعمل على تحسين ظروف الفقير وتأهيله والوفاء بحاجته من خلال عطاء نوعي متبادل يشارك فيه الفقير وتساهم الدولة في

(51) المصدر السابق: ص (٥).

دعم وتمويل برامج ومشاريعه إلى جانب المؤسسات الأهلية الربحية والخيرية وبمساعدة من الأفراد الميسورين في المجتمع. أي أن هدف الصندوق الخيري خلق آلية من شأنها أن تعمل على الإستثمار في الفقير بدلاً من تركه تابعاً أو متكللاً على دعم ومساعدة مستمرة من الدولة. وكذلك عملت على إقامة صندوق المعونة وبنك التسليف وصندوق الموارد البشرية.

يقود ما سبق إلى السؤال: ما هي العلاقة بين برامج مخطط التنمية وعمليات تأهيل المواطن للتحرر من ربقة ومصيدة الفقر والعوز؟ والواقع أن العلاقة بين الفقر والتنمية علاقة عكسية، حيث يفترض أنه كلما زادت درجة التقدم والتنمية في مجتمع ما قلت نسبة الفقر في هذا المجتمع، لا سيما في المراحل المتقدمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذه العلاقة أحياناً وعندما تكون التنمية ليست معتمدة على إستنفار وتوظيف كامل الطاقات البشرية المتاحة في ذلك المجتمع وعدم إكتراث السياسات الاقتصادية بمسألة العدالة والتوزيع العادل للدخل، عندها ينشطر المجتمع إلى فئتين، الأولى وهي القلة المتمثلة بالذين يملكون، والفئة الثانية المحملة بالديون من الذين لا يملكون، بالإضافة إلى الذين لا تكبلهم فقط الديون والعوز، وإنما أيضاً لا يملكون القدرات والمؤهلات التي قد تمكنهم وبشكل جاد من المساهمة في خطط التنمية مما يزيد من تهميشهم وعجزهم⁽⁵²⁾.

ولعل القفزات السريعة والفعالة التي حققتها بعض شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها على مسار التنمية، تعتبر أبلى دليل على أن

(52) الدكتور كريم محمد حمزة وآخرون: الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص (٢٢٩).

برامج التدريب وتأهيل المهنيين الموجهة لتلبية إحتياجات سوق العمل القادرة على تحرير الإنسان الفقير من فقره وعلى الإرتفاع بالمستويات المتدنية لمهارات القوى العاملة، التي هي في غالبيتها من الطبقة الفقيرة. فكل تطوير معرفي من شأنه تحقيق الإرتقاء المهني لهم وتحسين نوعية أدائهم بما يسهم بالتالي في تطوير القدرة التنافسية للمنشآت وينعكس ذلك إيجابيا على مستويات الأجور وإستحقاقات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالعمل والإنتاج، وهذا يخرج المواطن الفقير صاحب التدريب والتأهيل من ربقة ومصيصة الفقر والعوز، ويمكن إعتبار عمليات التأهيل والتدريب، على هذا المستوى نوعاً من الإستثمار وجزءاً من خطط التنمية نفسها⁽⁵³⁾!

سابعاً – النصوص والمبادئ من أجل حياة كريمة:

قد يقودنا ما ذكرنا إلى طرح سؤال أساسي مفاده: هل هناك نصوص أو تشريعات قانونية سياسية توضح حقوق المواطنين فيما يتعلق بمسألة الاهتمام بذوي الدخل المتدني وضرورة الاهتمام بمستوى معيشتهم بوصفه معبراً عن عدالة وتوزيع الدخل المحلي الإجمالي؟ وعلى ما يظهر ليست هناك نصوص قانونية سياسية تنص على حقوق المواطنين فيما يتعلق بمسألة توزيع الدخل المحلي الإجمالي، ولكن هناك بعض النصوص القانونية السياسية تنص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

(53) المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل: كارثة الفقر في العالم العربي، جنيف، ص

فيذكر كتاب: حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي ما يلي⁽⁵⁴⁾: " تناولت المواد من ٢٢ - ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعة من الحقوق أطلق عليها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تناولت العديد من الحقوق, يصعب فيها فصل الحقوق الاقتصادية منها عن الحقوق الاجتماعية أو الثقافية للترابط الكبير والتكامل بين مجموعة هذه الحقوق، وبالمقارنة بالحقوق المدنية والسياسية التي تعرض في مجموعها وبشكل عام واجباً على الدولة بعدم التدخل في شؤون الأفراد, فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تتطلب من الدول ومن أرباب العمل القيام بعمل معين, أي أنها تفرض عملاً إيجابياً بالمقارنة مع الواجب السلبي في عموم الحقوق المدنية والسياسية. يمكن إجمال هذه الحقوق فيما يلي:

١. الحق في التعليم, فتنص المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه يجب أن يتاح لكل إنسان الحق في التعليم وأن يكون مجانياً في مرحلته الابتدائية والأساسية على الأقل، وأن يكون التعليم الفني والمهني متاحاً للجميع وأن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع حسب الكفاءة⁽⁵⁵⁾.

٢. الحق في الضمان الاجتماعي والتحرر من الجوع والمرض, فتنص المادة (٢٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص بوصفه عضواً في المجتمع حق الضمان الاجتماعي، وتؤكد المادة (٩) من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في الضمان الاجتماعي, بما في

(54) الدكتور هادف راشد العويس وآخرون: حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي، جمعية الحقوقيين وجمعية

الاجتماعيين، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ١٩٩٣م، ص (٣٠-٣١).

(55) المصدر السابق: ص (٣١).

ذلك التأمينات الاجتماعية. وتؤكد العديد من المواد في هذا العهد على بعض الحقوق التي تدخل في تأمين مستوى معيشي جيد ومناسب للأفراد, فتؤكد المادة على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يؤمن حاجيته من الغذاء والكساء والمأوى، وكذلك حق الإنسان في التحرر من الجوع. وتتعهد الدول بالتعاون في تحقيق هذا الهدف كما تؤكد المادة (١٢) حق كل إنسان في المجتمع أن يحصل على أعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية الذي يمكن بلوغه، وتضيف هذه المادة بعض التدابير اللازمة للوصول إلى ذلك.

لا يخفى ما لهذه الحقوق من أهمية في تدعيم التضامن الاجتماعي وتوفير الحد الأدنى المقبول من مستوى المعيشة لأولئك الذين تعجز مصادرهم الذاتية عن توفيره لهم, فيتم بناء على ذلك حمايتهم من الجوع والمرض وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين. وهذه الحقوق تبرز أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وذلك لأنها تفرض واجبات على الدولة وتعمل على تصحيح الخلل الذي يمكن للبعض عن طريق الملكية الفردية والحقوق التقليدية المؤدية إلى تفاوت واضح في الدخل وعدم عدالة التوزيع في الثروة والدخول في المجتمع وفي الوقت نفسه عدم رعاية الفقراء أو العجزة وكبار السن أولئك الذين لا يستطيعون توفير الصحة والغذاء ومن ثم الأمان الاجتماعي لأنفسهم ولأموالهم⁽⁵⁶⁾.

(56) المصدر السابق: ص (٣٢).

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية دور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المساهمة في تحقيق وتوفير حياة كريمة للجميع, لذا قدم البعض مسألة القضاء على الفقر من زاوية حقوق الإنسان. فكما هو معروف درجت العلوم الاقتصادية والاجتماعية على معالجة مسألة الفقر من زاوية اقتصادية بحتة وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية, لكن ربما حان الوقت لتسليط الأضواء على الفقر من الزاوية القانونية لحقوق الإنسان بما يشكله من منظور شامل يعالج خلفية الفقر وأبعاده على مجموع حقوق الإنسان، وربط الحلول والبرامج والسياسات الوطنية والدولية للفقر بهذه الحقوق. وسنعمد في توضيح ذلك كيفية تطور معالجة موضوع الفقر على صعيد حقوق الإنسان والاتجاهات التي اعتمدها الأمم المتحدة والصكوك الدولية النافذة أو التي هي قيد الصدور حول الموضوع والشروط الموضوعية لفعاليتها والتحديات التي تواجهها.

وفي هذا السياق هناك ثلاثة موضوعات سنتناولها باختصار هي:

١. محاولة تعريف الفقر وموقعه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.
٢. تطور معالجة الأمم المتحدة للفقر من زاوية الميدان الاقتصادي إلى زاوية حقوق الإنسان.
٣. توجهات الأمم المتحدة للقضاء على الفقر من منظور حقوق الإنسان والشروط الموضوعية لفعاليتها والتحديات التي تواجهها.

أما فيما يتعلق بموقع الفقير في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان, فإن محاولة تعريف الفقر من منظور حقوق الإنسان ليس بالأمر السهل،

وذلك لأن الفقر بحد ذاته يشكل نقيضاً لجميع رزم حقوق الإنسان ولا يقتصر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، وإنما يمتد بآثاره إلى الحقوق المدنية والسياسية. ولذا لا بد أن تنطلق محاولة التعريف إنطلاقاً من جوهر المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومن ثم عرض الحقوق التي تتصل بالفقر والواردة في تلك النصوص الدولية وهي:

١. الكرامة المتساوية لجميع البشر التي تنطلق من حقوق متساوية وثابتة تشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

٢. مبدأ المساواة وعدم التمييز، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمؤكد على أن جميع الناس يولدون أفراداً متساوين في الكرامة والحقوق. ويقصد بعدم التمييز أي شكل من أشكال التمييز المبني على العنصر أو القومية أو الدين أو المعتقد أو الثقة أو الأصل الاجتماعي أو الثروة. وكما هو معروف يؤدي إنتهاك مبدأ عدم التمييز المبني على الثروة أو الأصل الاجتماعي إلى تهيش وعزلة الفقراء.

٣. شمولية حقوق الإنسان وترابطها وعدم تجزئتها، بحيث لا يمكن معالجة الحقوق المدنية والسياسية من دون إدراك مدى أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالنظر من زاوية الحقوق الأخيرة يؤدي إلى الإهتمام بالآثار المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية وفي مقدمتها الحق في الحياة.

وهذه المبادئ الأساسية تؤكد على ما ذهبنا إليه من أن الفقر يعد بحد ذاته نقيضاً لحقوق الإنسان، إذ تنتهك كرامة الإنسان ويميز بين الفقير وغير الفقير وتمتد آثار ذلك إلى حقه في الحياة والحقوق المدنية والسياسية كافة⁽⁵⁷⁾.

يقودنا ما سبق إلى السؤال عن رزم حقوق الإنسان التي يحول الفقر دون التمتع بها؟ لقد تناولت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وبصورة واضحة الحقوق التي تستلزم من الفرد توفر موارد للتمتع بهذه الحقوق، وهي من ثم تستلزم من الدولة توفير موارد ملائمة لتمكين الأفراد من التمتع بها. ويعد الفقر نقيضاً لهذه الحقوق. ويمكننا تصنيف هذه الحقوق إلى رزمتين، تتعلق الأولى بحقوق الديمومة والبقاء والثانية بحقوق التنمية.

أما فيما يتعلق بحقوق الديمومة والبقاء التي ينتهكها الفقر فهي:

- ١- الحق في مستوى معيشي لائق. ولقد أكدت هذا الحق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان بحيث تعد المرجعية الدولية للقضاء على الفقر. فتنص المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يأتي: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، ولا سيما على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة والمرض أو العجز أو الترميل أو

(57) الدكتور كريم محمد حمزة وآخرون: مصدر سابق، ص (٥٨-٥٩).

الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة على إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".

كذلك نصت المادة (١١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على " أن تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لنفاذ هذا الحق معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر، واعترافاً بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محدودة ملموسة واللازمة لتحسين طرق إنتاج المواد الغذائية وحفظها وتوزيعها وتأمين توزيع المواد الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً في ضوء الاحتياجات، يراعي المشكلات التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء".

ونصت المادة (٢٧) من إتفاقية حقوق الطفل على أن تعترف الدول الأطراف "بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والمعنوي والاجتماعي" ويلحق بهذه المواد من الصكوك الدولية ما ورد في الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٣٤٨ والمؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧م والذي نص في فقرته العامة الأولى " بأن لكل

رجل وإمرأة وطفل حقاً غير قابل للتصرف, في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية⁽⁵⁸⁾

٢- الحق بالتمتع بالصحة الجسمية والعقلية, فلقد نصت المادة (١٢) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه. وتشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد إتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق. ومن تلك التدابير اللازمة ما يلي:

- أ- العمل على خفض معدل موت المواليد ومعدل الوفيات بشكل عام.
- ب- تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية.
- ج- الوقاية من الأمراض الوبائية والمستوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها.
- د- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

ولقد نصت المادة (٢٤) من إتفاقية حقوق الطفل على "أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي"، وعلى أن تبذل الدول الأطراف قصاري جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه، وعلى

(58) المصدر السابق: ص (٦٠).

أن تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملاً وتتخذ التدابير المناسبة من أجل خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال. إضافة إلى كفالة المساعدة الطبية والرعاية الصحية ومكافحة الأمراض وسوء التغذية وكفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها⁽⁵⁹⁾.

ومن الواضح أن هذه الحقوق المتعلقة بالديمومة والبقاء إنما تقود إلى عدم إنتهاك الحق في الحياة، إذ أن الجوع وسوء التغذية والمرض وانعدام الرعاية الصحية تقود جميعها إلى الموت.

أما فيما يتعلق بحقوق التنمية التي ينتهكها الفقر، فلقد تناول العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإتفاقية حقوق الطفل جملة من هذه الحقوق التي يستلزم التمتع بها إنفاق موارد يفترض أن تدفع من الأشخاص المستفيدين منها أو من الدولة، كما جاء إعلان الحق في التنمية بشكل الإطار العام لحقوق التنمية ومرجعية لها.

فلقد نصت المادة (٩) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق كل شخص في الضمان الاجتماعي. وكذلك نصت المادة (١٠) من نفس العهد على أن على الدول الأطراف وجوب منح الأسرة أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، ولا سيما لتكوين هذه الأسرة وأحوال نهوضها بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم. ونصت المادة (١٣) من العهد الدولي على

(59) المصدر السابق: ص (٦١).

التأكيد على حق كل فرد في التربية والتعليم، وتقر الدول الأطراف بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً للجميع وتعميم التعليم الثانوي وجعله متاحاً للجميع، وتشجيع التربية الأساسية إلى أبعد مدى ممكن من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا ولم يستكملوا الدراسة الابتدائية.

كما نصت المادة (٢٨) من إتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في التعليم، وأن تقوم الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولي وتشجيعه في الأمور المتعلقة بالتعليم وخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والامية. كما نصت المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية الصادر بقرار الجمعية العامة برقم ١٢٨/١٤ وبتاريخ ١٢/٤/١٩٨٦م على ما يلي:

١. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

٢. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة مع العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

ونصت المادة الثانية على ما يلي:

١. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحصول على حق في التنمية والمستفيد من هذا الحق. ويتحمل جميع البشر المسؤولية عن التنمية فردياً وجماعياً، مراعين ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة به، فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذلك بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي ملائم للتنمية.

٢. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرية والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

ومن إستعراض حقوق التنمية التي تنتهك بالفقر يبدو واضحاً أن الفقر يقود - نتيجة عدم التمتع بهذه الحقوق - إلى تهميش الأفراد وعزلهم وإقصائهم عن المجتمع عامة، لاسيما إذا راعينا الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإنطلاقاً من هذا إذا كان الفقر يعرف بصورة عامة بأنه عدم قدرة الفرد على تلبية إحتياجاته وإحتياجات من يعولهم، فإن عدم القدرة هذه قد تعود إلى مستوى نقص الموارد والحرمان منها⁽⁶⁰⁾.

(60) المصدر السابق: ص (٦٣).

وتبنى على مستوى نقص الموارد نوعية الفقر الذي يعاني منه الفرد. وإذا كانت موارد الفرد لا تغطي الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان البقاء على قيد الحياة من دونها إلا لأمد قصير فنكون أمام ظاهرة الفقر المدقع ويتحدد في ضوءه خط الفقر المدقع، أي كلفة السلع الغذائية الأساسية المديمة للحياة. وكما هو معروف فإن الفقر المدقع يمس بصورة أساسية حقوق الديمومة والبقاء في مقدمتها الحق في الحياة.

أما إذا كانت موارد الفرد لا تغطي السلع الغذائية والسلع غير الغذائية الضرورية فنحن أمام ظاهرة الفقر المطلق ويحدد خط الفقر المطلق بأنه مجموع تكلفة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية، سواء أكانت غذائية أو غير غذائية. ويمس الفقر المطلق حقوق التنمية كالحق في التعليم والعمل والضمان الاجتماعي⁽⁶¹⁾.

وهذه المعايير ليست جامدة وإنما تتفاعل مع أساليب وتطور معالجة الفقر عالمياً وبالذات في هيئات الأمم المتحدة التي أعدت تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لسنة ١٩٩٢م وتوصلت إلى أن الشخص يكون فقيراً إذا كان مجموع دخله من الأصول المختلفة التي يتحكم فيها – من عقار ورأس مال وعمل – لا يتيح لهذا الشخص حداً أدنى من الغذاء الكافي من الناحية الغذائية والمتطلبات الأساسية غير الغذائية. وعرف الفريق العلمي المشكل من لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لعام ١٩٩٢م (الإحتياجات الأساسية) بأنها الحد

(61) المصدر السابق: ص (٦٤).

الأدنى من العناصر اللازمة لتوفير أسباب الحياة لجميع البشر بلا إستثناء, أي ليس الغذاء الكافي المناسب فقط, والرعاية الصحية وخدمات توزيع المياه والمرافق الصحية, ولكن أيضاً فرص الحصول على التعليم والمعلومات على نحو يتيح للأفراد والجماعات المشاركة في الأنشطة الإنتاجية والإستفادة الرشيدة من السلع والخدمات الأساسية⁽⁶²⁾.

بينما أكدت قمة التنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م على أن الإحتياجات الإنسانية الأساسية مترابطة ترابطاً وثيقاً وتشمل التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمالة والإسكان والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية⁽⁶³⁾.

وتتواصل جهود الأمم المتحدة في العمل على استئصال الفقر, حيث تنص وثيقة الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية على ضرورة تحقيق ثمانية أهداف أساسية هي⁽⁶⁴⁾:

١. القضاء على الفقر والجوع الشديدين، وغاية هذا الهدف: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عامي (١٩٩٠م و ٢٠١٥م).

(62) المصدر السابق: ص (٦٤).

(63) المصدر السابق: ص (٦٤).

(64) المصدر السابق: ص (٦٤).

٢. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وغاية هذا الهدف مع حلول عام ٢٠١٥م، ضمان تمكين الأطفال فتياناً وفتيات على حد سواء وفي كل مكان، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية.
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وغاية هذا الهدف إزالة التفرقة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم ذلك مع حلول عام ٢٠٠٥م وفي جميع مراحل التعليم، مع حلول العام ٢٠١٥م كحد أقصى.
٤. خفض نسبة وفيات الأطفال، وغاية هذا الهدف خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عامي (١٩٩٠م و ٢٠١٥م).
٥. تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)، وغاية هذا الهدف خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي (١٩٩٠م و ٢٠١٥م).
٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى، وغاية هذا الهدف إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥م والمباشرة في عكس انتشاره، وإيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥م والمباشرة في عكس حدوثها.
٧. ضمان الإستدامة البيئية، وغاية هذا الهدف دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية، وتحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من

القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمتوسطة) بحلول العام ٢٠٢٠م.

٨. تطوير شراكة عالمية للتنمية وغاية هذا الهدف دعم برامج تخفيف وطأة الديون، وزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر، وتأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية. وتعميم فوائد التقنيات الحديثة لا سيما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد تناولت تقارير التنمية البشرية الدولية والعربية بصورة مستمرة موضوع الفقر والحرمان والتأكيد على أهمية الارتقاء بمستوى الإنسان في هذه المجتمعات، وأكدت هذه التقارير على ثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية هي: العمر الطويل، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. فتناول تقرير عام ١٩٩٧م موضوع الفقر من منظور التنمية البشرية مؤكداً على أنه: إذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي: العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك إحترام الآخرين.

واهتم تقرير ١٩٩٨م بمسألة الإستهلاك من منظور التنمية البشرية إذ تم التأكيد على أن التفاوت في الإستهلاك مثير للإهتمام، إذ نجد أن ٢٠% من سكان العالم ممن يعيشون في البلدان ذات أعلى دخل مسؤولون عن ٨٦% من مجموع نفقات الإستهلاك الخاص، بينما

تمثل أفقر نسبة ٢٠ % جزءاً صغيراً من تلك النفقات لا يتجاوز ١,٣ %
% وبتحديد أكثر نجد أن أغنى خمس من السكان:

- يستهلكون ٤٥ % من جميع اللحوم والأسماك, بينما يستهلك أفقر خمس من السكان أقل من ٤ % .
- يستهلكون ٥٨ % من مجموع وسائل الطاقة, بينما يستهلك أفقر خمس من السكان ١,٥ % .
- لديهم ٧٤ % من جميع خطوط الهاتف, بينما الإستهلاك لدى أفقر خمس من السكان ١,٥ % .
- يستهلكون ٨٤ % من جميع الورق, بينما يستهلك أفقر خمس من السكان ١,١ % .
- يملكون ٨٧ % من أساطيل المركبات, بينما يملك أفقر خمس من السكان أقل من ١ % .

ولقد أوضحت تقارير التنمية البشرية للأعوام ٢٠٠٢م, ٢٠٠٣م, ٢٠٠٤م الخاصة بالعالم العربي، أن الارتباط بين التنمية البشرية ومواجهة مشكلة الفقر كبير جداً وأن العالم العربي يعاني من أوجه ضعف ونقص هيكلية وبالذات من منظور حقوق الإنسان. ورغم أن العالم العربي يمتلك إمكانيات وثروات هائلة إلا أنه يعاني من مشكلات أساسية بشكل جوهري, وهو في هذا الإطار من أكثر الأقاليم البشرية حاجة إلى إجراء تعديلات تنموية جذرية⁽⁶⁵⁾.

(65) كيف تبني أمة ملحمة النهضة المالية: ترجمة الخاتم محمد المهدي، الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية. ماليزيا، ص

أكدت التقارير المتأخرة للتنمية البشرية على أن العالم العربي بحاجة ماسة للقيام بمراجعات جذرية لتغيير الأوضاع القائمة, وأن العالم العربي مقارنة بالعديد من دول العالم الثالث – رغم ثرواته وإمكانياته – لا يزال دون المستوى, مما يقودنا إلى السؤال: لكن كيف يمكن للعالم العربي أن يخوض تجربة التنمية وهناك عوامل داخلية وخارجية تعمل على عدم تمكينه من ذلك ؟ قبل الإجابة المباشرة على هذا السؤال, ربما كان من المفيد النظر إلى بعض التجارب الناجمة في بعض دول العالم الثالث والتي لها نفس الخلفية السياسية والثقافية, لعلها تنير طريق مسار التنمية للعصر الحديث. في هذا السياق, ربما كانت التجربة الماليزية مفيدة وذات دلالة هامة.

ثامناً – التجربة الماليزية في مواجهة الفقر:

فكما هو معروف قامت بعض البلدان بتجارب لمواجهة معضلة الفقر, نجح البعض من هذه البلدان ولكن بنسب متفاوتة, لكن تجربة ماليزيا تكاد تكون نموذجاً من النماذج الناجحة والفريدة في هذا المضمار وفي سنوات محدودة. فماليزيا اليوم وبعد زهاء ربع قرن لا تنعم بالسلم والاستقرار السياسي فحسب بل وبالإزدهار الاقتصادي إذ أن معدل متوسط نموها (٧%) سنوياً منذ ١٩٧٠م, وفي هذا الإطار توصلت الأعراق المختلفة من سكان ماليزيا إلى التعايش المشترك والعمل بشكل جماعي للتأكيد على استمرار ذلك النمو.

فالحال في ماليزيا اليوم يختلف جذرياً عما كان عليه عام ١٩٦٩م وما قبلها، فلا يقتصر الأمر على إنعدام التوترات العرقية فحسب، بل إن ماليزيا اليوم تعد من قلائل الدول ذات الشعب متعدد الأعراق والذي تمكن عبر التسامح والتعاون من أن يبني أمة تنعم بالثراء والنماء، مما جعل ماليزيا نموذجاً يحتذى بشأن التناغم القومي والتعاون بين مكوناته العرقية⁽⁶⁶⁾.

كانت ماليزيا عام ١٩٦٩م لا تزال بلداً زراعياً في عمومها، تقتصر نشاطات سكانه على إستخراج القصدير وزراعة المطاط واستيراد وتوزيع وتجزئة السلع الضرورية وشذرات من الكماليات، فلم تكن هناك صناعة تحويلية، وتقوم الحكومة بملكية وإدارة المنافع العامة دون تحقيق أي مردود اقتصادي يذكر، وكانت الدولة توفر أعمالاً ووظائف لأعداد من السكان وبالذات اليوميوترا (سكان البلاد الأصليين) وتعمل على ضمان دخل لهم إنطلاقاً من إعتبرات عرقية⁽⁶⁷⁾. ولقد سعت الدولة - في البداية - إلى تقريب الفجوة الاقتصادية بين السكان من أصول مالوية (اليوميوترا) والأعراق الأخرى لصالح المالايين (الماليزيين أصلاً)، إن الماليزيين تعوزهم الخبرة بشؤون المال وإدارة التجارة والمال. إضافة إلى أن مستوى التعليم بين السكان الأصليين من اليوميوترا كان متدنياً. ولم يكن النظام المصرفي مهتماً بمساندة ودعم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

(66) مصدر سابق.

(67) مصدر سابق.

ونظراً لقلّة خبرة الماليزيين من السكان الأصليين (اليومبيوترا) وسيطرة الصينيين وكذلك الهنود الماليزيين على التجارة والصناعة، كان من الصعب إسهام السكان الأصليين في المشاركة الفاعلة في اقتصاد بلادهم، لذا كان من الضروري أولاً وقبل كل شيء تسليح اليومبيوترا بالمعرفة اللازمة وتمكينهم من تأمين رأس المال المطلوب لدخول حلبة السوق، وكل هذا كان يتطلب جهوداً ووقتاً لتحقيق ذلك، فوضعت خطة على مدى عشرين سنة من شأنها إقامة برامج تنموية شاملة وتطبيقها حتى تحقق هدف رفع مساهمة اليومبيوترا في الثروة القومية من (٤,٩ %) إلى (٣٠ %). وفي الوقت نفسه رفع نصيب بقية الأعراق (الصينيين والهنود) من (٣٤,٣ %) إلى (٤٠ %) وخفض ما بيد الأجانب من غير مواطني ماليزيا من (٦٣,٣ %) إلى (٣٠ %).

لكن رغم كل هذه الإمتيازات لم ينجح مع ذلك في سياق هذه السياسة من اليومبيوترا سوى قلة، أما الغالبية إما فشلت في الإستفادة منها أو أساءت إستعمالها فكان من الضروري انتهاج إصلاح ثقافي يؤكد على ضرورة إكتسابهم مهارات ومعارف وقيم جديدة تجعلهم يؤمنون بقيم وأخلاق جديدة للعمل.

هذه النظرة دفعت إلى إعتبار التعليم والتدريب حجر الزاوية في برنامج التنمية المنشود، ولقد أعد في ضوء هذه النظرة برنامج سمي (ساج). وبفضل (ساج) فتحت مجالات التعليم والتدريب لكل المحرومين من الماليزيين وبالذات من اليومبيوترا وسائر سكان الأرياف، فأقيمت المدارس الحكومية التي جهزت بطاقم الأساتذة المؤهلين من أجل تقديم مستوى تعليمي راق لليومبيوترا أو وفرت المنح الدراسية للمحتاجين، ولم يقتصر التأهيل على الأكاديميات فقط

وإنما أيضاً على التدريب في الأعمال والمهارات الفنية من خياطة ونجارة وحدادة وغيرها. وركزت الجهود على تأهيل أعداد كبيرة وعلى مستويات تعليمية عالية في مجالات إدارة الأعمال ونحو ذلك⁽⁶⁸⁾.

لم تجتنب المحاولات الأولى للولوج في عالم التجارة عبر المجهودات الفردية أعداداً كبيرة من اليوميين الذين كانوا يفضلون المناصب والوظائف الحكومية الآمنة بدلاً من المخاطرة واقتحام عالم القطاع الخاص القائم على التنافس والصبر فوجهت الأوامر إلى حكومات الولايات الماليزية المختلفة إلى إنشاء هيئة فيدرالية للتنمية الاقتصادية (عرفت بإسم "هوتا") والتي بدورها أنشأت شركات مختلفة تعمل في مجالات التجارة المختلفة ولقد خصصت لها موارد الولايات المختلفة من أخشاب ومعادن وغيرها. ولقد أقبل اليوميون للعمل في هذه الهيئة.

وتوضح التجربة الماليزية أن محاولات الحكومة في تقديم الفرص العديدة لليوميين من طرف "ساج" أو إدماج نشاطاتهم عن طريق شركات "هوتا" لم تكلل في البدايات بالنجاح لميل أعداد كبيرة من الماليزيين إلى الربح السريع. لكن مع تطور الاقتصاد على ضبط الأمور والتشدد في كيفية دعم ومساعدة اليوميين والعمل على إتخاذ كافة الترتيبات التي من شأنها ضمان إنخراطهم في سوق العمل وأن يصبحوا فعلاً جزءاً من القوى العاملة. أخذت الدولة زمام

(68) المصدر السابق: ص (١٣).

المبادرة في العمل على تحقيق أهدافها بأن تكون مشاركة اليوميبوترا تصل إلى (٣٠%) في شركات هوتا.

وبحلول أواسط الثمانينيات المنصرمة في القرن العشرين، برزت ثلة من اليوميبوترا بدت قادرة على إدارة المشاريع والأعمال التجارية بفعالية وربحية.

وفي هذه الأثناء أثمرت حملة الحكومة التعليمية أعداداً كبيرة من المختصين والخبراء في المجالات العلمية المختلفة من أبناء اليوميبوترا، تم تدريب أعداد كبيرة منهم في مجالات إدارة الأعمال بعد أن تدربوا في جامعات دولية عالية المستويات مثل هارفارد وغيرها، ما أهلهم أن يتربعوا سدة مناصب تنفيذية حكومية رفيعة المستوى. وهكذا لم تعد مشاركة هذه الكوادر شكلية أو مفروضة وإنما أصبحت حيوية ومطلوبة، بل وقادرة على تقديم أنواع من القيادات الفاعلة وجهت دفة الإدارة الاقتصادية في البلاد ومكنت من النجاح الذي حققته ماليزيا.

ويظهر أن هذه التجارب والمحاولات حققت أهدافها ورسخت أقدام مشاركة كافة مواطني ماليزيا مما مكن ماليزيا أن تجتاز وبنجاح الأزمة التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا في التسعينيات، بل وتمكنت من إستعادة عافيتها مرة أخرى في غضون سنوات، وهي الآن تعد نموذجاً للدولة النشطة اقتصادياً والتي لها تجربة تنموية تستحق الإشادة.

إن التجربة الماليزية ونتائجها لها ما يماثلها في دول الخليج، وقد يكون ما ساعد دولة ماليزيا في تحقيق هذا النجاح قبل دول الخليج هو أنها كانت بين الدول المتقدمة في مجال التصنيع ولهم تجارب رائدة في ذلك فإن نقل تجاربهم والاستفادة منها له تأثير على الإسراع بالنتائج التي تحققت كما أن دول الخليج لازالت تمشي في تجاربها بخطى سريعة لكي تلحق بركب التقدم وهي قاب قوسين أو أدنى في هذا المجال.

* * *

الفصل الثاني

السياسات العامة الموجهة لمظاهر الفقر
في دول مجلس التعاون واليمن

المحتويات

أولاً - الوقوف على مشكلة الفقر والاعتراف بها والعمل على القضاء عليها....	٨٧ - ٨٩
ثانياً - السياسات الرسمية لتحسين أوضاع معيشة المواطنين.....	٩٠ - ١٠٦
ثالثاً - التفسيرات الاجتماعية والثقافية الموجهة للسياسات المستخدمة لمواجهة التفسير.....	١٠٦ - ١١١
رابعاً - الجهود المبذولة في دول مجلس التعاون كل على حده.....	١١١ - ١٤٧
خامساً - مكافحة الفقر في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.....	١٤٧ - ١٥١
سادساً - اختلاف الدخل بين المواطن في دول مجلس التعاون.....	١٥١ - ١٥٣
سابعاً - الهياكل العامة في مواجهة الفقر في دول مجلس التعاون واليمن..	١٥٣ - ١٩٣
ثامناً - التطورات الجديدة لمكافحة الفقر في دول مجلس التعاون.....	١٩٤ - ٢٠١

الفصل الثاني

أوضاع الفقر ومظاهره

في دول مجلس التعاون واليمن

أولاً - الوقوف على مشكلة الفقر والاعتراف بها والعمل على القضاء عليها:

نظراً إلى أنه من المعروف في العالم الثالث عدم وجود إحصائيات صحيحة قائمة على مسوحات جيدة، لذا كانت الأمور ومنها أمور رئيسية كالفقر، يعتمد في تقييمها على الظاهر والحدس والتقدير وليس على أساس الدراسات العلمية. وكذلك الحال في دول الخليج الأخرى واليمن، حيث أن مظاهر الحياة بالمدن الكبيرة خاصة، لا تظهر وجود فقر بين المواطنين، ومن ثم كان معظم المسؤولين يعتقدون أنه لا يوجد فقر أو فقراء، لذا لم يكن هناك إقرار أو إقرار بوجود مشكلة فقر في البلاد. ولكن بعد أن قام كبار المسؤولين في دول الخليج العربي ووقوفهم على حقيقة المشكلة، عملوا على وضع سياسات رسمية لحل المشكلة.

والمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، ليست بعيدة عن هذه المشكلة فهي تعاني منها ولكن ما نريد التأكيد عليه أن المملكة وباقي دول الخليج العربي تعتبر بالنسبة لهم ظاهرة محدودة النطاق وفي جيوب محددة، وليست حالة عامة منتشرة أو مستفحلة، وعلى وجه الخصوص مع التطور الهائل الذي طرأ على التعليم والصحة العامة والتدريب على العمل أدى إلى الحد منه وبشكل ظاهر، لكن عندما قام صاحب السمو الملكي الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بتوجيه من لدن

خادم الحرمين الشريفين بزيارة لبعض الأحياء الفقيرة بمدينة الرياض في ١٥/٩/١٤٢٣ هـ، كانت هذه الزيارة نقطة البداية النوعية في أسلوب التعامل مع الفقر ومشكلاته في المملكة، والإعلان عن وجود الفقر. إذ مباشرة بعد هذه الزيارة الهامة صدر الأمر السامي الكريم رقم (خ ٤١٣٥٩) بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٣ هـ بتكوين فريق عمل لوضع إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة حالة الفقر في المملكة برئاسة معالي وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية ممثلين عن كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والقطاع الأهلي والجمعيات الخيرية. كذلك كان من بين نتائج هذه الزيارة تأسيس الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر بموجب أمر سام كريم برقم (٤١٣٦٢) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٣ هـ، يقوم بتقديم خدمات للفقراء داخل المملكة^(١).

ويهدف الصندوق الخيري إلى الإسهام في مواجهة مشكلة الفقر وإصلاح الأحوال الاجتماعية للفقراء عبر دعم المشروعات الإستثمارية الصغيرة التي من شأنها تحسين مستوياتهم الاجتماعية، من خلال تبني إستراتيجية تقوم على:

١. التوعية بأهمية الإعتماد على النفس وتعميق أخلاقيات العمل وكسب الرزق، وتصميم البرامج اللازمة لذلك.
٢. دعم الفقراء القادرين على العمل بإقامة مشروعات إستثمارية صغيرة أو مشاركتهم في رأس المال.

(١) المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: الفقر وآثاره الاجتماعية وآليات مكافحته في المملكة العربية السعودية ، ص (٦).

٣. السعي لدى الجهات المختصة لتيسير الإجراءات الإدارية والمتطلبات النظامية التي تحول دون قيام تلك المشروعات أو إعاقة نموها.
٤. دعم وتشجيع المبادرات الفردية للتأهيل والتدريب بما يتناسب مع ثقافة المجتمع وحاجة الفقير ومتطلبات سوق العمل.
٥. العمل على تيسير إستفادة الفقراء من الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وتذليل ما قد يعترض ذلك من صعوبات.
٦. الإسهام من الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في توفير حد أدنى من العيش الكريم للفئات الفقيرة.
٧. تفعيل مفهوم الأسر المنتجة من خلال تشجيع الصناعة المنزلية والعمل داخل البيوت ودعم وسائل إنتاجها وتسويقها والإرتقاء بمعايير جودتها.
٨. القيام بدراسات وحلقات بحث وندوات علمية أو معارض تعنى بمشكلة الفقر وسبل علاجها ووسائل للحد من آثارها على الفرد والمجتمع⁽²⁾.

ومن الواضح أن زيارة جلالة الملك عبدالله سرعت من إتخاذ خطوات رسمية حكومية وبأسلوب علمي ومنهجي، أولاً لدراسة أبعاد مشكلة الفقر، وكذلك إتخاذ الإجراءات وإقامة الهياكل الإدارية التي من شأنها أن تعالج مشكلة الفقر وتعمل على تسريع عملية التنمية المستدامة حتى يتخطى المجتمع هذه المشكلة.

(2) المصدر السابق، ص (٧).

ثانياً - السياسات الرسمية لتحسين أوضاع معيشة المواطنين:

هناك سياسات رسمية لتحسين ظروف وأوضاع معيشة المواطن في دول الخليج الأخرى واليمن بشكل عام, بما فيها خطط التنمية والموازنات المرصودة لتحقيقها سوى تجسيد لهذه السياسات, لكن مع ذلك كان الاعتراف بوجود مشكلة الفقر ومن ثم وجوب التصدي لها يعد علامة بارزة وانعطافة مهمة في إنتهاج سياسات من شأنها أن تولي أمر الفقراء والفقر - في سياق التنمية الشاملة - إهتماماً خاصاً. ولعل من أهم هذه الإهتمامات ما عرف بتقوية شبكة الأمان الاجتماعي والإهتمام بالخدمات والمرافق العامة وبالذات الخدمات التعليمية والحياتية والصحية وتسهيل الحصول عليها والوصول إليها, والإهتمام بتوفير السكن الملائم والعمل على تفعيل الخدمات الاجتماعية وتحسين وتقوية الأداء الحكومي في تنفيذ سياسات الدولة الإنمائية⁽³⁾. وفي سياق حملة مواجهة حالة الفقر وتمكين الفقراء, أصبحت هذه السياسات والإجراءات تأخذ في إعتبارها هذه الأوضاع ومن ثم تعمل من أجل تحسين إستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة لتحسين حياة الإنسان (المواطن), وفي هذا الإطار كان الإهتمام أيضاً بتحسين أوضاع مشاركة الفئات الفقيرة وبالذات المرأة والعمل على تمكينها⁽⁴⁾.

(١) فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة:

والواقع أن فرص العمل وإتاحتها للعاملين يقلل من نسبة البطالة. وإدراكاً لأهمية مواجهة مشكلة البطالة تصدى المجلس الأعلى لدول

(3) جمعية الإقتصاديين البحرينية: الدراسات التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين، ٢٠٠٣، البحرين، ص (١٥).

(4) المصدر السابق، ص (١١).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذه المشكلة، وتم إتخاذ قرار يقوم على أساس تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالتعاون مع وزارات العمل والشؤون والتنمية الاجتماعية بدول المجلس للنظر في الفرص المتاحة لإستيعاب الزيادة المستمرة في أعداد المتقدمين لطلب فرص العمل من المواطنين في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، واتخاذ ما يلزم لعمل كل ما يمكن لتسهيل توظيف العمالة المواطنة وإزالة أي عقبات تعترض إنتقالها بين دول المجلس⁽⁵⁾.

ومن التجارب الجديرة بالذكر في دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء مركز إستحداث المناهج عام ١٩٩٩م بدولة الكويت الذي يحدد متطلبات التعليم والتدريب لأعمال مختارة إستناداً إلى إحتياجات السوق⁽⁶⁾. ومن أبرز المبادرات برامج الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة والتي تقوم فلسفتها على مشاركة أصحاب الأعمال الصغيرة بما لا يزيد عن (٥٠ %) من رأس مال المشروع على ألا تقتصر المشاركة على الدعم المادي وإنما تمتد لتشمل الجوانب الفنية والإدارية والمحاسبية والقانونية والتدريبية وغيرها، بغية إنجاح المشروعات المزمع الإستثمار فيها⁽⁷⁾.

والجدير بالذكر أيضاً، مشروع شركة عبد اللطيف جميل في مساعدة الأسر المنتجة التي يقوم بعض أفرادها بأعمال منزلية صغيرة، وذلك من خلال تقديم رأس مال لها يساعدها على تطوير قدراتها العملية والإنتاجية والارتقاء بمعايير جودتها وتسويق منتجاتها⁽⁸⁾. وكذلك

(٥) عبد الحميد أحمد عبد الغفار: الشباب وسوق العمل، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، البحرين، ٢٠٠٥م، ص (٦٤).

(٦) المصدر السابق، ص (٦٤).

(٧) المصدر السابق، ص (٦٤).

(٨) عن طريق هابك شراخيت مع د. زاهر محمد صلاح الدين المنجد أوضح الجهود التي بذلت في هذا الشأن.

مشروع الحكومة السعودية (وغيرها من الدول الخليجية) في عملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بعد تدريبها وتأهيلها بل وتشجيعها على القيام بمشروعاتها الخاصة. ففي السعودية مثلاً يحتل برنامج "السعودة" موقعاً متقدماً في الإهتمامات الحكومية والأهلية، وهناك العديد من الدراسات والأفكار في هذا المجال^(٩)، لكن يصبح الموضوع أكثر أهمية ويأخذ أبعاداً جديدة عندما ينظر إليه في إطار مشكلة الفقر، إذ يتحول الموضوع من مجرد قضية إقتصادية عامة إلى مسألة اجتماعية تدور في إطار شبكة الأمان الاجتماعي والحفاظ على مستوى وأسلوب حياة المواطن، خاصة فيما يخص توفير حياة كريمة للجميع.

(٢) السياسات الصحية:

ولا يقتصر الأمر على الإهتمام بتوفير فرص العمل وإنما كذلك بنوعية الخدمات والمرافق التي من شأنها أن تمكن المواطن من أن يحيا حياة لائقة. وفي هذا السياق تولي دول مجلس التعاون واليمن إهتماماً كبيراً بأن تكون سياساتها الصحية تقوم على أساس تقديم خدمات صحية متطورة لجميع السكان بغض النظر عن العمر والنوع أو أي صفات أخرى^(١٠). وتتبنى حكومات هذه الدول شعار منظمة الصحة العالمية " الصحة للجميع "، ولتحقيق ذلك كان الإنفاق على المجال الصحي في تطور مستمر وأصبحت الخدمات والمرافق في هذه الدول على مستوى راق يليق بتطلعات المواطنين. ولقد عملت دول

(٩) الأمم المتحدة: اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية.

نيويورك، ٢٠٠٣م، ص (٢٢).

(١٠) السياسات الاجتماعية في البلدان العربية ص ٢.

المنطقة على تحقيق التوازن بين الصحة الوقائية والعلاجية, ونشرت المراكز الصحية على المجتمعات المحلية المختلفة حتى تكون هذه الخدمات والمرافق في متناول الجميع⁽¹¹⁾.

كما حرصت دول المنطقة على توفير مياه الشرب النقية للجميع باعتبارها أحد أهم مصادر الإرتقاء بالصحة العامة، وأصبحت المياه رغم شحها في معظم دول المنطقة ذات الجغرافيا الصحراوية الشحيحة المياه، متوفرة وبالمجان أو بأسعار في متناول الجميع. وتعد المملكة العربية السعودية رائدة في مجال الإهتمام بتوفير المياه الصالحة للشرب, فلقد أقامت أكبر شبكة من محطات تحلية مياه البحر في العالم العربي, وهي من أهم وأكبر الدول المستخدمة لهذه التقنية الحديثة. وتقوم هذه المحطات بتوفير مياه الشرب النقية وتوزيعها على شبكة المياه في المدن والأرياف, بما يساهم في توفيرها للسكان في محل إقامتهم نقية صحية⁽¹²⁾. ولقد تبنت معظم دول مجلس التعاون الخليجية نموذج المملكة في توفير المياه لسكانها وبالمجان أو بأسعار زهيدة.

وكذلك يقدم العلاج الطبي الحديث وعلى أرفع المستويات الحديثة المتطورة في دول مجلس التعاون واليمن في المستشفيات الحكومية وبالمجان, ويتراوح الإنفاق الحكومي مثلاً في السعودية والكويت والإمارات على المجال الصحي من (٨٠% - ٩٠%) من مجموع الإنفاق الصحي. وهناك العديد من المستشفيات المتخصصة في المدن الكبرى في كل دول المنطقة مثل مستشفيات الولادة والأطفال

(11) المصدر السابق ص (٢٣)

(12) المصدر السابق: ص (٢٣).

والعيون وغيرها، بالإضافة إلى المستشفيات الجامعية التابعة لكليات الطب في الجامعات، وكل هذه المستشفيات تقدم خدماتها بالمجان. لكن الأمر لا يقتصر على هذه المستشفيات، فلقد شهد مجال المستشفيات في القطاع الخاص طفرة واسعة وتمكن هذا القطاع من تقديم خدمات طبية راقية وفي كافة التخصصات والمجالات. بل لقد تمكنت هذه الخدمات، كما هو الحال في مدينة جدة، أن تصبح مقصد للمراجعين والمحتاجين لأمثال هذه الخدمات الطبية بصورة متسارعة⁽¹³⁾.

(٣) السياسات التعليمية الطبية:

ولقد تطور التعليم الطبي الجامعي وازدادت إمكانيات الكوادر الطبية المؤهلة تأهيلاً عالياً ومتخصصاً وعلى أرفع المستويات الدولية، ولم يقتصر هذا الأمر على تعليم الأطباء وإنما توسع الأمر في العلوم الطبية المساعدة، وكذلك في المعاهد والمراكز الطبية في المستويات المتوسطة والتي تؤهل كوادر طبية مساعدة في التمريض والتقنيات الطبية. كذلك أصبحت مراكز الدراسات والبحوث الطبية متطورة وعديدة في العديد من دول المنطقة، بما يسهم أولاً في تقديم الأبحاث والدراسات التي قد تساعد على تعميق معرفة الأمراض والأوبئة التي ترتبط بالمنطقة، إضافة إلى التوسع في عمليات التدريب والتأهيل ورفع مستوى الكوادر العاملة بشكل عام في المجال الطبي. ولقد حدثت تطورات ملموسة في مجال الرعاية الصحية الاجتماعية وأصبحت مشاركات المختصين في الرعاية والخدمة الاجتماعية

(13) الفقر وطرق قياس الفقر (٢١).

تسهم بحض وافر في عملية تقديم الرعاية الصحية والاهتمام بالمعوزين وأصحاب الحاجات, مما وسع من دائرة تقديم الخدمات الصحية لشرائح اجتماعية كبيرة. ولا يقتصر عمل هذه الخدمات على المستشفيات الحكومية, بل انتشرت هذه الخدمات في المستشفيات الخاصة لمراعاة هذه الفئات الاجتماعية. وتلعب الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني أدواراً مهمة وواضحة في عملية تقديم الرعاية والخدمة الصحية وبالذات للأسر الفقيرة والمحتاجة بما يكفل ليس فقط تقديم هذه الرعاية لها بشكل رفيع المستوى وإنما أيضاً دعمها ومساعدتها في مواجهة غول هذه الأمراض, ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في الجهود التي تبذلها هذه الجمعيات في مجال الأمراض الوراثية والمستمرة مثل أمراض الدم الوراثية أو السكري أو القلب وسواها, إذ تقدم هذه الجمعيات الدواء المجاني وتدعم الأسرة في عمليات التكيف مع هذه الأمراض وتقديم كافة أنواع المساعدات والدعم بما يكفل تجاوزها للمعاناة التي كان يمكن أن تكون أصعب وأكثر أذى بدونها⁽¹⁴⁾.

(٤) سياسات دعم المواد الاستهلاكية:

وتقوم بالإضافة إلى ذلك معظم دول مجلس التعاون واليمن بدعم المواد الاستهلاكية التي يعتمد عليها المواطنون في معيشتهم, فمعظم المواد الغذائية الرئيسة تعطى دعماً سخياً وذلك حرصاً على أن لا تتعرض الفئات الفقيرة للجوع وسوء التغذية لعجزها عن توفيرها أو عدم القدرة على شرائها, بل وتحرص دول المنطقة على توفير المواد

(14) مصدر سابق (٢١).

الغذائية عالية الجودة ودعمها والتحكم في أسعارها والتأكد من توفيرها كما وكيفاً بأسعار منخفضة. وتستخدم الدول جميعها أجهزة متخصصة للتأكد من صلاحية هذه الأغذية المعروضة للبيع، ومن ثم السهر على حماية المستهلك من المواد الغذائية التي انتهت صلاحية استهلاكها، بالإضافة إلى مراقبة الأسواق والمطاعم وأماكن بيع المواد الأساسية من أجل ضمان سلامة صحة المواطن. وتوفير الغذاء بهذه النوعية والأسعار من شأنه أن يمكن الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الأساسية ضمن حدود دخولهم المتواضعة.

لكن في غياب القدرة على الإنفاق على هذه المواد الأساسية، فإن الدول سنت سياسات تكافلية عديدة في شكل ضمان اجتماعي للأسر الفقيرة تمكّنها من تجنب العوز المؤدي إلى الجوع أو سوء التغذية، وتلعب المؤسسات والجمعيات الخيرية أدواراً مهمة جداً في توفير الغذاء بالمجان للأسر المحتاجة وبشكل لا يمس كرامة ومشاعر هذه الفئات الاجتماعية الفقيرة⁽¹⁵⁾.

(٥) سياسات التعليم والتأهيل:

وبطبيعة الحال، رغم أهمية توفير الرعاية الصحية وتقديم الغذاء والمواد الإستهلاكية لتكون في متناول الفقراء، إلا أن الهدف لا بد وأن يكون الإستثمار في تأهيلهم وتمكينهم، وفي هذا الخصوص إهتمت دول المنطقة وبشكل أساسي بموضوع التعليم والتأهيل، أولاً حتى يعمل الجميع كما أوصحنا، وحتى يتمتع المواطن بالتعليم الذي

(15) المصدر السابق: ص (٢١).

يفتح آفاقاً وفرصاً جديدة، وفي هذا السياق إهتمت دول الخليج وكذلك اليمن بمسألة مجانية التعليم والتوسع في تقديمه سواء على مستوى التعليم الأساسي، الذي شهد تطوراً واسعاً في كافة المراحل، بل وانتشر في شتى مناطق هذه الدول مقدماً بذلك فرصاً حقيقية للجميع للتمدرس ومن ثم التوسع في مسألة فرص الحراك الاجتماعي للجميع، وتقدم بعض دول مجلس التعاون مكافآت لأبناء الأسر الفقيرة أو التي تعيش في مناطق نائية ويمرون بحالات عوز وفقير مدقع كما أن جميع دول المجلس توفر فصول التعليم المسائي لمحو الأمية باعتبار أن الأمية سبب من أسباب الفقر بالنسبة للفرد، ولقد مكنت هذه المنح والتسهيلات الحكومية العديد من الأبناء أن يجتازوا دائرة الفقر وأن تفتح أمامهم فرص واسعة للإرتقاء في سلم الحراك الاجتماعي، بما ساعد على إخراجهم وأسرهم من دائرة الفقر إلى البحبوحة المادية والإرتقاء بمستوى الحياة المعيشية ونوعية وأسلوب تلك الحياة. ولقد توسع مجال التعليم العالي وتنوعت التخصصات والإهتمامات بما سمح كذلك لفئات عديدة من شرائح المجتمع، وبالذات الفقيرة من الحصول على مستويات مرتفعة من التعليم الجامعي وفوق الجامعي بالمجان، بل وأن يؤمن للدارسين مكافآت مجزية تجعل إعتمادهم على أسرهم أثناء الدراسة في حده الأدنى⁽¹⁶⁾. وفي نظرنا، قدمت مؤسسة المدرسة والنظام التعليمي فرصاً وحلولاً للعديد من الفقراء، من خلال إتاحة الفرص وتمكين الجميع من خيارات بالإمكان تصورها. صحيح أن التعليم الخاص ينتشر وبشكل واسع، وهو مكلف وقد لا يكون متاحاً أو مناسباً للشرائح الفقيرة، لكن

(16) مصدر سابق ص (٢١).

يبقى القطاع الحكومي في مجال التعليم سواء كان في التعليم الأساسي أو الجامعي هو الأكبر والأقدر على تقديم فرص واسعة للجميع. ومما تجدر الإشارة إليه، هو أن بعض الجمعيات الخيرية من مؤسسات المجتمع المدني وبعض أصحاب المروءات يقدمون معونات جيدة من شأنها إعطاء بعض أبناء الأسر الفقيرة فرصاً إضافية للتعلم، عن طريق إعطائهم فرصاً تعليمية أو بعثات ونحو ذلك.

والتعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بالفقر حيث إنه يحدد مدى قدرة الفرد على الحصول على فرص لكسب الدخل عن طريق الحصول على عمل. وللتعليم قوة تأثيرية عالية على المجتمع من حيث أنماط الفقر، والعلاقة ما بين التعليم والرفاهية دلالات هامة لسياسات الرفاهية (17).

(٦) صناديق مساعدات الفقراء:

قد يعترض البعض على أن معظم ما ذكرنا سابقاً إنما هو شأن تنموي يخص كافة شرائح المجتمع ويتوجه إليهم دون تخصيص إهتمام محدد لفئة اجتماعية معينة (الفقراء) في سياق دراستنا هذه ومن ثم يبرز السؤال: هل هناك مشاريع محددة لهذه الفئة؟

وفي الواقع للإعترض السابق، ومن ثم للسؤال مصداقيته ومشروعيته بل ومعقوليته، وكما أشرنا عند ذكر الآثار التي ترتبت على زيارة خادم الحرمين لبعض الأحياء الفقيرة في الرياض، على سبيل المثال إنشاء صندوق خيري يساهم في مواجهة مشكلة الفقر. وفي هذا السياق نجد أن لبعض دول المنطقة، بالإضافة إلى أساليب

(17) الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صندوق الرعاية الاجتماعية، ١٩٩٧ - ٢٠٠٢م، ص (٤).

الدعم التي أشرنا إليها, صناديق اجتماعية للتنمية تدرج في شبكة الأمان الاجتماعي، أنشئت لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء والمعدمين في المجتمع. وفيما يلي نقدم استعراضاً لما قامت به دول التعاون لدول الخليج العربي واليمن.

فمثلاً قامت حكومة اليمن الأشد فقراً بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦م, وتقوم أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية على أساس:

١. الإسهام في تقديم المساعدات العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد لرفع مستواهم المعيشي والاجتماعي.
٢. تأمين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوي الحاجة والعوز ومن يخشى عليهم من مخاطر الانحراف الاجتماعي.
٣. تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لأولئك المحتاجين وتقديم كافة أشكال المساعدات الفنية والغذائية والتأهيلية وتوفير الوسائل الكفيلة بتأهيلهم للعمل النافع في المجتمع.
٤. توجيه الإمكانات المتاحة نحو تنمية الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها أو إعادة تأهيلها وتأمين إلحاقها بالأعمال ومشاركتها في بناء المجتمع⁽¹⁸⁾.

(18) المصدر السابق: ص (٩).

ولقد أخذ في الإعتبار عند إعداد الصندوق الأوضاع الديمغرافية والجغرافية، إذ تعتمد أنشطة الصندوق على القيام بالدراسات العلمية الميدانية في كل محافظات ومدن وقرى الجمهورية اليمنية، بما يشمل ذلك من تضاريس واسعة وجزر نائية وأطراف بعيدة. والعمل على إستقصاء المعلومات حول الحالات المستهدفة والتأكد من درجة إستحقاقها وأولوياتها والتثبت بالأساليب العلمية والموضوعية من ذلك من خلال الوثائق المؤيدة وتركيز المجتمع المحلي لها.

ويحدد القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية دوره ومهامه والفئات المستهدفة وتموله الدولة بالكامل، حيث وصل حجم التمويل إلى (١٤) مليار ريال عام ٢٠٠٥م، ويبلغ عدد الحالات المستفيدة منه إلى (٥٥٠,٠٠٠) حالة لنفس العام^(١٩). أما الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يعمل منذ عام ١٩٩٧م، كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً وتحت إدارة مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة وتوفير فرص العمل عبر تعزيز الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل من برنامج تنمية المجتمعات المحلية صحياً وتعليمياً وتوفير مشاريع المياه والبيئة والطرق وأيضاً عبر بناء القدرات برنامج للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وإنشاء آلاف المشروعات التنموية، ويعمل الصندوق وفقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧م ويمول بصورة مشتركة من مصادر خارجية وحكومية^(٢٠).

(19) المصدر السابق: ص (٧) وكذلك من ملاحظات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية وإردة على الدراسة..

(20) ملاحظات وإردة بشأن الدراسة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية.

إضافة إلى ذلك يتبنى الصندوقان بعض السياسات التعليمية والتدريبية, فالصندوق الاجتماعي للتنمية يهدف إلى خلق فرص عمل للعمال غير الماهرين وشبه المهرة من خلال تنفيذ بعض النشاطات التي تساعد على تطوير الخدمات الاجتماعية، وتتركز أغلب نشاطات المشروع في المناطق الفقيرة ومناطق إرتفاع معدلات البطالة, وتشمل مشروعات مساعدة تعمل على تمكين الفئة المستهدفة والإفادة من فرص التعليم والتدريب, من خلال تقديم الخدمات الأساسية للرعاية الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وغيرها.

أما بالنسبة لسياسات إتاحة فرص العمل, فالصندوق بالتعاون مع مراكز المعلومات وتبادلها, يقدم الفرص التعليمية والتدريبية لهذه الشريحة الاجتماعية من أجل خلق فرص للعمل، وذلك ليس فقط من خلال تعليم وتدريب هؤلاء على متطلبات سوق العمل، والفرص فيه، وإنما يتابع أوضاع الفقراء وتكوين نظام معلومات عن أوضاع سوق العمل والعمل على تقديم كافة الوسائل التي من شأنها فتح فرص جديدة لإنشاء منشآت ومؤسسات صغيرة والعمل على تمويلها في سياق التنمية المحلية.

ويعمل الصندوق على توفير المعلومات والإحصائيات الأساسية عن الفقراء وفرص سوق العمل ومتطلباته، وذلك من أجل إنتهاج أسلوب علمي في بناء سياسات مواجهة مشكلة الفقر وزيادة فاعلية هذه السياسات وترشيد القرارات المتخذة في هذا المجال, من خلال تعاون الصندوق مع الجهاز المركزي للإحصاء, وهذه السياسة تعد أسلوباً

علمياً جديداً في أسلوب العمل الاجتماعي ويشكل نقلة مهمة في أسلوب التخطيط والتنفيذ لأهداف الصندوق.

أما فيما يتعلق بفرص إعادة هيكلة التنمية، فإنه ورغم بدء نشاط الصندوق عام ١٩٩٧م بحسب الأهداف التي ذكرنا والتي تتمركز حول تقديم الخدمات الاجتماعية لمجموعات المعوزين والفقراء في الأرياف والمناطق الحضرية عبر المنظمات الحكومية، بالإضافة إلى تطوير المنشآت الصغيرة ورفع قدرة الكفاءات المحلية في المناطق التي لها أولوية في التنمية الاجتماعية وإعداد مقترحات المشاريع والعمل على تنفيذها، إضافة إلى حشد طاقات المجتمعات المحلية، مما سيؤدي بالضرورة إلى تطورات جذرية في عملية الهيكلة الاقتصادية وتوجيهها نحو قضايا التنمية من أجل الإستثمار في الفئات المعوزة والمحرومة، لتتحول مع الزمن من فئات معالة إلى فئات منتجة، ويظهر أن هذه الفلسفة والسياسات التي يقوم عليها الصندوق قد تدفع بعملية الهيكلة الاقتصادية إلى اعتماد نهج من التنمية يقوم على تجذير فكرة التنمية المستدامة⁽²¹⁾.

وتأسيس الصندوقين يؤكد على وجود بعض السياسات الرسمية لمواجهة الفقر والاهتمام بشؤون وأوضاع الفقراء، فدول مجلس التعاون الخليجية واليمن وضعت سياسات رسمية لمواجهة الفقر، لكن الأمر لا يقتصر على جهود الحكومات، بل شاركت القطاعات الاجتماعية الأهلية بحض وافر فيها، والجهود الحكومية ذاتها تنتهج كما هو الحال في صندوق الرعاية الاجتماعية، سياسات وأهداف من

(21) الجمهورية اليمنية: مصدر سابق ص (٩).

شأنها تعزيز قيم التعاون الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وتعزيز فكرة التكافل والتكامل بين أفراد المجتمع، من خلال دعم علاقات المحتاجين بذويهم وتقوية أواصر صلة الرحم، سواء كان ذلك في شكل رسمي أو مؤسساتي من ناحية، أو التأكيد على الصلات الاجتماعية القرابية بين أفراد المجتمع المحلي الواحد.

وهناك هياكل عاملة على مواجهة مشاكل الفقر سبقت عملية الإعراف بوجود مشكلة فقر وفقراء، فلقد أنشأت كافة دول مجلس التعاون الخليجية واليمن هياكل وتنظيمات رسمية ومشاريع يشرف عليها رسمياً لأجل معالجة الفقر وتخفيض آثاره السلبية على الأسر والأفراد من الشرائح الاجتماعية ذات الدخول المتدنية والإحتياجات الخاصة، وتكامل هذه الجهود الحكومية مع الجهود الأهلية التي تشرف عليها أيضاً. ومن هذه – كما هو الحال في المملكة العربية السعودية - على سبيل المثال⁽²²⁾.

(٧) الضمان الاجتماعي:

تهتم خطط التنمية في دول مجلس التعاون أيضاً بالفئات التي تحيط بها ظروف اجتماعية خاصة، وتعمل على تأمين المعاش الكريم لها من خلال أنشطة متعددة تأتي في مقدمتها أنشطة تقديم المعاشات والمساعدات ودعم تنفيذ المشاريع الإنتاجية لمستفيدي الضمان. ويساهم برنامج الضمان الاجتماعي في تحقيق الأسس الإستراتيجية

(22) المملكة العربية السعودية: الفقر وآثاره الاجتماعية، مصدر سابق.

لخطة التنمية الشاملة، والتي تنص وتؤكد على ضرورة الإهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للمجتمع بكافة فئاته. وفي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ويصدق الحال على بقية دول مجلس التعاون الخليجية، حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم مساعدات نقدية للأسر الفقيرة التي ليس لها دخل يسد حاجاتها، وذلك عن طريق إجراء البحوث المكتبية والميدانية بالإعتماد على باحثين إجتماعيين في المدن والقرى والهجر وذلك لإستيفاء الأوراق الثبوتية طبقاً لنظام الضمان الاجتماعي، وهذه المبالغ النقدية تضمن للأسرة المحتاجة قدراً لا بأس به من إحتياجاتها المعيشية.

ويمنح المعاق الذي تحول إعاقته دون تمكنه من القدرة على العمل، أو من قد يحتاج إلى رعاية، أجهزة مساعدة ومبالغ دورية تعمل على رفع عبء الحاجة والقدرة على التكيف مع ظروف الإعاقة أو المرض بشكل يحفظ كرامته ويساعده على تجاوز ظروف الإعاقة وأن لا تشكل الإعاقة مشكلة اقتصادية على أفراد الأسرة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما غالباً ما تقدم الخدمات والرعاية الصحية اللازمة مجاناً وفي مراكز متخصصة وتدريب المعاق أو صاحب الظروف الخاصة بما يمكنه من إكتساب مهارة أو حرفة قد تكفل له دخلاً مستقلاً.

وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على رعاية ودعم الجمعيات الأهلية الخيرية العاملة في مجال مساعدة الفقراء والمعوزين، وترشد النشاطات التعاونية وتشرف عليها بما يكفل قدرة ذوي الدخل المنخفض مساعدة أنفسهم وتحقيق دخول مالية تسد عوزهم. والجمعيات تقدم مساعدات مالية وعينية للأسر المحتاجة في إطار

إداري تشرف عليه الوزارة يكفل لهذه الشريحة الاجتماعية ظروف معيشية مناسبة, وتقيم لبعضهم دورات تأهيلية وتبحث لهم عن فرص العمل المناسبة التي تحقق لهم ضمان كفايتهم.

ولقد أضيف للضمان الاجتماعي, الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر الذي هدفه تحسين ظروف الفقراء والقضاء على الفقر في المملكة العربية السعودية, عن طريق عطاء نوعي متبادل يشارك فيه الفقير وتسهم فيه الدولة في دعم وتمويل برامجهم ومشروعاته إلى جانب المؤسسات الأهلية الربحية والخيرية وذلك بإعتماد دفع الفقير إلى تحمل مسؤوليته من خلال إعتماده على قدراته وتفعيل مهاراته لصالحه ودخوله سوق العمل والمشاركة بجدية ووعي القوى العاملة.

تعمل الجهات ذات الاختصاص جهدها بإستخدام الوسائل العلمية الحديثة, للتأكد من أن المساعدات النقدية والعينية الحكومية والأهلية تصل فعلاً للمستحقين لها وتحقق الأهداف المرجوة منها. ونظراً لأن المساعدات الاجتماعية النقدية والعينية قد تؤثر سلباً على الفقراء والمعوزين, عن طريق خلق نوع من التبعية والالتكالية غير المرغوب فيها, فإن معظم دول مجلس التعاون الخليجية استخدمت أساليب تقييمية وتقوم بمراجعات دورية للتأكد أولاً من أن هذه المعونات أدت الأهداف المطلوبه منها, وثانياً أنها لن تجعل هؤلاء الفقراء عاجزين عن الاعتماد على أنفسهم, إذ بالإضافة إلى تقديم المعونات والمساعدات, غالباً ما تكون الحوافز على التدريب والتأهيل موازية للمساعدات, بما يضمن فرص للتدريب والتأهيل

ومن ثم العمل والإنتاج وتحول الفقراء إلى طاقات بناء منتجة وهي بالتالي تسهم في رفع خطر الفقر عن نفسها ومن حولها⁽²³⁾.

ثالثاً - التفسيرات الاجتماعية الثقافية الموجهة للسياسات المستخدمة لمواجهة الفقر:

يعد العمل على تقديم تفسيرات اجتماعية ثقافية وربما أيضاً سياسية إقتصادية لخريطة الفقر في الدولة ومعرفة ظروف الفقراء فيها، وربط تلك التفسيرات بالسياسات والهياكل العاملة لمواجهة الفقر في كل دولة على حده، لن يتم إلا من خلال جمع البيانات والمعلومات، قد لا تعاني دول مجلس التعاون الخليجية واليمن من نقص في جمع البيانات والمعلومات، لكنها تعاني من نقص إعداد ونشر البيانات، وتعاني من عدم إتاحة انتشار وتوافر البيانات لأغراض البحث العلمي أو القيام بالدراسات العلمية التي تعمل على تقديم التحليلات والتفسيرات التي تسمح بالمقارنة بما هو عليه الوضع في العصر الحديث. وربما كانت الإجراءات القانونية والإدارية تقيد عملية جمع البيانات التي تمكن من الوصول إلى المعلومات الصحيحة المطلوبة التي على ضوئها يمكن الوصول إلى حساب المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، خاصة ما يتعلق منها بمستوى المعيشة⁽²⁴⁾.

فمثلاً في جمهورية مصر العربية، لا بد للباحث أن يحصل على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأن يقدم صورة من إستمارة الإستبيان حتى تراجع أجهزة الأمن القومي وتتأكد من أن جمع

(23) المصدر السابق: ص (٧).

(24) المصدر السابق: ص (٧).

المعلومات لا يمس أمن البلاد⁽²⁵⁾. وجميع هذه الإجراءات لا تعيق الباحث وإنما قد تصرفه عن القيام بهذه الدراسات المهمة وقد تحول دون تمكنه في حالة رغبته في القيام بالدراسة، إلى أن يجد نفسه في سياق ظروف لا تسمح له بالإستمرارية في إجراء البحث.

وفي الواقع مشكلة الفقر لا تثار في الغالب على مستوى الحكومات، فالعديد من الحكومات - وبالذات في الدول العربية - لا تعترف بوجود مشكلة فقر أصلاً وإن كان هناك فقر فهو يعد أمراً عابراً، وهذا ما كان عليه الأمر على وجه الخصوص في دول مجلس التعاون، رغم أن بعض مظاهره وبالذات في بعض الأحياء الشعبية بادية للعيان. لكن ما جرى في السنين القليلة الماضية من إعتراف بوجود الظاهرة، إستلزم - كما أوضحنا - أن يتعرف المسؤولون عن طريق الدراسات والأبحاث والبيانات على حجم مشكلة الفقر وأبعادها، حتى يتمكنوا من التعامل معها والقيام بإعداد البرامج والسياسات التي من شأنها الحد من الأخطار الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تترتب على زيادة نسبة الفقراء والعمل على إحتوائها وإدراجها في إطار التنمية الشاملة، بحيث تتحول معالجة قضايا الفقراء من مجرد تقديم مساعدات أو هبات مالية أو مساعدات المعاقين وأسرهم حتى يتكيفوا مع أوضاعهم، إلى الإستثمار في الفئات الاجتماعية المحرومة والتي تعاني من عوز وفقر، وذلك من خلال مبادرات علمية جادة تخرجهم من عوزهم وتمكنهم من الإعتماد على ذواتهم، بتدريبهم وتأهيلهم وفتح فرص عديدة لهم والاهتمام بالمشاريع الصغيرة، بل وتقديم الدراسات والمقترحات التي من شأنها أن تمكنهم من الحصول على القروض التي يمكنهم على أساسها القيام بمشروعات

(25) المصدر السابق: ص (١١).

مشتركة تدفع بهم إلى ميادين الإنتاج والدخول في دولا ب التنمية بدلاً من معاناة التهميش وعدم الفاعلية.

كذلك كان من نتائج الإعراف بوجود مشكلة الفقر, أن تبنت معظم الدول العربية بما فيهم دول مجلس التعاون الخليجية مؤشرات محددة للفقر, فبدلاً من الحديث الفضااض عن الفقر والعوز, أصبحت هناك مؤشرات تحدد درجة الفقر والعوز, ولم يعد الفقر يختزل في فقر الدخل وإنما توسع المفهوم – كما أوضحنا – إلى عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية (من مأكّل وملبس ومسكن ونوعية حياة و... إلخ) إعرتماداً على مؤشرات الدخل والإنفاق والإستهلاك وغيرها. بل والأهم من كل ذلك النظر إلى فئة الفقراء والمحتاجين ليس بإعتبارهم عبئاً على المجتمع, أو فئة سلبية تأخذ ولا تشارك في الإنتاجية, بل أنها فئة تحتاج إلى أن تفعل قدراتها, وأن يتم الإستثمار فيها لتمكينها و إعطاءها الفرص التي تستحق. خاصة وأن الفقراء في دول مجلس التعاون الخليجية لا يمكن مقارنة فقرهم بالحال الذي يعاني منه فقراء العديد من الدول الفقيرة, فهذه دول غنية وعدد سكانها منخفض مقارنة بدخلها وثرواتها ويعمل على أراضيها ملايين البشر من العمالة الوافدة, إذن هي دول تتميز بالثروة وفرص العمل ونوعية وأسلوب حياة إستهلاكي عال, والفقير فيها إن تمكن من التكيف مع متطلبات وإحتياجات سوق العمل, فإنه سيجد من الفرص ومن ثم الكسب ما يسد حاجته ويرفع عنه عالة الفقر والعوز.

وفي السياق الذي نتناوله يصبح السؤال: هل معدلات التنمية تتأثر بنوعية السياسات المطبقة لمواجهة الفقر ومساعدة الفقراء ؟ وهل ستؤثر هذه السياسات في تقليص معدلات الفقر ؟ وهل ستكون على حساب النمو الاقتصادي؟ هل ستكون بذلك عبئاً وزيادة تبعية وإعرتماد المواطنين من

ذوي الفاقة والعوز على المؤسسات الرسمية والأهلية, بدلاً من التحرر من الفقر والعوز؟

في الواقع هذه الأسئلة غاية في الأهمية وهي بقدر ما تتعلق بقضايا التنمية تتعلق بمفهومها وفلسفتها، ومن ثم زاوية الرؤية وأسلوب التعامل مع القضايا الكبرى التي تهتم المجتمع وتحدد مسارات السياسات فيه. وهذا يقودنا إلى سؤال أساسي: كيف يحدد مفهوم التنمية في مجتمعاتنا الخليجية واليمن؟ ويظهر أن التفصيل هنا هو الإهتمام بما يعرف بالتنمية البشرية والتي يقصد بها عملية توسيع نطاق الخيارات للناس، والتي أهمها: العيش حياة طويلة في صحة جيدة، الحصول على فرصة التعلم والحصول على كل المميزات التي يتيحها ذلك التأهيل بالإضافة إلى التمتع بمستوى معيشة لائق. بطبيعة الحال هناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وضمان التمتع بحقوق الإنسان واحترام النفس دون الشعور بأي نوع من الدونية أو التهميش أو عدم القدرة على القيام بأدوار اجتماعية – اقتصادية محققة لطموحات وتطلعات الناشر والشعور العام بالأمان⁽²⁶⁾.

بل لابد من إعتبار عملية "الإنفاق والبذل" على هذه الفئات الاجتماعية نوعاً من الإستثمار في الإنسان، أهم وأعلى عنصر من عناصر تحقيق التنمية الشاملة المستدامة المنشودة. وبذلك يتضح أن التنمية المنشودة تتأثر بنتائج السياسات المطبقة لمواجهة الفقر، فالمواطن الفقير الذي يعاني في صحته وتعليمه ويعيش مستوى معيشياً غير لائق ويعاني من عدم الحرية السياسية أو عدم التمتع بحقوق الإنسان لا يمكنه أن يؤدي دوره المطلوب منه في عملية التنمية. كذلك إن لم ير إنعكاس نتائج ومخرجات هذه التنمية على حياته وحياة أسرته فإنه لا يمكن أن يتعلق بسياسات وخطط عمليات

(26) المصدر السابق: ص (١١).

تنمية لا تحقق له القدر الأساسي والمطلوب لحياة كريمة، وهو ما يتعارض بشكل جوهري مع فكرة أن التنمية البشرية تفتح آفاق فرص وخيارات تمكن من مشاركة الجميع لصالح الجميع. والتنمية البشرية تدعو إلى تمثل أسلوب إندماجي يركز على مدى ما يمكن أن يحققه المجتمع عندما يشارك في عملية تنمية كل فصائل وشرائح المجتمع، ويرون أن في هذه التنمية تحقيق أهدافهم وأنها الأسلوب الذي سيحقق البهجة والحياة الكريمة التي يتطلع لها الجميع، دون أن تكون لرعاية مصالح فئة أو جماعة اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى. يقابل هذا الأسلوب الإندماجي ما يعرف بالأسلوب الحرمانى الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من منظور أن يحمي الفقراء والمحرومون في المجتمع المحلي لعدم قدرتهم على الإلتحاق بخطط وسياسات التنمية الاقتصادية القائمة والتي ليس من شأنها تأهيل أو تدريب أو إعداد من هو غير قادر على تحقيق شروط السوق التي تطلب مهارات وقدرات عالية. أو التي تؤكد على أن مسئولية الإلتحاق بركب النمو الاقتصادي مسئولية الأفراد من خلال تحكيم نوع من الداروينية الاجتماعية، القائلة أن من حق القادر فقط أن يحصد نتائج ومخرجات التنمية وأن غير المؤهل أو العاجز ليس له سوى الإهمال والتهميش أو حتى الفقر والعوز!

الأسلوب الإندماجي، يرى إذن أن من واجب المجتمع أن لا يغفل عن الإهتمام بل العمل وبخطط وسياسات علمية على تأكيد أن عملية الإهتمام بكافة فئات المجتمع ومنها الفئات الفقيرة إنما هو "إستثمار" ضروري في تنمية قدرات وفعاليات أفراد المجتمع، وأن هذه الفئات بسبب عجزها وتخلفها عن القدرة على المنافسة يجب أن تحظى بنوع من العناية الخاصة والاهتمام بتقليل الهوة ويعمل على تسريع إندماجها، ولعل برامج صندوق الرعاية الاجتماعية مثلاً، وسائر المؤسسات التي تشكل شبكة الأمان الاجتماعى إنما هي وسائل لتحقيق الإستثمار المطلوب.

رابعاً - الجهود المبذولة من دول مجلس التعاون كل على حده:

أما ما يتعلق بموضوع البطالة فإن دول الخليج قد أتاحت فرص العمل للعاملين من مواطنيها فالعمل يقلل من نسبة البطالة. وإدراكاً لأهمية مواجهة مشكلة البطالة تصدى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذه المشكلة، وتم اتخاذ قرار يقوم على أساس تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالتعاون مع وزارات العمل والشؤون والتنمية الاجتماعية بدول المجلس للنظر في الفرص المتاحة لاستيعاب الزيادات المستمرة في أعداد المتقدمين لطلب فرص العمل من المواطنين في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، واتخاذ ما يلزم لعمل كل ما يمكن لتسهيل توظيف العمالة المواطنة وإزالة أي عقبات تعترض انتقالها بين دول المجلس⁽²⁷⁾.

فقد وضعت السعودية سياسة رسمية لتحسين ظروف وأوضاع معيشة المواطن من ثم القضاء على مظاهر الفقر وأسبابه ومشكلاته. ونظرة واحدة إلى ما تقدمه الدولة في مجال إحلال المواطن محل الوافد نجد أن⁽²⁸⁾:

تعتمد سياسة الحكومة السعودية في إحلال المواطن محل الوافد على أن العمل حق للمواطن السعودي في بلاده وأن ظاهرة الاستقدام لعمالة وافدة هي الاستثناء من العمل القاعدة وقد نصت المادة (٤٨) من نظام العمل والعمال

(27) عبدالحميد أحمد عبدالغفار: الشباب وسوف العمل، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، البحرين، ٢٠٠٥م، ص (٦٤).

(٢٨) انظر صفحة رقم (٤٤) .

(٢٩) وزارة الداخلية، العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودية) ١٤١٦هـ ص ١٢.

على أن العمل حق للمواطن السعودي لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في النظام⁽²⁹⁾.

وفيما يلي نستعرض لما قدمته دول الخليج العربية من مساعدات لمواطنيها للقضاء على الفقر والبطالة:

(١) الإمارات العربية المتحدة:

١- الجهود الرسمية في مواجهة الفقر:

إن الإمارات العربية المتحدة شأنها شأن دول الخليج عملت وتعمل على القضاء على الفقر وقد بذلت جهوداً في هذا المجال حيث قامت الدولة بأعمال وبرامج وآليات مكافحة الفقر والحد منه فهي تقوم بمساعدة الفقراء من مواطنيها. ومن هذه الأعمال والبرامج ما يلي:

أ- أوجدت لوائح وأنظمة وتشريعات لتقديم المساعدات للفقراء حيث يحدد قانون الضمان الاجتماعي الذي صدر عام ١٩٧٢ وجرى آخر تعديل لهذا القانون في سنة ٢٠٠١ طريقة لصرف المساعدات الاجتماعية، وتهدف التعديلات الأخيرة على القانون إلى مواءمة مقدار المساعدات الاجتماعية مع تكاليف المعيشة. وقد شهدت تلك المساعدة زيادة كبيرة منذ سنة صدور القانون إذ كانت ١٥٠ درهماً إلى ١٢٥٠ درهماً كما أن التعديلات أضافت فئات جديدة إلى الفئات المستحقة للمساعدة الاجتماعية إلى أن وصلت إلى ما يقرب من ١٥ سنة.

أما التعديل الخامس للقانون فقد صدر تحت رقم ٢/٢٠٠١، وبموجب هذا التعديل أصبح القانون يشمل الفئات التالية من مواطني الإمارات: الأرملة، المطلقة، المسن، اليتيم، المجهول الأبوين، المرأة غير المتزوجة، المصاب بالعجز المرضي، الطالب المتزوج، أسرة المسجون، العاجز مادياً، المهجورة⁽³⁰⁾.

وقد تضمن القانون فتح مساعدات لبعض الفئات دون شرط التمتع بجنسية الدولة على النحو التالي:

١- تستحق المواطنة المتزوجة من أجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها في الحالات الآتية:

- أ- إصابة الزوج بعجز يمنعه عن العمل.
- ب- سجن أو إيقاف أو إبعاد الزوج عن فعل أية جهة ذات اختصاص.
- ج- منح المواطنة المتزوجة من أجنبي مساعدة عن نفسها.
- د- إذا لم يكن للزوج دخل بسبب خارج عن إرادته.
- هـ- إذا كان دخل الزوج يقل عما كانت تستحقه أسرته فيما لو تقاضى المساعدة الاجتماعية.

٢- تستحق المطلقة والأرملة التي توفي زوجها الأجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها.

٣- تستحق المطلقة والأرملة الأجنبية التي تزوجت مواطناً وأنجبت منه أبناء تقوم بحضانتهم داخل الدولة ولم تتزوج

(30) دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية، ص ١.

المساعدة الاجتماعية عن نفسها. في حالة طلاقها أو وفاة الزوج شرط ألا يكون لها مصدر دخل أو عائل مقدر.

والواقع أن هذا التعديل وسع دائرة المستفيد من المساعدة الاجتماعية لتشمل فئات جديدة (المعاقون، المطلقات والأرامل الأجنيبات من مواطن) وهذا يتفق والجانب الرعائي من قبل الدولة التي تضمن للمواطن الحياة الحرة الكريمة⁽³¹⁾.

وهذا كله ينصب في الجهود المبذولة من قبل الدولة لمكافحة الفقر والتسول ومساعدة الفقراء.

وقد صدر قرار من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس المجلس الأعلى برفع قيمة المساعدة الاجتماعية لمستحقيها بنسبة ٧٥% من الشهر التاسع في سنة ٢٠٠٥ وبموجب هذا التعديل أصبحت قيمة المساعدات الاجتماعية للفرد الواحد ٢٢٠٠ درهم شهرياً مما رفع قيمة المساعدة الاجتماعية إلى مليار ومائتي مليون درهم سنوياً وذلك لتوفير مستوى معيشي لائق للفئات المستفيدة من المساعدات في ضوء ارتفاع أسعار بعض المواد. ولعل من المآثر التي حققتها دولة الإمارات العربية في هذا المجال هو نشر شبكة الأمان الاجتماعي في كل مناطق الدولة ووصف تقرير المنظمة للمساعدات الاجتماعية. وكل هذا من أجل أن تنتهي ظاهرة الفقر والتسول والتي كانت توجد بين بعض سكان الإمارات.

إن هدف إدارة الضمان الاجتماعي هو تحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد والأسرة الذين يتعرضون للفقر ويضطرون إلى التسول وتقوم بواجب الرعاية لهم عند الحاجة والعوز وكفالة مستوى

(31) مصدر سابق، ص ٢.

معيشي لائق ومساعدتهم في مواجهة الأضرار الناشئة عن الكوارث والنكبات العامة وكذلك القيام بإدخال السرور والفرح عليهم في المناسبات السعيدة حتى لا يشعروا بالفاقة والحرمان كما أن للإدارة هدفاً آخر هو ترسيخ الدور الإنمائي للرعاية الاجتماعية بالانتقال بالمستفيدين من المساعدات من مرحلة التلقي السلبي للمساعدة إلى مرحلة المشاركة. ولذا تضمنت الإدارة للضمان الاجتماعي عدة أقسام تقوم بهذه المهمة وهي:

- أ- قسم البحث الاجتماعي.
- ب- قسم التسجيل والمساعدات.
- ج- قسم المتابعة والتقويم.
- د- قسم الإعانة.

وقد بلغت قيمة المساعدات الاجتماعية ٧٨٣٠٥٢٤٥٠٠ مليون درهم في عام ٢٠٠٥ استفاد منها ٣١١٥٤١ حالة تصل عدد أفرادها إلى ما يقرب من ٦٩٠٠٠ فرد والجدول التالي يظهر توزيع تلك المساعدات على حسب الفئات⁽³²⁾:

جدول رقم (١٤)

قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية

بدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٥م(*)

الفئة	عدد الحالات	المبلغ	متوسط المساعدة السنوية للحالة الواحدة/ درهم
شيخوخة	٩,٨٥٦	٢٨٥,٠٣٤,٥٠٠	٢٨,٩٢٠

(32) مصدر سابق، ص ٤.

بنات غير متزوجات	١,٣٣١	٢٥,١٢١,٠٠٠	١٨,٨٧٤
ترمل	٢,٩٨٤	٩١,١٠٨,٩٠٠	٣٠,٩٠٥
طلاق	٥,٥٥٠	١١٢,٤٢٦,٤٠٠	٢٠,٢٥٧
هجران	٣٣٥	٧,٢٣٨,٩٠٠	٣١,٦٠٨
زوجة غير مواطن	٥٧٤	١٦,٦٦٢,٠٠٠	٢٩,٠٢٨
يتيم	١,٤٢٠	٣٣,٨٠٧,٥٠٠	٢٣,٨٠٨
عجز صحي	٢,٩٩٢	٩٤,٦٢٥,٥٠٠	٣١,٦٢٥
عجز مادي	٣,٨٠٤	٥٦,٥٦٢,٧٩٥	١٤,٨٦٩
طالبة متزوجون	١١٠	٣,٦٠٤,٥٠٠	٣٢,٧٦٨
أسرة مسجون	٢٨٥	١٠,٧٨٧,٠٠٠	٣٦,٠٨٧
مجهولو الوالدين	١١١	٢,٠٨٢,٥٠٠	١٨,٦٧١
معاقون	٢,٢١٣	٤٣,٩٢٣,٥٠٠	١٩,٨٤٧
استثناءات	١٢	٥٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
المجموع	٣١,٥٤١	٧٨٣,٥٢٤,٥٠٠	٢٤,٨٤١

(*) دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية – مصدر سابق.

والواقع أن الدولة عملت على القضاء على التسول نهائياً وذلك بالقضاء على مسبباته، حيث إن سبب التسول هو عدم توفر المعيشة للمواطن وهي من أهم المسببات وكون الدولة تقدم للمواطنين مساعدات اجتماعية في حالة العجز المادي والصحي وسواها فإن الحاجة هنا تكون معدومة وإن وجد بعضهم من المتسولين فإن من مسؤولية الأمن والوزارة التي عندها يجب أن تحقق عن أسباب هذا التسول وتتخذ الإجراءات لحل مشاكله⁽³³⁾.

(33) مصدر سابق، ص ٤.

٢- الجهود الأهلية في مواجهة الفقر:

وبعد أن استعرضنا جهود الحكومة في مجال مكافحة الفقر والقضاء على مظاهره سنستعرض ما تقدمه الجمعيات الأهلية في هذا المجال وفي الحقيقة أن في دولة الإمارات جمعيات أهلية تقدم وتساهم في العمل على مكافحة الفقر والقضاء على مظاهره ومساعدة الفقراء ولهذه الجمعيات برامجها ومشاريعها في تحقيق ذلك.

فالجمعيات الأهلية الخيرية والإنسانية تقوم بتوفير سبل المساعدة للمحتاجين والمعوزين ومن أهم تلك الجمعيات الموجودة في الساحة الإماراتية:

- ١- جمعية بيت الخير.
- ٢- دبي الخيرية.
- ٣- دار البر.
- ٤- الفجيرة الخيرية.
- ٥- أم القوين.
- ٦- جمعية الإصلاح.
- ٧- مركز الإرشاد الاجتماعي.
- ٨- جمعية الإرشاد الاجتماعي.
- ٩- هيئة الهلال الأحمر.
- ١٠- نادي النفقة للمعاقين.
- ١١- جمعية رعاية المكفوفين.
- ١٢- جمعية أولياء أمور المعاقين.

وقد وصل عدد الجمعيات المشهورة إلى ١٠٨ جمعية منها ١١ جمعية للخدمات الإنسانية ٣ جمعيات دينية تمارس أنشطة خيرية وإنسانية، ١٥ جمعية خدمات عامة وثقافية وهذه الجمعيات تحصل على دعم مادي ومعنوي من الدولة ويبلغ الدعم المادي ٦,٥ مليون درهم مما أدى إلى مساعدتها في أداء رسالتها.

وهذه الجمعيات تقدم المساعدات لبعض الفئات منها: المساعدات للطلاب، والأيتام والأرامل، والمعوزين، على شكل مساعدات مادية أو مساعدات عينية. كما تساهم هذه الجمعيات في تحمل أعباء الإعانة عند الكوارث ولاسيما الكوارث العامة.

ولا تقتصر جهود الجمعية الخيرية على تلك المشهورة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ولكن توجد جمعيات خيرية من قبل دواوين أصحاب السمو حكام الإمارات أو من قبل بعض الدوائر الحكومية المحلية وقد بلغ عدد تلك الجمعيات إحدى عشر جمعية تأتي مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الإنسانية في مقدمتها⁽³⁴⁾.

والواقع أن هناك تنسيقاً بين الجهات الرسمية والأهلية في مواجهة الفقر في المجتمع أو على مستوى الدولة كما أن هناك خططاً ومشاريع جديدة على مستوى الدولة والمجتمع في مواجهة الفقر⁽³⁵⁾.

(٢) مملكة البحرين:

(34) مصدر سابق، ص ٧.

(35) مصدر سابق، ص ٨.

قامت مملكة البحرين من أجل كبح اتساع فجوة الفقر بالمملكة بتقديم المساعدات ودعم أسعار بعض السلع وخدمات الرعاية والتأهيل الصحية والتعليمية والتدريبية والرعاية الاجتماعية للموظفين حيث أصدرت بعض النظم التي تتعلق بالتقاعد والتأمينات الاجتماعية لموظفي القطاع العام والخاص والرعاية الاجتماعية للفقراء كما أن أولياء الأمر في المملكة لم يكتفوا بذلك بل هم يقدمون مكارم عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

ونظراً لما للمساعدات النقدية من أهمية في تحسين المستوى المعيشي للفئات الفقيرة في المجتمع فقد قامت الدولة بتقديم المساعدات الاجتماعية التي تصرف للفقراء المستحقين لها والذين ليس لهم مصدر دخل وغير قادرين على العمل.

قام د. محمد حسين باقر بمحاولة لقياس مؤشرات الفقر لمجموعة من الدول الخليجية النفطية ومن ضمنها مملكة البحرين وقد أوضح أن المؤشر بالمملكة لعام ١٩٨٣/١٩٨٤ كالتالي:

جدول (١٥)
مؤشر الفقر في مملكة البحرين (*)

الجملة	وافد	مواطن	خط الفقر (دينار/ فرد/ سنة)
٨٧	٩٣١	٥	نسبة السكان الفقراء (%)
٨	١٧	٠,٣	فجوة الفقر %
٠,٧	١,٧	٠,٠٣	شدة الفقر
٠,١٢	٠,٣٥	٠,٠٣	

معامل جيني للسكان كافة %	٢٨	٣٩	٢٩
--------------------------	----	----	----

* المرجع: محمد حسين باقر/ قياس الفقر، مصدر سابق.

وهذه المؤشرات هي مؤشرات قديمة حيث أن الوضع بالنسبة للفقر قد تغير⁽³⁶⁾.

إن أحدث المساهمات البحثية في قياس خط الفقر النسبي لمملكة البحرين تتمثل في دراسة قام بها مركز البحرين للدراسات والبحوث تتعلق بالحد الأدنى للأجور. ولقد حددت الدراسة خط الفقر النسبي في المجتمع البحريني بـ ٣٣٧ ديناراً بحرينياً في عام ٢٠٠٢ لأسرة بحرينية مكونة من ستة أفراد⁽³⁷⁾.

١- الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الفقر وشبكة الحماية الاجتماعية:

أ- المساعدات الاجتماعية:

ما تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية في سبيل مكافحة الفقر ابتداءً بعد تقديم المساعدات الاجتماعية في المملكة بصورة منتظمة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية منذ عام ١٩٧٢ وفي عام ١٩٨١ وبموجب القرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٨١ اتخذ برنامج المساعدات الاجتماعية شكله القانوني.

(36) مركز البحرين للدراسات والبحوث، مصدر سابق.

(37) مصدر سابق، ص ٢٤.

والجدول (١٦) يبين المبالغ التي صرفت وعدد الحالات المستفيدة من المساعدات الاجتماعية خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥)⁽³⁸⁾.

جدول (١٦)
المبالغ وعدد الحالات المستفيدة من المساعدات الاجتماعية (*)

السنوات	المبالغ	الأسر	الأفراد
١٩٧٥	٢٣٠.١٣٨	١٩٨٤	٥٨٠.٧
١٩٨٠	١١٦٦٦٩٧	٣٨٣٠	١١٧٨٧
١٩٨٥	٢٠٨.٨٤٥	٦٤٨٤	٢١٥٤٠
١٩٩٠	٢٣٩٨٤٠.٤	٧.٢١	٢٦٥٩٢
١٩٩٥	٣٧٠.٥١٥٨	١٠.٣٢٨	٣٥٧٩١
٢٠٠٠	٣٨٩٥٥٤٨	١٠.٦٣٨	٢٨٧٦٢
٢٠٠٥	٨٠٠.٧٦٦٠	١٠.٢٩٥	٢٠.٩٦٠

(*) وزارة التنمية الاجتماعية - مملكة البحرين.
وقد قامت الوزارة بتحديد ثمانية أسباب تؤهل الفرد أو الأسرة للحصول على المساعدة الاجتماعية وهي: العجز عن العمل - الشيخوخة - المرض - العجز المادي - الترميل - الطلاق - اليتيم - سجن عائل الأسرة. ويبلغ إجمالي المساعدات الاجتماعية ٣,٧ مليون سنوياً⁽³⁹⁾.

لقد شهدت ميزانية عام ٢٠٠٥م مضاعفة حجم المبالغ المعتمدة لتصل إلى (٨,٤٠٠,٠٠٠) مليون دينار ليصبح الحد الأدنى للمساعدات الاجتماعية للأسرة المكونة من فرد واحد ٥٠/- ديناراً شهرياً و ١٠٠/- دينار شهرياً كحد أقصى للأسرة المكونة من ستة أفراد فأكثر، وبلغ مجموعة الأسر المستفيدة من المساعدات

(38) مصدر سابق، ص ٢٧.

(39) مصدر سابق، ص ٢٨.

(٤٠) مصدر سابق ٢٨.

الاجتماعية لعام ٢٠٠٥م (١٠٢٩٥) أسرة يبلغ عدد أفرادها (٢٠٩٦٠) فرداً.

والجدول (١٧) يبين قيمة المساعدات الحكومية وعدد الأسر والأفراد المستفيدة حسب سبب المساعدة لعام ٢٠٠٥^(٤١):

جدول (١٧)
قيمة المساعدات الحكومية وعدد الأسر والأفراد
المستفيدة حسب سبب المساعدة لعام ٢٠٠٥م

سبب المساعدة	عدد الأسرة	عدد الأفراد	فيه المساعدة بالدينار البحريني
العجز عن العمل	١٤٨	٤١٧	١٣١١٧٠
الشيخوخة	٤٦٠٧	٩٢١٩	٣٥٢٣٥٧٠
المرض	٩١٧	٢١١٦	٧٥١٩٢٠
الطلاق	١٢٠٧	٢٠٤٨	٨٩٣٨٨٠
الترمل	١٥٤٤	٢٢٥٨	١٠٩٦٤٢٠
اليتم	١١٥	١٥٤	٧٩٨٢٠
الفقر	١٦٩٠	٤٥١٩	١٤٦٦٢٧٠
سجن العائل	٦٧	٢٢٩	٦٤٦١٠
المجموع	١٠٢٩٥	٢٠٩٦٠	٨٠٠٧٦٦٠

ب- مكافأة ذوي الاحتياجات الخاصة:

وهي عبارة عن صرف مكافأة بمقدار ٥٠/- ديناراً لكل فرد معاق تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣-١٨٠٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩م وتم تنفيذ المكافأة اعتباراً من يناير ٢٠٠٥م حيث بلغ عدد المستفيدين منها (٣٢٠٨) فرداً معاقاً، وتبلغ الميزانية السنوية المخصصة لهذه المكافأة (٤,١٠٠,٠٠٠) دينار.

(٤١) مصدر سابق، ص ٢٩.

ج- تخفيض رسوم الكهرباء والماء:

وهي عبارة عن مكرمة ملكية خاصة بتخفيض رسوم الكهرباء والماء عن الأسر المحتاجة المستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية والتي تبلغ ميزانيتها (١,٢٠٠,٠٠٠) مليون دينار سنوياً، وقد بدء العمل بتنفيذ تلك المكرمة اعتباراً من عام ٢٠٠٠م ويبلغ عدد المستفيدين من هذه المكرمة (٩٠٢٠) أسرة حتى ديسمبر ٢٠٠٥م.

د- تعويض عن حالات الحريق:

وهي عبارة عن تعويض مالي للحالات التي تتعرض مساكنها للحريق من أسر ذوي الدخل المحدود وتبلغ الميزانية السنوية المخصصة لحالات التعويض عن الحريق والتي تم رفعها إثر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣٨٣٩-٠١ لسنة ٢٠٠٥م إلى ١٠٠,٠٠٠ دينار، وخلال عام ٢٠٠٥م تم تعويض (٢٦) أسرة تعرضت منازلها للحريق.

هـ- شهادات أسهم شركة عقارات السيف:

وهي عبارة عن مكرمة ملكية بتخصيص ٣٠% من أسهم شركة عقارات السيف للأسر المحتاجة والتي تعادل ما قيمته ١٣٨ مليون سهم بقيمة ١٣,٨٠٠,٠٠٠ دينار بحريني، اعتباراً من ١٦ ديسمبر ٢٠٠١م واستفادت منها عدد (١٠٦٥٥) أسرة من المستفيدين من نظام المساعدات الاجتماعية الخاص بوزارة التنمية الاجتماعية، وعدد (٤٣٣٠) أسرة مستفيدة من المساعدات التي تمنحها

الجمعيات والصناديق الخيرية وبلغت قيمة الارباح الممنوحة للأسر المحتاجة ٦٩٠ ديناراً بحرانياً في عام ٢٠٠٧م.

و- الإعفاء من الرسوم الدراسية والتدريبية:

لأبناء الأسر المستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية أو أبناء الأسر المحتاجة بغرض تحفيز وتشجيع الأفراد على مواصلة التعليم والتدريب وبالتالي الحصول على فرص عمل أفضل في العمل.

ز- المستحقين للمعاش التقاعدي للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص:

دراسة الحالات المحولة من الهيئة العامة لصندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول الإفادة عن استحقاق أب وأخوان المؤمن عليه أو المؤمن عليها من الراتب التقاعدي.

ح- الضمان الاجتماعي:

العمل جارٍ على إصدار قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء صندوق خاص به خصصت له ميزانية تبلغ ٢٠ مليون دينار كنواة لتأسيس صندوق شامل للضمان الاجتماعي لكافة الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها ومنها الأرامل، المطلقات، المهجورات، كبار السن، أسر المسجونين، العاجزين عن العمل بسبب المرض أو الإعاقة والفتاة العازبة بدون معيل.

وكذلك العمل جارٍ على بناء مجمعات تجارية جديدة تخصص أرباحها لصندوق الضمان الاجتماعي لدعم الأسر المحتاجة ويأتي هذا لرفع مستوى معيشة المواطن وبضرورة حصول كل فئة على نصيبها العادل من ثمار التنمية وتضييق الفوارق بين فئات المجتمع.

٢- دور الجمعيات والصناديق الخيرية في مكافحة الفقر:

على الرغم مما قامت به حكومة مملكة البحرين من مساعدات وبرامج للقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود وما تبع هذه المساعدات من مكرّمات ملكية فقد ساهم المجتمع المدني بالبحرين حيث تعاظم دور الجمعيات والصناديق الخيرية في تقديم المساعدات الاجتماعية النقدية والعينية للفقراء في المجتمع البحريني حيث إنها تقدم:

- ١ - مساعدات شهرية للأسر المحتاجة.
- ٢ - مساعدات رمضان وموسمية.
- ٣ - مساعدات للعلاج.
- ٤ - مساعدات تعليمية.
- ٥ - مساعدات زواج وخاصة الزواج الجماعي.
- ٦ - مساعدات لأغراض أو مناسبات دينية.
- ٧ - مساعدات بناء وترميم.

وتقدم الجمعيات والصناديق هذه المساعدات للفقراء:

- ١- الذين ليس لديهم مصدر رزق.

٢- الذين لا يقدرّون على شراء جميع حاجاتهم ومستلزماتهم الضرورية.

(٣) المملكة العربية السعودية:

بعد تلك الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حينما كان ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للحرس الوطني بتوجيه من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله بزيارة لبعض الأحياء الفقيرة بمدينة الرياض والتي كان من نتائجها تأسيس الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر والذي بدأت أهدافه في ١٥/٩/١٤٢٣ هـ، كانت هذه الزيارة نقطة البداية النوعية في أسلوب التعامل مع الفقر ومشكلاته في المملكة، والإعلان عن وجود الفقر. إذ مباشرة بعد هذه الزيارة الهامة صدر الأمر السامي الكريم رقم (خ ٤١٣٥٩) بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٣ هـ بتكوين فريق عمل لوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة حالة الفقر في المملكة برئاسة معالي وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية ممثلين عن كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والقطاع الأهلي والجمعيات الخيرية.

ولو نظرنا إلى حجم مصروفات صندوق التنمية العقارية لإقامة السكن لوجدناها تبلغ ٦٥,٢٧٣,٠٠٠ ريال سعودي لـ ٨٣,٠٠٠ وحدة سكنية⁽⁴²⁾.

أما فيما يتعلق بتقديم الإعانات في مجال ترقيم منازل الفئة الفقيرة فإن الجدول رقم (١٨) الآتي يشير إلى حجم قروض ترميم المساكن التي يقدمها بنك التسليف السعودي:

(42) وزارة الداخلية، العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودية) ١٤١٦ هـ، ص ٥٩.

جدول (١٨)
حجم قروض ترميم المساكن (*)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الإجمالي	إتجاه النظير
العدد	٧٨٣٢	٧٧٨٤	٧٧٢٩	٦٧٩٨	٤٥٤٠	٣٦٤٤	٢٩١٣	٤١,٢٤٠	-
نسبة النمو		٠,٧٥	٠,٦٠-	١٢,٠-	٣٣,٢٢٠	١٩,٧٤٠	٢٠,٦-		
الضمير	١٥٥٣	١٥٢٠	١٥٣٣٦١	١٣٤٦٤٥	٨٩٦٩٦	٧١٢٥٦	٤٥٤٩٦	٨٠,٣,٨٧٠	-
	١١	٢٤							
نسبة النمو		٠,٨٧٠	٠,٤٤٠	١٢,٢٠-	٣٣,٣٨-	٣٠٥٦-	٣٦,١٥-		

(*) بنك التسليف السعودي

وبالطبع هناك عشرات من المشروعات القائمة في السعودية لمعالجة الفقر والمشكلات المرتبطة به وبعضها قد تأسست منذ سنوات سابقة عن تأسيس الصندوق الخيري، ولها أدوار ملموسة في تخفيض ظاهرة الفقر، وما هذه الإشارات سوى نماذج لمدى اهتمام الحكومة السعودية بهذه المشكلة.

(٤) سلطنة عمان:

مواكبة للتطورات الحضارية المتلاحقة واستجابة للمتغيرات التي يفرضها النظام العالمي الجديد وتلبية للاحتياجات التنموية الملحة بما يجسد الاهتمام ببناء نهضة تنموية شاملة تحرص السلطنة على المضي قدماً في طريق الحضارة سالكة تجارب من سبق ونتيجة لما يفرضه الواقع من معطيات تعهدت الحكومة الرشيدة منذ النهضة المباركة في عام ١٩٧٠ بتدشين البرامج المتنوعة لمظلة الضمان الاجتماعي ونشر التعليم وتقديم الخدمة الصحية المجانية وإيجاد فرص التدريب والتأهيل ورفع مستوى الوعي لدى أفراد

المجتمع في مختلف المجالات مسجلة بذلك مفهوم دولة الرعاية في أرقى صورها⁽⁴³⁾.

١ - البرامج الحكومية في مجال مكافحة الفقر:

١ - ١ - نظام الضمان الاجتماعي:

بالرغم من أن العمل بهذا النظام قد بدأ في عام ١٩٧٣ وهو يستهدف المحتاجين من الأسر والأفراد ويسعى إلى تمكينهم من التمتع بمستوى لائق للعيش⁽⁴⁴⁾. إلا أن المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٧ الخاص بقانون الضمان الاجتماعي صدر بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٨٤م. ليحدد الفئات المستحقة لمعاش الضمان الاجتماعي وهي: الأيتام - الأرامل - المطلقات - البنات غير المتزوجات - العاجزون عن العمل - من بلغ سن الشيخوخة - المهجورات - أسرة المسجونين. وهنا وإن لم يحدد قانون الضمان الاجتماعي الفقر ولم يضع مؤشراً معيناً للفقر أو خط الفقر فهو هنا يعنى بتقديم المساعدة للمستحق لها.

أ - تطور النظام:

وقد تطور النظام خلال هذه الحقبة الطويلة منذ بداية تطبيقه وحتى الآن لم يكن هذا النظام جامداً بل ظل يتطور وفقاً للمتغيرات الاجتماعية وبما يحقق مزيد من الرعاية لهذه الأسرة وذلك في إطار الآتي:

(43) ملامح مظاهر الفقر وجهود سلطنة عمان، الشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

(44) المصدر السابق، ص ١٣.

- زيادة قيمة المعاش بين فترة وأخرى لظروف المعيشة السائدة⁽⁴⁵⁾.

- التوسع في قاعدة المستفيدين من النظام، كزيادة عدد الفئات المستفيدة من أربع فئات إلى ثمان فئات وكذلك زيادة عدد الحالات المستفيدة.

ب- المزايا التي تحصل عليها أسر الضمان الاجتماعي:

تحصل أسر الضمان الاجتماعي على منحة مالية تضاف إلى قيمة المعاش الضماني المستحق وذلك بمناسبة الأعياد من كل عام بمعدل نصف قيمة المعاش الشهري المستحق أي أنها تحصل في السنة على ١٣ معاشاً⁽⁴⁶⁾.

وإلى جانب المعاش الشهري تحصل أسرة الضمان على:

- رسوم إدخال التيار الكهربائي والمياه.
- العلاوات المرضية.
- المساعدات الطارئة.
- مشروعات موارد الرزق.
- مساعدات الكوارث.

كما أن الأسرة الضمانية تحصل على الإعفاء من:

- رسوم الأراضي.
- استخراج جواز السفر.

(45) مصدر سابق، ص ١٣.

(46) مصدر سابق، ص ١٤.

- استخراج البطاقات الصحية والعلاج.
- استخراج الصكوك الشرعية والوثائق.
- الإقامة في بنايتي الرباط العماني (بالحرم المكي) أثناء تأدية مناسك الحج والعمرة⁽⁴⁷⁾.

وبهذا تكون حكومة السلطنة قد ساهمت في رفع مستوى المعيشة وعملت على انخفاض مستوى الفقر في السلطنة.

وإلى جانب موضوع الضمان الاجتماعي فهناك:

- مشروعات موارد الرزق وهي مشروعات تحقق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في كسب العيش.
- مشروع التدريب على الخياطة والتفصيل بهدف النهوض بالأسرة الضمانية لزيادة دخلها بتأهيل أفرادها غير الملتحقين بعمل.
- كما توجد الدورات التخصصية في بعض المجالات منها الدورات في مجال التطريز.
- كما أن الدولة تقدم المساعدات في مجال الإسكان، حيث توجد مجموعة من البرامج تهدف إلى المساعدة في مجالات الإسكان للفئات المحتاجة وهي:

١ - ٢- المساعدات في مجال الإسكان:

أ- المساكن الاجتماعية لذوي الدخل المحدود:

(47) مصدر سابق، ص ١٥.

ويهدف البرنامج إلى توفير المسكن الصحي الملائم الذي تتوفر به الخدمات الضرورية، وقد تم خلال الخطط التنموية الخمسية المتعاقبة إنجاز ٩٢٤٧ وحدة سكنية وبتوجيهات من صاحب الجلالة تم إعفاء الأسر المستفيدة من دفع الرسوم المستحقة. ومن ثم تم الإعفاء من مستحقات بلغت حوالي ٤٠ مليون ريال عن ٥١٥٤ أسرة.

ب- برامج المساعدات السكنية:

يستهدف هذا البرنامج مساعدة ذوي الدخل المحدود أو معدومي الدخل ممن لا تنطبق عليهم شروط استحقاق المسكن الاجتماعي لترميم وتحسين مساكنهم القديمة، مع إعطاء أولوية للأسر التي تتعرض للكوارث والنكبات العامة والفردية، وأسر الضمان الاجتماعي والأسر ذات الدخل المحدود، حيث يصرف لهذه الفئات مساعدات سكنية لمرة واحدة وبحد أقصى ٦٠٠٠ ريال، ووفق ضوابط تحددها لائحة ترميم وتحسين المساكن القديمة، ويعد المبلغ هبة من الدولة.

ج- برنامج القروض السكنية لذوي الدخل المحدود:

يستهدف هذا البرنامج مساعدة ذوي الدخل المحدود أو معدومي الدخل ممن لا تنطبق عليهم شروط استحقاق المسكن الاجتماعي لترميم وتحسين مساكنهم القديمة مع إعفاء للأسر التي تتعرض للكوارث والنكبات العامة والغربة وأسر الضمان الاجتماعي المحدود حيث يعترف لهذه الفئات بمساعدة سكنية لمرة واحدة وبحد

أقصى ٦٠٠٠ ريال ووفق ضوابط تحددها لائحة ترميم وتحسين المساكن القديمة ويعد المبلغ هبة من الدولة.

فقد تم فتح برنامج قروض بدون فوائد على أن يسدد المقترض مجمل المبلغ على أقساط شهرية متساوية قبل بلوغه سن التقاعد عن العمل وقد بلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من برامج القروض السكنية والمبالغ المرتبطة بها للأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠ (٢٣٦٦ حالة بقيمة حوالي ٣١ مليون ريال).

د- برنامج تخصيص الأراضي السكنية لأسر الضمان:

وهي لمن لم يسبق له أخذ منحة أرضية سكنية من أسر الضمان وذلك دون دفع أية رسوم وتعفى من رسوم المنصرفات العقارية.

هـ- برنامج قروض بنك الإسكان العماني:

يقدم البنك قروضاً سكنية لفئات اجتماعية مختلفة مع إعطاء أولوية خاصة لذوي الدخل المحدود على أن يتم التسديد في مدة أقصاها ٢٠ سنة وقدم البنك منذ تأسيسه وحتى ٢٠٠٠/٩/٣٠ قروضاً بلغ عددها (٢٢) ألف قرض قيمتها حوالي ٣٥٨ مليوناً.

جدول (١٩)
عدد القروض السكنية الممنوحة لذوي الدخل المحدود
في الفترة من ١٩٩١ – ٢٠٠٠م⁽⁴⁸⁾

المنطقة/ المحافظة	الحالات		المبلغ (%)
	عدد	%	
الباطنة	٦٩٩	٣٠	٣٠
مسندم	١٣٠	٥	٥
الظاهرة	٣٣٨	١٤	١٦
الداخلية	٥٩٨	٢٥	٢٢
الشرقية	٢٦١	١١	١١
الوسطى	٦٦	٣	٣
ظفار	٢٧٤	١٢	١٣
المجموع	٢٣٦٦	١٠٠	١٠٠

جدول (٢٠)
يوضح القروض المؤمن عليها منذ تأسيس بنك الإسكان العماني
حسب المناطق وحتى تاريخ ٢٠٠٠/٩/٣٠م⁽⁴⁹⁾

المنطقة/ المحافظة	الحالات		المبلغ (%)
	عدد	%	
مسقط	١٢١٩٤	٥٥	٥٨
الباطنة	٢٥٤٠	١٢	١١

(48) مصدر سابق، ص (٣٤، ٣٥).

(49) مصدر سابق، ص (٣٤، ٣٥).

١	١	٣٠٣	مسندم
٢	٢	٤١٠	الظاهرة
٦	٦	١٤١٤	الداخلية
٧	٨	١٧٦٥	الشرقية
١٤	١٥	٣٤٠٢	ظفار
١٠٠	١٠٠	٢٢٠٢٨	المجموع

(٥) دولة قطر:

دولة قطر من دول الخليج التي تهتم بموضوع الفقر من حيث مكافحته والقضاء على مظاهره لذا فإن دولة قطر لديها توجيهات متابعة للأهمية بتحسين مستوى ونمط العيش والحياة تضطلع به كافة الجهات المعنية حكومية وأهلية.

- إن حكومة قطر وضعت إجراءات وتشريعات تهدف منها للقضاء على الفقر ومن هذه التشريعات والإجراءات الآتي:
- إدارة الرعاية الاجتماعية بوزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان.
 - إدارة الإسكان الشعبي بوزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان.
 - إنشاء صندوق الزكاة كهيئة مستقلة لجمع أموال الزكاة للصرف.
 - على مصارف الزكاة الهادفة في مضمونها إلى الحد من الفقر.
 - الأمانة العامة للتخطيط (مجال توفير الإحصاءات والبيان والتخطيط).
 - المنظمات غير الحكومية كدار الإنماء الاجتماعي وجمعية قطر الخيرية وجمعية الهلال الأحمر ومؤسسة الشيخ عيد بن محمد ومؤسسة الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني.

١- التشريعات واللوائح والقوانين:

- قانون الضمان الاجتماعي قانون رقم (٣٨) ١٩٩٥.
- القوانين والقرارات المتصلة بالخدمة العامة وشروط توظيف وتشغيل القطرين والتقطير.
- قانون المؤسسات.

٢- مستحقو الضمان الاجتماعي:

ينص القانون على أن كل قطري يجب أن يكون له دخل.. وتوفر الدولة المعاش الشهري للفئات التالية:

- ١ - الأرملة. ٢ - المطلقة. ٣ - الأسرة المحتاجة. ٤ - المعاق. ٥ -
- اليتيم. ٦ - العاجز عن العمل. ٧ - المسن. ٨ - أسرة السجين.
- ٩ - الزوجة المهجورة. ١٠ - أسرة المفقود⁽⁵⁰⁾.
- ٣- المكاسب العامة التي توفرها الدولة لضمان تحسين مستوى المعيشة:

نظراً لاهتمام دولة قطر بتحسين نمط الحياة للفرد القطري فقد اتخذت بعض من القرارات والإجراءات من أجل ذلك وهي:

- الإعفاء من الضرائب.
- الإعفاء من رسوم الخدمات العامة.
- توفير خدمات الكهرباء والماء مجاناً للقطريين.
- العلاج المجاني للقطريين وللأفراد من دول الخليج.

(٥٠) تقرير مقدم لمشروع دراسة الفقر في دول الخليج (٢/١).

- التعليم الإجباري في مرحلة الأساس والتعليم المجاني لكل المراحل بما في ذلك التعليم العالي.
- كما تقدم الدولة مساعدات أخرى وفقاً للحالات الخاصة⁽⁵¹⁾.

أما فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفقر مع ما قدمته القوانين واللوائح والإجراءات الحكومية من الكفالات ذات الأساس الجيد للحد من الفقر فإن هناك منظمات غير حكومية تقدم الكثير من المساعدات التي تساهم في برامج الحد من الفقر ومساعدة الفقراء في المناطق الإسلامية خارج قطر ومن هذه المنظمات جمعية قطر الخيرية ومؤسسة الشيخ عيد بن محمد وفرع منظمة الدعوة الإسلامية بقطر حيث توفر بعض الاحتياجات التي يمكن إدراجها ضمن البنية الأساسية الرئيسية مثل توفير مصادر الماء الضمي وبناء المستشفيات والمراكز الصحية وبناء المدارس وعمل الهلال الأحمر. كما أن الجمعيتين تقومان بكفالة الأيتام والأسر الفقيرة في مناطق الحروب والكوارث⁽⁵²⁾.

٤- برامج مكافحة الأمية والتعليم العام للشرائح محدودة الدخل:

مع أن التعليم المجاني متوفر لكل القطريين ويفرض القانون الإلزامي للتعليم الأساسي فإن الدولة من منطلق مكافحة الفقر والحد من مظاهره وفرت فصول التعليم المسائي لمحو الأمية لأن الأمية سبب من أسباب الفقر بالنسبة للفرد والذي ينعكس في أسرته لذا تم توفير برامج محو الأمية بكل الأحياء السكنية وهو نظام موازي للتعليم النظامي حتى

(51) مصدر سابق، ص ٣.

(52) مصدر سابق، ص ٤.

الحصول على الشهادة الثانوية وموجود في جميع دول المجلس كما توفر ذلك لأبناء دول مجلس التعاون والمقيمين العاملين بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، كما أن منظمات المجتمع المدني والهيئات المستغلة تلعب دوراً مهماً من خلال سداد رسوم التعليم بالمدارس الخاصة لأبناء المقيمين من الأسر محدودة الدخل ودعم شراء الكتب الدراسية والحقائب والمواصلات.

٥- دور صندوق الزكاة في دعم التعليم العام والجامعي:

ومن المعروف أن الشعب القطري شعب مسلم يحافظ على القيم الدينية الإسلامية وأن موضوع الزكاة له دور في الجانب الاجتماعي ومن هذا الدور.. قام صندوق الزكاة:

مشروع كفالة الطالب وسداد الدراسة ورسوم الكتب والمواصلات للمنتسبين للمدارس الحكومية وتوفير الكسوة والمستلزمات المدرسية وفيما يلي عدد الطلاب المكفولين وتكلفتهم من قبل الصندوق للأعوام الدراسية من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

جدول (٢١)

بيان بعدد الطلاب المكفولين ومقدار تكلفتهم من قبل صندوق الزكاة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م

البيان	حكومية		خاصة		جامعة		الكسوة والمستلزمات		مجموع	إجمالي
	عدد	التكلفة	عدد	التكلفة	عدد	التكلفة	عدد	التكلفة		
السنة الدراسية	الطلاب		الطلاب		الطلاب		الطلاب			
المجموع	١١,٠٩٣	٤,٣٠,٨٢٣	٢,٩٦٦	٦,٨٧٨,٦٨	٣١٦	٢,٥٩٧,٩٢	١٢,٤٨٧	٣,٣٤٥,٠٩٨	١٧,١٧٣	١٧,١٢٩,٩٥٧

الكلبي بالعدد والنفقة	٦	٣	١						
١٩٩٧	٦٠٠								
١٩٩٨									
١٩٩٨	١٤١٠								
١٩٩٩									
١٩٩٩									
٢٠٠٠									
٢٠٠٠									
٢٠٠١									
٢٠٠١									
٢٠٠٢									

كما أن لصندوق الزكاة دوراً في تأهيل مستحقي الزكاة القادرين على العمل قيد التنفيذ وكذلك له دور في مجال الخدمات الصحية وله دور رئيسي في مساعدة الفقراء وتخفيف فقرهم⁽⁵³⁾.
كما نجد أن هناك دوراً ملحوظاً للمنظمات التالية في هذا المجال هي:

- ١- دار الإنماء الاجتماعي.
- ٢- جمعية قطر الخيرية.
- ٣- مؤسسة الشيخ عيد بن محمد.
- ٤- الهلال الأحمر القطري.

(٦) دولة الكويت:

الكويت إحدى دول الخليج العربي النفطية والتي كان من المعتقد أنها من الدول التي لا توجد لديها مشكلة الفقر ولكن الدراسات أظهرت بعضاً من الفقر موجود بها على الرغم من أنها من الدول

(53) نفس المصدر ص ٥، ٣٢، ٣٤، ٣٦.

الغنية وإذا نظرنا إلى الدراسة التي قام بها د. محمد حسين باقر لقياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأسكوا الأمم المتحدة ١٩٩٦ ص ٦٣ نجده قد أشار إلى مؤشرات الفقر في الكويت كالآتي:

(جدول ٢٢)

مؤشرات الفقر في دولة الكويت ١٩٨٦ - ١٩٨٧م*

الجملة	وافدون	مواطنون	
٥٥	٦٠	٤٩	خط الفقر (دينار/ فرد/ شهر)
١٣	٢٠	٣	نسبة السكان الفقراء (%)
١,٩	٣,٠	٠,٣	فجوة الفقر لـ %
٠,٤٤	٠,٣٠	٠,٠٥	شدة الفقر
٢٥	٢٦	٢٥	معامل جيني للسكان كافة (%)

* اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، دراسة د. محمد حسين باقر.

وجداول (٢٢) يبين مؤشرات الفقر بالكويت مؤشراً قديماً وهو يدل على وجود الفقر قديماً ولكن الأمر قد تغير حديثاً في دولة الكويت في العمل على القضاء على أسباب الفقر ومساعدة الفقراء في دولتها، حيث إنها قدمت المساعدات للأسر المحتاجة حسب الجدول الذي يبين الحالات المستفيدة من المساعدة وعدد الأسر والأفراد والمبالغ المقدمة لها:

(جدول ٢٣)

المساعدات المنصرفة للأسر والأفراد حسب الحالات في دولة الكويت لعام ٢٠٠٥م*

الحالات	عدد	عدد	مبلغ المساعدات
---------	-----	-----	----------------

دينار	فلس	الأفراد	الحالات	
١٢٦٤٢٩٥٨	٧٤٩	٥٠٧٦	٤٠٩٥	شيخوخة
٢٦٢٧٧٤٩	٨٠٧	١٤٣٤	٦٢٨	أسر طلبة
١٢١٢٧٢	٨٢٨	٧٣	٢٣	عجز عن العمل
٨٨٤٨٤٤	٤٨١	٣٤٢	٢٨٩	أيتام
٢٥٢٨١٨٠	١٠٢	١٣٦٤	٧١٥	أرامل
١٩٣٩٠٥٣١	٥٩٧	١٠٤٦٧	٦٥٢٣	مطلقات
٦٠٨٧٥٩٩	٩٩٨	٢٦٦٩	١٧٩٨	مرضى
٢٥٥٨٢٩٨	٠٤٩	١٦١١	٨٦٣	عجز مادي
١١٧٥٤٦٨	٦٣٨	٤٦٧	٤٥٥	بنات غير متزوجات
٥٠٩٦٣٨٦	٠٩٣	٣٣١٧	١٠٧٩	أسر المسجونين
٤٨٢٧٨٩١	٢٩١	٠٠	٢٥١٧	مؤقتين
٤٣٣٤٣٧٣	١٧٠	٠٠	١٠٧٩	متزوجات من غير محددى الجنسية
٦٨٨٧٥٥٥٤	٨٠٣	٢٦٨٢٠	٢٠٠٦٤	المجموع

* وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الكويت.

ويكون ربط المساعدة لمستحقيها كما هو مبين بالجدول الآتي*

م	الأسرة	مبلغ المساعد بعد الزيادة
١	الفرد الأول	٢٧٧٠ د.ك
٢	الفرد الثاني	٩٥ د.ك
٣	طالب جامعة	٧٥ د.ك
٤	المعوق دون ١٨ عاما	٧٥ د.ك
٥	طالب الثانوي أو المعاهد الخاصة	٥٠ د.ك
٦	طالب المتوسط	٥٠ د.ك
٧	طالب الابتدائي	٥٠ د.ك

* وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الكويت.

كما توجد بالكويت جمعيات خيرية تقدم المساعدات والاحتياجات الاجتماعية والتي تقدم لها الدولة المساعدات المالية منها:

- جمعية الهلال الأحمر قدمت لها الدولة عام ٢٠٠١ / ١٠٠,٠٠٠ دينار.
- الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين قدمت لها الدولة عام ٢٠٠١ / ١٠٠,٠٠٠ دينار.
- جمعية المكفوفين قدمت لها الدولة عام ٢٠٠١ / ١٢٠,٠٠٠ دينار.
- جمعية النجاة الخيرية قدمت لها الدولة ١٢٠٠٠
- جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية قدمت لها الدولة عام ٢٠٠١ / ١٢٠٠٠ دينار.
- مركز تقديم وتعليم الطفل ٤٢٠٠٠ دينار.
- الجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي.
- جمعية العون المباشر.
- الجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة.

كل هذه الجمعيات ومراكز تقديم وتعليم الطفل تقدم للأسر الكويتية المحتاجة المساعدات والخدمات التي تخفف من فقرهم وحاجاتهم. ولم تقتصر جهود الدولة في الكويت على المساعدة المالية لمكافحة الفقر بل عملت على توظيف العمالة الوطنية حيث إنها قامت من أجل تحقيق ذلك بما يلي:

- ١- صدرت القوانين والقرارات التي تنظم مكاتب استقدام العمالة.
- ٢- وضعت البرامج التعليمية والتدريبية لإحلال العمالة المواطنة محل الوافدة.

٣- الاستمرار في متابعة التقدم الحاصل في إشغال الوظائف من المواطنين ودراسة حول توظيف الأيدي العاملة المواطنة وتيسير انتقالها بين دول مجلس التعاون⁽⁵⁴⁾.

وإلى جانب الجهود المبذولة من قبل الدولة والمؤسسات الأهلية التطوعية لمكافحة الفقر. فهناك دور مهم جداً يعمل به الجميع من الدولة والأهالي وهو دور مفروض على الأمة كلها من قبل رب العالمين ألا وهو دور الزكاة. والزكاة فرضها الله سبحانه وتعالى على الأموال وهي ليست منة من المعطي بل هي حق معلوم لفئات محددة من المجتمع وهي ركن من أركان الإسلام وعمود من أعمدة الدين يقاتل مانعها ويكفر جاحدها قال تعالى (ولينصرنا الله من ينصره إن الله لقوي عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة...) ٤١ الحج. وقال تعالى: (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم)⁽⁵⁵⁾. وقال تعالى: (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)⁽⁵⁶⁾.

فعلى من عليه زكاته أن يؤديها وعلى ولي الأمر أن يوصلها لمستحقيها وهم الفئات المعروفة ومحددة في الآية الكريمة قال الله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها...) ⁽⁵⁷⁾.

وللزكاة دور في التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر لذا كان للكويت الريادة في العالم العربي والإسلامي فيما يتعلق بالتطبيق المعاصر

(٥٤) إعداد محمد بن جاسم الغنيم، جامعة البحرين، ١٩٩٩، ص ١٥.

(٥٥) سورة الذاريات: الآية ١٩.

(٥٦) سورة المعارج: الآيتان ٤٢، ٢٥.

(٥٧) سورة التوبة: الآية ٦٠.

لآلية إدارة الزكاة إيراداً معرفياً، حيث إن لإدارة الزكاة في الكويت هيئة مستقلة تسمى بيت الزكاة، أنشئ وفقاً للقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٢م يدير شؤون بيت الزكاة مجلس برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويتكون أعضاء مجلس الإدارة من ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة كالأوقاف والشؤون الاجتماعية إضافة إلى ستة أعضاء آخرين كويتين يمثلون علماء واقتصاديين ممن ليس لهم وظائف عامة. ويختص المجلس برسم السياسات العامة ووضع اللوائح والنظم المسيرة لعمله وتحديد أولويات ومقدار الصرف من أموال الزكاة وقد أظهر بيت الزكاة دور الزكاة والوقف في محاربة الفقر والبطالة⁽⁵⁸⁾.

وقد أظهر بيت الزكاة الكويتي تقدماً كبيراً في تطوير الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة حيث اعتمد بيت الزكاة على تقديم برامج وأساليبه في توزيع الزكاة على مصارفها وطبق برامج جديدة لمحاربة الفقر وتطبيق هذه البرامج والإجراءات بدعم الحكومة وتشجيعها وتفاعل ومشاركة الجهد الشعبي⁽⁵⁹⁾. يقدم بيت الزكاة برنامج المساعدات لكثير من الفئات وفي مقدمتها الأرمال والأيتام وأصحاب الدخل المحدود والعاطلون عن العمل والمدينون لمصلحة خاصة وتقديم المساعدات الاجتماعية وفقاً للأساليب التالية: المساعدات الشهرية للأيتام والأرمال والمطلقات والشيوخ والعجزة والمرضى والطلبة الفقراء. المساعدات المصنوعة وهي مساعدات مؤقتة لطلاب العلم وتسديد الديون وتعويض الحرائق والعلاج ويقدم بيت الزكاة عدداً من البرامج

(٥٨) محمد الأفندي، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١، ص ٣٠.

(٥٩) مصدر سابق، ص ٣١.

الخاصة قبل مشروع كافل اليتيم ودعم المساجد والمراكز الصحية الطبية ومشروعات لموائد تخدم الغذاء وولائم الإفطار⁽⁶⁰⁾.

وتعد التجربة الكويتية في مجال إدارة الزكاة إيراداً ومصرفاً تجربة مميزة ومتقدمة وأعطيت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للزكاة دفعة قوية عززت من دورها في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية واكتسبت مصداقية وثقة الناس والمتعاملين معها.

(٧) الجمهورية اليمنية:

١- الجهود المبذولة لمكافحة الفقر:

الواقع أن اليمن تعتبر من الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض وليس لديها إنتاج نفطي عالي وما ينتج منه فهو محدود لا يمكن أن يقارن مع دول الخليج ولذا فإن الجهود في مكافحة الفقر كذلك محدودة ذلك أن اليمن ليست لديه قاعدة للإنتاج وتنتج لشح الموارد وعدم استخدامها بطرق مثلى، مما أدى إلى انتشار حدة الفقر.

كما أن المجتمع اليمني تغلب عليه السمة الريفية كنموذج واضح للخلل القائم بين كافة السياسات القطاعية، فهو مجتمع ريفي تبلغ نسبة سكانه من الريفيين بنسبة ٥٠,٣% من إجمالي عدد السكان⁽⁶¹⁾.

على الرغم من وجود صناديق محددة تقدم سياسات محددة لمواجهة الفقر وهذه الصناديق تتدرج في إطار شبكة الأمان الاجتماعي وقد

(٦٠) مصدر سابق، ص ٣١.

(61) السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، ص ٥٤.

انشئت لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء والمعدمين في المجتمع.

٢- إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية:

وقد أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية ١٩٩٦ بهدف مساعدة الفقراء مالياً وعينياً وهو من مكونات شبكة الأمان الاجتماعي. كما يوجد الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولقد أشرنا في مقدمة هذا الفصل عن أهداف الصناديق والفئات الموجهة لها خدماتها⁽⁶²⁾.

٣- طابع الفقر في اليمن:

يأخذ الفقر في اليمن طابعاً ريفياً وأن المجتمع اليمني مازال ريفياً إلى حد كبير رغم النمو المستمر لظاهرة التحضر. ويحتضن الريف اليمني حوالي ٨٣% من الفقراء و٨٧% من الذين يعانون من فقر الغذاء في حين يقطن فيه ما يقارب ثلاثة أرباع السكان في عام ١٩٨٨م (٥١) استراتيجية التخفيف من الفقر. ويعتبر الفقر في اليمن نتاج جملة من العوامل الطبيعية والبشرية والسياسية المحلية والعوامل الخارجية التي تتضافر مجتمعة لتخلق بيئة مدنية لانتشار الفقر وزيادة حدته⁽⁶³⁾.

ومن أجل مواجهة الأوضاع والآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء والمعدمين في المجتمع تم إنشاء لمواجهة هذه الأوضاع صندوق الرعاية الاجتماعية في إطار شبكة

(62) صندوق الرعاية الاجتماعية ٤/٣.

(63) استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

الأمان الاجتماعي. هذا أحد المكونات الهامة لسياسة الدولة الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الاجتماعية متدنية/ معدمة ويتولى وظيفة تقديم المساعدات النقدية بصورة دائمة/ مؤمنة لفئات اجتماعية معينة حددها القانون.

ومكونات شبكة الأمان الاجتماعي بالإضافة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية هي:

- ١- الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ٢- مشروع الأشغال العامة.
- ٣- برنامج مكافحة الفقر.
- ٤- البرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع.
- ٥- صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي.
- ٦- البرنامج الوطني للحد من الفقر وتوفير فرص العمل.

كما قامت الجمهورية اليمنية بإعداد استراتيجيات التخفيض من الفقر بغرض التحكم في نطاق الفقر وحدته، وارتكزت هذه الاستراتيجية للأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م على المحاور التالية:

- ١- النمو الاقتصادي.
- ٢- تنمية الموارد البشرية.
- ٣- تحسين البنية التحتية.
- ٤- توفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية بالإضافة إلى الحكم الجيد والإدارة والمشاركة والتعاون وأيضاً تشجيع وإنشاء وتأسيس منظمات المجتمع المدني ونشرها في مختلف محافظات الجمهورية حيث يعمل عدد لا بأس به في مكافحة الفقر.

٤ - الخصائص الجغرافية التي يعمل في نطاقها الصندوق:

ومن الخصائص الجغرافية التي يعمل في نطاقها شبكة الأمان الاجتماعي فهي تصل إلى الجبال والسهول والصحاري والجزر كما تصل إلى مناطق غير مدرجة الإحصائيات, كما تصل إلى التجمعات السكانية المتناثرة ومتباعدة المسافات والتي يصعب الوصول إلى الكثير منها.

خامساً - مكافحة الفقر في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني:

اتضح لنا من الفصل السابق أن سياسات دول مجلس التعاون واليمن تقوم على الإهتمام بتنمية شاملة تهتم بتحقيق أكبر قدر من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للمواطن. وأن مسألة مكافحة الفقر واقتلعه من جذوره تعد من أهم مسؤوليات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والأهلية وليس فقط مسؤولية الدولة.

لكن ورغم هذه السياسات, إلا أن هناك فئات اجتماعية تعاني نسبياً من الفقر والفاقة في دول مثل دول مجلس التعاون, التي عرفت بمعدلات عالية من الدخل الوطني بسبب عائدات النفط وبقلة حجم السكان, مما يجعلنا نتساءل عن ماهية الدخل الذي يكفل حياة اجتماعية اقتصادية "محترمة" أو "مقبولة" للمواطن في دول مجلس التعاون؟

ورغم أن هذا السؤال أساسي إلا أن الإجابة تحتاج إلى مزيد من التأمل والتفكير, إذ لا يمكن تحديد دخل معين يكفل حداً أدنى لحياة

اجتماعية واقتصادية مقبولة, إذ يختلف الإنفاق ومستوى المعيشة من فرد إلى فرد آخر ومن أسرة إلى أسرة أخرى, ولا يمكن اعتبار تحديد دولار كدخل للفرد في اليوم مقبولا في هذه الدول أو حتى دولارين. لذى ربما كان من الضروري من أجل وضع الأمور في سياقها الإقتصادي المناسب, أولاً معرفة التغيير الذي طرأ على الإنفاق بالنسبة للفرد والأسرة بشكل عام حتى يتسنى لنا مقارنة الإجابة على السؤال المطروح أعلاه بقدر أكثر من الدراية والحنكة. وبدراسة مراحل التنمية المخططة التي مر بها المجتمع ربما تمكنا من التعرف على مستوى المعيشة وأسلوب الحياة (وبالذات الإستهلاك) ومن ثم تقدير إحتياجات الفرد والأسرة.

ولتوضيح ما نرمي إليه لناخذ المملكة العربية السعودية كنموذج. إذ تعد مرحلة التنمية المخططة من أهم المراحل التي مر بها المجتمع السعودي في مسار تنميته وتحديثه, إذ أن مفهوم التنمية بمفهومها الشامل في السعودية ودور الحكومة المباشر والموجه لعملية التنمية يسير من خلال خطط التنمية الطموحة التي هدفت منذ بدايتها عام ١٩٧٠م ومايزال المجتمع يسير في خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م) إلى التركيز على الإستثمار في بناء الإنسان والأرض, حتى إن هذه الخطط إستطاعت أن تحول المجتمع من مجتمع تقليدي ذو بنية بسيطة إلى مجتمع حضري قادر على مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحول إليها المجتمع وبالذات مدنه الرئيسية وبلداته ومراكزه القروية. وتتضح صورة التغيرات والتحويلات الهيكلية التي تم إنجازها من خلال معرفة حجم الإستثمارات التي وجهت إلى قطاع التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية وتطورهما, وهذا يعد مؤشراً حقيقياً يعكس أهمية التنمية الاجتماعية وأولويتها من ناحية, كما يعكس أهمية الإستثمار في العنصر البشري الذي يعول عليه كثيراً في زيادة وتطور المستوى الإنتاجي للفرد والمجتمع, ومن ثم تحسين ظروف المواطن والرفع من مستوى معيشته من ناحية أخرى. بطبيعة الحال تحقيق ذلك يعني وبشكل مباشر, العمل على مواجهة مشكلات الفقر.

١- خطط التنمية وإسهاماتها في إحداث التغييرات:

ويمكننا القول بأن خطط التنمية المتعاقبة قد أسهمت في إحداث تغييرات كبيرة في البناء الاجتماعي وكذلك حققت تطورات ملموسة في قطاعات الرعاية الاجتماعية المختلفة (على سبيل المثال تغييرات جوهرية في التعليم والصحة والبنية التحتية وقطاع الخدمات الاجتماعية وتطور المدن وزيادة معدلات السكن في المدن وتقديم فرص العمل والحراك الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع، بل وظهور منظومة جديدة من المهن والأعمال خالقة بذلك حيوات مهنية جديدة لقطاع واسع من أبناء المجتمع). وأصبحت الدولة المشغل الرئيسي لأفراد المجتمع في قطاعاتها المختلفة مما ولد قدرات ومهارات جديدة عملت على تطوير كفاءة المواطنين، ويلعب في هذه المرحلة القطاع الخاص أدواراً مهمة في تقديم فرص العمل والتدريب والتأهيل، وإن كانت لا تزال في مراحلها الأولى، إلا أنها واعدة وبشكل قوي لمستقبل أفضل⁽⁶⁴⁾.

٢- نتائج التغييرات والتحولات لخطط التنمية:

لقد كان من نتاج هذه التغييرات والتحولات الناجمة عن تراكم منجزات خطط التنمية تحولات عميقة لعل من أبرزها بعض مظاهر التغير والتطور الاجتماعي، فلقد أشار التقرير السكاني للأمم المتحدة، على سبيل المثال، إلى زيادة معدلات توقعات الحياة للفرد السعودي، فارتفع متوسط العمر من (٦٧,٦) عاماً إلى (٦٩,٢) عاماً في ١٩٩٥م، ثم إلى (٧٠,٥) عاماً في ٢٠٠٠م، ويتوقع أن يرتفع معدل

(64) عبدالعزيز الغريب: مجلة المستقبل العربي. العدد (١١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥م، ص (٥٠-٤٨).

سن العمر إلى (٧٢,٧) عاماً في ٢٠١٠م. ولقد حدد دليل التنمية البشرية في الوطن العربي مستوى الفقر البشري في السعودية, في سياق تحديده لهذا المؤشر في الدول العربية, موضحاً تحسناً في مستويات دخل الفرد السعودي بسبب الرخاء الاقتصادي الذي تعيشه البلاد, كما سنوضح ذلك لاحقاً.

ولقد اعتمد دليل التنمية البشرية في الوطن العربي على مؤشرات عدة لإحتساب مستوى الفقر البشري الدال على مستوى الحرمان المادي والمعنوي، عن طريق العناصر الرئيسية التالية:

١. مسألة البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكر.
 ٢. إنتشار المعرفة وأن لا يكون الإنسان معزولاً عن وسائل القراءة والاتصالات.
 ٣. العيش في مستوى معيشة لائق من حيث توفير الخدمات الاقتصادية بشكل عام.
- وقد جاء وضع الملامح الأساسية للفقر البشري ومستواه في السعودية, وفق هذا المؤشر, في مستوى جيد بالمقارنة مع الوضع العربي بشكل عام⁽⁶⁵⁾.

أما مستوى دخل الفرد السعودي فقد وصل عام ١٩٧٥م في حدود (٤٨٠٠ ريال)، وارتفع عام ١٩٧٩م بسبب زيادة عوائد النفط من حيث السعر والطلب العالمي عليه, إلى الضعف تقريباً إذ بلغ حوالي (٨٢٠٠ ريال). وحدد البنك الدولي متوسط دخل الفرد السعودي عام

(65) المصدر السابق: ص (٤٩-٥٠).

١٩٨٢م بـ (١٦,٠٠٠) دولار, وفاق هذا الدخل بعض الدول الصناعية وغالبية دول العالم النامية⁽⁶⁶⁾.

سادساً - اختلاف الدخل بين المواطن في دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية:

ونلاحظ من تقارير التنمية البشرية ومعدلات التوقعات العمرية ومعدل دخل الفرد من الناتج الحكومي أن السعودية تحتل مرتبة عالية كدولة نامية, بل أنها في بعض مقاييس الفقر تتفوق عن بعض الدول المتقدمة (قبل وبعد زيارة الملك عبدالله التاريخية للحي الشعبي في الرياض), كمعدلات الأسعار الحرارية من الغذاء للفرد الواحد, حيث جاء ترتيب السعودية في مرتبة عالية متقدمة قاربت بها المعدل العالمي لهذا المؤشر⁽⁶⁷⁾.

وإذا أردنا أن نحدد الدخل الذي يكفل حياة اجتماعية لمواطني دول مجلس التعاون واليمن عن مقارنة ميزانية إنفاق الأسرة فيها من واقع مسح موازنة الأسرة, ثم تحديد النسبة المخصصة من الإنفاق لأغراض الطعام والسكن, ونظراً إلى أن هذه النسبة تختلف باختلاف فئة الإنفاق, وأنه طبقاً لقانون أنجل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على الطعام والشراب تتجه للانخفاض كلما اتجه الدخل للارتفاع. فقد تم إختيار النسبة لأدنى فئة دخل في المجتمع والتي اعتبرت هي الفئة الفقيرة. والخطوة التالية تمثلت في ضرب مقلوب هذه النسبة في قيمة الإنفاق الضروري على الطعام والشراب, من أجل تحديد الحد الأدنى من الدخل للفرد المخصص لكل أغراض الإستهلاك الرئيسية (من غذاء وسكن

(66) المصدر السابق: ص (٢٨-٥٠).

(67) المصدر السابق: ص (٥٠).

ومواصلات وملابس وبعض الخدمات الشخصية والاجتماعية (الضرورية). وبعد تحديد الحد الأدنى من إنفاق الفرد اليومي على الحاجات الأساسية ثم تم تحديد مستوى الإنفاق الشهري للفرد. ومن واقع بيانات مسوحات موازنة الأسرة تم التوصل إلى حجم الأسرة لكل من المواطنين وغير المواطنين في هذه الدول، وذلك للتباين الكبير في التركيب الديمغرافي لهاتين المجموعتين من السكان وللقطر الواحد فإن حجم الأسرة وتركيبها العمري قد اختلف بمرور السنين وذلك للتغيرات التي طرأت على أنماط الأسرة الممتدة في هذه المجتمعات.

وإذا انتقلنا إلى نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بشكل عام نجده يصل إلى (٢١٨٢) دولاراً عام ١٩٩٨م مع مورد النفط، أما نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي بدون النفط فبلغ (١٨٤١) دولاراً للعام نفسه⁽⁶⁸⁾.

في ظل ما سبق ذكره وكذلك ما تولد من تحولات في سياسات معظم دول مجلس التعاون من شفافية وعزم على مواجهة مشكلات تفشي الفقر في بعض الفئات الاجتماعية وما ترتب على زيارة الملك عبد الله لبعض الأحياء الفقيرة، كان من الضروري بلورة رؤى ومن ثم برامج وخطط جديدة، تتعدى الجهود التقليدية والمؤسسات العاملة في مجال تحسين أوضاع هذه الفئات الاجتماعية. وكما أوضحنا في الفصول السابقة نوعية وفلسفات المؤسسات والبرامج المصممة لمكافحة الفقر والحد من آثاره، سنقوم في الصفحات القادمة بعرض البرامج والإنجازات التي تحققت في هذا الخصوص في المجال الرسمي والأهلي والمدني.

(68) المملكة العربية السعودية: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الجهود المبذولة لمعالجة الفقر، نظرة تقييمية، ص (٨٨).

سابعاً - الهياكل العاملة في مواجهة الفقر في دول مجلس التعاون واليمن:

تقدم كافة دول مجلس التعاون وكذلك اليمن مساعدات مالية للشرائح الاجتماعية التي تعاني من فقر وعوز، وتنص دساتير هذه الدول جميعها على ضرورة تقديم هذه المساعدات فيما يعرف بإعانات الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى تقديم شبكة من الخدمات الخاصة من دعم للمواد التموينية الضرورية أو المساهمة في دعم التعاونيات ومراكز التنمية الاجتماعية ودعم الجمعيات الخيرية والنسائية التي تعتني باحتياجات هذه الفئات المحرومة.

لكن بالإضافة لكل هذه الجهود بدأت تظهر في الأفق أفكار ورؤى جديدة تعمل على ربط عمليات دعم ومساعدات الفئات الفقيرة بخطط التنمية وضمان استدامتها، وإعتبار ذلك جزءاً مهماً من عمليات الإستثمار في العملية التنموية، وكذلك التأكيد على أهمية ربط هذه التطورات التنموية بمسائل حقوق الإنسان. ولتوضيح أبرز الإنجازات في هذا الأمر، سنعرض أولاً ما قدمته دول مجلس التعاون واليمن تقليدياً لمواجهة الفقر ومساعدة المحتاجين فعلاً، وبعدها نتناول الآفاق الجديدة في هذه الجهود في إطار ما أشرنا إليه من تنمية مستدامة، بعدها سنقدم أيضاً ما تقوم به المؤسسات الخيرية الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

(١) المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الفقر:

بلغت قيمة المساعدات الاجتماعية التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٤م حوالي (٦٥٧,٩٤٩,٣٤٤) درهماً إماراتياً، إستفادت منها (٣٣٨٩٤) حالة، بلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات ما يقرب من (٧٠,٠٠٠) فرد. وتختلف أسباب تقديم المساعدات, ويوضح الجدول (٢٤) أنواع المساعدات وعدد الحالات المستفيدة وحجم ما أنفق ومتوسط هذه المساعدات سنوياً لكل حالة.

الجدول (٢٤)
متوسط مقدار المساعدات الاجتماعية سنوياً حسب الفئات
خلال عام ٢٠٠٤م (بالدرهم)

الحالة	عدد الحالات	المبلغ	متوسط المساعدات السنوية للحالة
شيخوخة	١٠٣٥٣	٢٣٤,٧٦٤,٩٠٠	٢٢٦٧٦
بنات غير متزوجات	١٢٢٦	١٨,٣٩٠,٠٠٠	١٥٠٠٠
ترمل	٣٠٨٩	٧٤,٨١٧,٠٠٠	٢٤٢٤٤
طلاق	٥٦٤٩	٨٨,٣٦٣,٥٠٠	١٥٦٤٢

هجران	٣٧٥	٦,٥٠٧,٠٠٠	١٧٣٥٢
زوجة غير مواطن	١١٧٠	٢٢,٠٦٧,٠٠٠	١٨٨٦٤
تيتيم	١٥٠٢	٢٨,٠٣٦,١٠٠	١٨٦٦٦
عجز صحي	٣٢٠٠	٧٩,٣٧٥,٥٠٠	٢٤٨٠٥
عجز مادي	٤٦٠٨	٥٦,١٦٣,٣٤٤	١٢١٨٨
طلبة متزوجون	١٤٦	٣,٦٠٠,٥٠٠	٢٤٦٦١
أسرة مسجون	٤٠٨	١١,٩٨١,٥٠٠	٢٩٣٦٦
مجهول الوالدين	١٠٧	١,٦٠٥,٠٠٠	١٥٠٠٠
معاقون	٢٠٥٤	٣١,٨٨٥,٥٠٠	١٥٥٢٤
استثناءات	١٠	٣٨٨,٥٠٠	٣٨٨٥٠
المجموع	٣٣٨٩٤	٦٥٧,٩٤٩,٣٤٤	١٩٤١٢

ويتضح من نوعية المساعدات أن دولة الإمارات العربية المتحدة عملت على تفصيل فئات المساعدات وما يرصد لها من مبالغ بحسب إحتياجات المواطن فيها, إذ قد تبدو بعض فئات المساعدة خاصة بالمجتمع الإماراتي, مثل أن تكون المواطنة الإماراتية متزوجة من غير مواطن وأن تكون في حاجة لمساعدة, وتعد الالتفاتة للأسر التي فقدت عائلها كأن يكون مسجوناً أو في حالة ترميل أو طلاق أو هجران أو يتم نحو ذلك, وتقسيم فئات المساعدة بالإضافة إلى ذلك يوضح أن المساعدات الاجتماعية مقدمة بحسب ظروف المستفيدين مما يعني أنها تشكل نوعاً من الاستثمار وإعطاء الفرصة للمواطن لتغيير حياته وحياة أسرته⁽⁶⁹⁾.

(69) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحة الفقر في دول مجلس التعاون. ٢٠٠٥م، ص (٤)

ولا تقتصر جهود ومساعدات الدولة على المساعدات الاجتماعية النقدية وإنما تقوم وزارات أخرى بتقديم مساعدات مهمة في عملية الإسكان، فلقد وزعت وزارة الأشغال العامة والإسكان حوالي (٤٠) ألف وحدة سكنية حتى عام ١٩٩٩م وقدمت حوالي (١١٨٥٠) مساعدة مالية للمواطنين لإجراء إصلاحات وتوسيعات في منازلهم⁽⁷⁰⁾. ولقد بلغت عدد الوحدات السكنية التي وزعتها دائرة الأشغال العامة في أبو ظبي على المواطنين (١٣٤) ألف وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٤م. وأنفق مجلس الإعمار في دبي منذ إنشائه وحتى عام ١٩٩٩م أكثر من مليار و(٣٢٨) مليون درهم إماراتي لإنجاز مشاريع سكنية للمواطنين. وأنفقت حكومة الشارقة مبلغ (٤٤٦٤) مليون درهم على مشاريع الإسكان الشعبي وتم إنجاز آلاف المساكن وتسليمها للمواطنين، كما تمنح حكومة الشارقة بعض المساكن للأرامل وكبار السن لتأجيرها وتوفير متطلباتهم المعيشية من ريع تلك المباني.

ولقد إنطلق عام ١٩٩٩م برنامج الشيخ زايد للإسكان، والذي خصص له مبلغ (٦٤٠) مليون درهم سنوياً. ويتولى هذا المشروع توفير المساعدة للمواطنين (لأسيما الشباب) لبناء مساكن خاصة وذلك في حدود تقديم (٤٠٠ ألف درهم) للأسرة الواحدة كالمساعدة على إتمام البناء وهو يوازي ما تقدمه الحكومة السعودية فيما يعرف بقرض الصندوق العقاري⁽⁷¹⁾.

ولا تقتصر المساعدات الحكومية على توفير المسكن اللائق، فهذا صندوق الزواج يقدم ومنذ عام ١٩٩٠م منحاً للشباب الراغبين في

(70) المصدر السابق: ص (٤).

(71) المصدر السابق: ص (٥).

الزواج تبلغ (٧٠٠٠) درهم للزوجين من المواطنين ولقد بلغت تلك المنح ما يزيد على (٢٧٠) مليون درهم سنوياً. وفكرة صندوق الزواج لا تعد فقط مساعدة للمحتاجين وإنما هي وبشكل مباشر نوع من عوامل التحفيز على إقبال الشباب على الزواج من ثم زيادة السكان في دولة تفتقر لقاعدة سكانية موطنية، وهذه المنح هي وسيلة "ذكية" وعملية للإستثمار في مستقبل الدولة والعمل على إستخدام المنح والمساعدات الحكومية من أجل تحقيق أهداف مستقبلية مهمة⁽⁷²⁾.

ويتضح من الجدول (25) أعداد المستفيدين من خدمات الصندوق منذ بداية تأسيسه حتى نهاية ١٩٩٧ وكذلك مقدار ما صرف من دراهم للمستفيدين.

الجدول (25)

إحصائية بعدد المستفيدين وحجم المساعدة المقدمة من صندوق الزواج منذ تأسيسه حتى نهاية عام ١٩٩٧م

الإمارة	١٩٩٣م	١٩٩٤م	١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	المجموع
أبو ظبي	٣٩٧	٣١٨	٥١٤	٥٩٢	٧٢٢	٢٥٤٣
دبي	٣٥٣	٤١٠	٤٨٥	٥٩٧	٦٠٩	٢٤٥٦
الشارقة	٤٢٢	٥٢٠	٤٩٩	٦٤٠	٦٢٧	٢٧٠٨
رأس الخيمة	٢٠١	٣٩٠	٤٥٦	٤٨٠	٥٣٨	١٩٦٥
عجمان	١٧٢	١٢٠	١٦٦	١١٥	١٥٣	٧٢٦
أم القيوين	٨٠	٥٢	٨٥	٦٤	٦٨	٤٣٩
الفجيرة	١٥٨	١٣٢	٢٣١	٢٢٥	٢١٦	٩٦١

(72) المصدر السابق: ص (٦).

العين	٢١٩	٤٢٠	٤٥٥	٥٤٩	٥٦٠	٢٢٠٣
المنطقة الغربية	٣٤	٤٨	٩٦	٩٠	٩٣	٣٦٠
المجموع	٢٠٣٦	٢٤١٠	٢٩٨٧	٣٣٥٢	٣٤٨٧	١٤٢٧٢
المنصرف بالمليون درهم	١٢٣٩٧	١٧٩٣٧	١٩٥٠٧	٢٤٤٢٧	١٧١٣٦	٩١٤٠٣

وكما هو واضح هناك إقبال على الاستفادة من خدمات الصندوق وفي كافة الإمارات، مايزال الصندوق يلعب أدواراً إصلاحية مهمة في تعزيز وتقوية الأواصر الأسرية من خلال الدراسات والبحوث والورش التوعوية للشباب المقبلين على الزواج، وتقديم الإستشارات والخدمات من أجل إستمرارية وتقوية الحياة الأسرية، وجميع هذه الجهود تعد إسهامات في غاية الأهمية لعملية الإستثمار في تنمية المجتمع، إذ أن تعزيز قيام أسرة متماسكة ومستقرة وسعيدة ولا تعاني من فاقة وعوز أو تتحمل أعباء ديون من أجل إقامة بيت الزوجية، يعد إسهاماً مباشراً في توجيه طاقات الشباب والتسريع من إندماجهم في الحياة العملية والعامة.

ولقد تبنى الصندوق إقامة مهرجانات زواج جماعي يساعد في تحمل الكثير من أعباءه المالية من ناحية، وتشرك القطاع الخاص وبعض المؤسسات الخيرية في المساهمة في تأثيث بيت الزوجية وتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة المالية التي من شأنها أن تجعل الحياة الزوجية ميسرة، ومن ثم تسهم في توجيه طاقات الشباب نحو البناء والخير بدلاً من الإنخراط بسبب الكبت أو الشعور باليأس من تحقيق الضروريات لأمر قد تؤدي بهم إلى الإنحراف.

ومن قوانين تقديم هذه القروض أن تعطى فقط عندما يكون الزواج من مواطنة مما يدعم زواج المواطنين وتقليل إحتتمالات الزواج من أجنيات، وهذا موضوع غاية في الأهمية في بعض الدول الخليجية.

ويظهر أن مسألة تقديم المساعدات لراغبي الزواج أمر واسع الانتشار في العديد من دول مجلس التعاون, وهناك مشاريع تقوم بها مؤسسات أهلية خيرية في المملكة العربية السعودية, لكن تبقى فكرة صندوق الزواج الإماراتية فكرة رائدة تستحق الإشادة.

بالإضافة إلى كل ذلك، تقدم الدولة أنواعاً من القروض والمساعدات النقدية في حدود (٥٠٠) ألف درهم للشباب الراغبين في إفتتاح مشاريع خاصة، وهذا أيضاً يشبه فكرة صندوق التسليف السعودي, ومن شأن أمثال هذه الألوان من المساعدات النقدية أن تسهم في التأسيس لقاعدة مالية من شأنها أن تجتذب طاقات وفعاليات الشباب نحو الصناعة ودخول عالم المال والأعمال من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة، مما يمكن الشباب من المشاركة الجادة والفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد⁽⁷³⁾.

بالإضافة إلى ذلك ترعى الدولة عدداً من الجمعيات الأهلية التي تعمل على مساعدة الفقراء والمعوزين, ويبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال (١٠٨) جمعية منها (١١) جمعية تعمل في مجال الخدمات الإنسانية و(١٥) جمعية تعمل في مجال الخدمات العامة والثقافة. وتقدم دولة الإمارات دعماً سنوياً يبلغ (٦,٥) مليون درهم, ولقد قاربت ميزانية هذه الجمعيات حوالي (٣٠٠) مليون درهم عام ٢٠٠٢م وهناك بالإضافة إلى ذلك عدد من الجمعيات الخيرية التي تدعمها دواوين أصحاب السمو حكام الإمارات أو من طرف بعض الدوائر الحكومية المحلية, ويبلغ عدد هذه الجمعيات (١١) جمعية.

(73) المصدر السابق: ص (٦).

وفي مقدمة هذه الجمعيات مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الإنسانية التي تم تأسيسها عام ١٩٩٢م برأس مال قدره مليار دولار⁽⁷⁴⁾.

ويوضح هذا المختصر عن مدى تنوع المساعدات الحكومية في محاولة إخراج المواطن الإماراتي من ربقة الفقر والعوز، والإستثمار في تأهيله وإعداده حتى يصبح مواطناً قادر على المساهمة في تنمية ورقى الوطن.

(٢) المساعدات التي تقدمها مملكة البحرين لمكافحة الفقر:

تقدم مملكة البحرين مساعدات اجتماعية نقدية بحسب حجم أفراد الأسرة وحاجتها، ويوضح الجدول (٢٦) أعداد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية بحسب حجم الأسرة لعام ٢٠٠٤م، ومن الجدول (٢٥) يتضح لنا أن الأسر الفقيرة ذات الأفراد ما بين (٧ - ٨) أفراد أو أكثر تحصل على مساعدات⁽⁷⁵⁾.

الجدول (26)

عدد المستلمين للمساعدات الاجتماعية حسب حجم الأسرة لعام ٢٠٠٤م في مملكة البحرين

حجم الأسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
عدد المستلمين	٨٨	٦٠٨	٢٠٦	١١٠٧	٣١٢	٤٧	١٠٧٥	٤٨٧٦
٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	غير معروف
٦٨	٦٦١	١٤١١	١٢	١	٢	٢٠١	٤	١٠٧

(74) المصدر السابق: ص (٧).

(75) مركز البحرين للدراسات والبحوث: تقييم دور المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للفرد، ص (٢٧).

ويوضح الجدول (٢٧) إجمالي المستفيدين والمبالغ المصروفة لهم بالدينار البحريني حسب فئات الصرف لشهر مايو عام ٢٠٠٤م.

الجدول (٢٧)
إجمالي المستفيدين وإجمالي المبالغ المصروفة بالدينار البحريني حسب فئات الصرف لشهر مايو ٢٠٠٤م

	٢٣	٢٨	٣٣	٣٨	٤٣	٤٨	المجموع
إجمالي عدد المستفيدين	٥٨٢٦	١٩٢٨	١٠٥١	٧٠٨	٥٠٤	٧٧٩	١٠٧٩٦
إجمالي المبالغ المصروفة بالدينار البحريني	٢٦٧,٩٩٦	١٠٧,٩٦٨	٦٩,٣٦٦	٥٣,٨٠٨	٤٣,٣٤٤	٧٤,٧٨٤	٦١٧,٢٦٦

ويتضح من الجدول (٢٨) أن الفئة التي تحصل على (٢٣) ديناراً بحرانياً شهرياً هي أكثر هذه الفئات، لكن تحصل الفئات الأخرى (بحسب عدد أفراد الأسرة وربما حاجتها) على مبالغ أعلى تصل إلى (٤٨) ديناراً شهرياً. وتتنوع نوعية المساعدة التي تقدم من أجل هذه المخصصات. ويتضح من الجدول (٢٧) أن أنواع المساعدة تتراوح ما بين عجز عن العمل أو الشيخوخة إلى المرض والترمّل

والطلاق واليتم أو سجن العائل أو الفقر بشكل عام. وتدور كافة أنواع المساعدات حول شكل من أشكال الفقر والحاجة والعوز⁽⁷⁶⁾.

الجدول (٢٨)
قيمة المساعدات الحكومية وعدد الأسر والأفراد المستفيدة حسب سبب المساعدة لعام ٢٠٠٦ م بمملكة البحرين

سبب المساعدة	عدد الأسرة	عدد الأفراد	قيمة المساعدة بالدينار البحريني
العجز عن العمل	١٣٤	٣٣٢	١٦٥٩٣١٠
الشيخوخة	٤٣١٨	٨٥٢٠	٤١٩٨١٧٢
المرض	٩٣٧	٢١٠٢	٩٥٨٢٤٢
الطلاق	١٥١٤	٢١٠٩	١٢٧٥١٧٢
الترمل	٩١٣٢	١٦٤٩	١٠٠١٥٢٠
اليتم	٨٠	١٣٩	٦٦٩٢٠
الفقر	١٤٩٩	٣٩٦٥	١٧٣٦٣٢٨
سجن العائل	٧٠	٢٠٥	٨٥٢٨٥
المجموع	٩٧٤٧	١٩٠١٦	٩٤٨٧٥٧٠

وتقدم الإحصاءات الرسمية تفاصيل ما تقدمه مملكة البحرين من مساعدات في السنوات الماضية، وتوضح كذلك آليات وأعداد المستفيدين وكم منهم من خفضت مبالغ المساعدات عنهم أو حتى إيقافها عنهم بسبب تمكنهم من الإعتماد على أنفسهم، أو أن هذه المساعدات مكنتهم من مواجهة حالة الفقر والعوز⁽⁷⁷⁾. وهذه المراجعة الدائمة والمستمرة قد تمكن القائمين على شؤون تقديم هذه

(76) المصدر السابق: ص (٢٩).

(77) المصدر السابق.

المساعدات النقدية من معرفة آثارها الاجتماعية والاقتصادية في حياة من يستلمون هذه المساعدات، ومن ثم تغيير أوضاعهم وتحسين أحوالهم المعيشية التي دفعتهم في المقام الأول للحصول على هذه المساعدات.

(٣) المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية لمكافحة الفقر:

١- الضمان الاجتماعي:

شهدت معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي مراجعات وتطورات متتالية حيث صدر الأمر الملكي الكريم رقم (٢٢٧/١) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦ لضمان تلبية الإحتياجات المالية للمستفيدين وتعويض الزيادات التي طرأت على تكاليف المعيشة. فقد زاد المعاش السنوي للعائل من (٣٦٠ ريالاً) في السنة عام ١٩٦٢م إلى (٥٤٠٠ ريال) عام ٢٠٠٣م، كما زاد معاش الأسرة المكونة من سبعة أفراد من (١٥٤٠ ريالاً) إلى (١٦,٢٠٠ ريال) خلال نفس الفترة⁽⁷⁸⁾.

ويوضح الجدول (٢٩) فئات معاشات الضمان الاجتماعي حسب عدد أفراد الأسرة لعام ٢٠٠٣م.

الجدول (٢٩)

معاشات الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠٣ حسب أعداد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	الإستحقاق السنوي
١	٥٤٠٠ ريال سعودي

(78) المملكة العربية السعودية: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الجهود المبذولة لمعالجة الفقر، نظرة تقييمية، ص ٨٨.

٢	٧٢٠٠ ريال سعودي
٣	٩٠٠٠ ريال سعودي
٤	١٠٨٠٠ ريال سعودي
٥	١٢٦٠٠ ريال سعودي
٦	١٤٤٠٠ ريال سعودي
٧	١٦٢٠٠ ريال سعودي

ولقد بلغت قيمة ما تنفقه الدولة على الضمان الاجتماعي في خطة التنمية السادسة لمعاشات الضمان الاجتماعي (٣٨,٣٣٥,٧٨٣,٣٥٨) ريالاً ومساعدات الضمان الاجتماعي (٤,٢٣٧,٢٤٤,٧٧٣) ريالاً، أي أن إجمالي ما رصد من مبالغ من أجل الضمان الاجتماعي لفترة هذه الخطة الخماسية (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م) عبارة عن (٤٢,٥٧٣,٠٢٨,١٣١) ريالاً، وهذه مبالغ فلكية تدفعها الدولة من أجل تقديم مساعدات مالية مباشرة لمكافحة الفقر والحاجة عند بعض مواطني المملكة⁽⁷⁹⁾.

٢- بنك التسليف السعودي:

بالإضافة إلى المساعدات المباشرة، هناك قروض تقدمها الدولة أيضاً لمساعدة المواطنين لمواجهة احتياجاتهم الضرورية. ويعتبر بنك التسليف السعودي أحد أبرز مؤسسات الإقراض الحكومية والتي أنشأتها الدولة لدعم المواطنين وتمويل نشاطاتهم في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دوره في خدمة المواطنين من ذوي الدخل المحدود متمثلاً في منح

(79) عبدالعزيز الغريب: مجلة المستقبل العربي: مصدر سابق، ص (٥٤).

القروض الاجتماعية ورعاية المهنيين وسائقي سيارة الأجرة. ويعتبر الإقراض من أجل ترميم المساكن وإعادة تأهيلها والمساعدة في تكاليف الزواج ومتطلباته من أهم الأغراض التي استحوذت على قروض البنك، حيث بلغت حوالي ٩٨ % من إجمالي قيمة القروض التي قدمها البنك لجميع الأغراض.

وتتوافر خدمات البنك من خلال (٢٦) فرعاً موزعة على كل مناطق المملكة. ولقد قدم البنك منذ إنشائه وحتى عام ٢٠٠٣م عدد (٤٨٨,٩٤٩) قرضاً بقيمة إجمالية بلغت (٧,٩١٩,٦٣٨,٤٤٤) ريالاً، موزعة على قروض للزواج عددها (٢٩٢٢٤٣) قرضاً بقيمة (٤٣٦٠٧٠٠٥٩٠) ريالاً، وقروض لترميم المساكن بلغ عددها (١٨٧٩٣) قرضاً بقيمة (٣٢٦٠٨٢٧٥٩٠) ريالاً، وقروض أخرى بلغ عددها (٦٠٠٠) قرضاً بقيمة (١١٢٧١٤٧١٧) ريالاً، وكذلك قدم البنك قروضاً أسرية عددها (٨٩٩) قرضاً بقيمة (١٦٤٣٣٥٠٠) ريال. ولا تزال حكومة المملكة تتوسع في تقديم هذه القروض من أجل مساعدة المواطنين وإتاحة فرص حياة أفضل لهم^(٨٠).

٣- صندوق التنمية العقاري:

ونظراً لأن مشكلة الإسكان من المشكلات الأساسية التي يواجهها المواطن، فلقد حرصت الحكومة على مساعدته وحرصت على توفير المسكن اللائق حتى يتمتع بضمن الاستقرار، لذا أنشأ صندوق التنمية العقارية عام ١٩٧٤م، وفكرة الصندوق تقوم على أساس إعطاء المواطنين بمختلف فئاتهم قروضاً ميسرة طويلة

(٨٠) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الجهود المبذولة لمعالجة الفقر، نظرة تقييمية، الرياض: ص (١٠).

الأجل من دون فوائد لمساعدتهم في الحصول على سكن مناسب دون النظر إلى مستواهم الاقتصادي. ولقد دفعت (٦٥,٢٧٣,٠٠٠) ريال فيما بين ١٩٧٩ - ٢٠٠١م وذلك لدعم بناء (٥٨٣,٠٠٠) وحدة سكنية⁽⁸¹⁾.

وكما أوضحنا يقوم بنك التسليف السعودي بالإضافة إلى ذلك بتقديم المساعدات المالية للأسر الفقيرة في مجال تقديم إعانات لها، للقيام بترميم منازلها ولقد ساعد هذا كثيراً في مجال الإسكان الشعبي وتزايدت أعداد المستفيدين من هذه القروض حتى بلغت للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م (١١,١٥١) مستفيداً⁽⁸²⁾.

٤- دور القطاع الأهلي في مكافحة الفقر:

ولا تتوقف مساعدات الدولة على هذه الأنواع من المساعدات، إذ تعتمد الدولة أيضاً على تقديم العديد من المساعدات للجمعيات الخيرية المرتبطة مباشرة بوزارة الشؤون الاجتماعية. وتعد الجمعيات الخيرية من أقدم التدابير المجتمعية في المجتمع السعودي لمواجهة ظاهرة الفقر، فلقد أسست أول جمعية خيرية في مدينة الرياض عام ١٩٥٤م، ولقد بلغت أعداد الجمعيات الخيرية حتى عام ٢٠٠٣م (٢٥٦) جمعية حالياً موزعة على مختلف مناطق المملكة⁽⁸³⁾.

وتقدم الجمعيات الخيرية خدمات عديدة للفقراء والمعوزين منها مساعدات نقدية وعينية وطارئة وموسمية لفئات الشيوخ والعجزة

(81) الجهود المبذولة لمعالجة الفقر، نظرة تقييمية، مصدر سابق، ص (٩٢).

(82) المصدر السابق، ص (٨٣).

(٨٣) المصدر السابق، ص (٨٣).

والأرامل والأيتام والمطلقات والمرضى والمعسرين ممن تراكمت عليهم الديون وراغبي الزواج ويعانون من فقر مدقع، وأسر السجناء والمعوقين وخدمات الإيواء الطارئة، بالإضافة إلى برامج ثقافية وصحية وتعليمية من شأنها توعية ورفع مستوى وعي هذه الفئات الاجتماعية⁽⁸⁴⁾. ولقد بلغت أعداد الفقراء المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية ما بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م حوالي (١,١٥٧,٣٣٨) فقيراً. إلا أن الدراسات العلمية توضح تراجعاً في نمو مساعدات هذه الجمعيات بالمقارنة إلى ما كانت تقدمه في سنوات سابقة⁽⁸⁵⁾.

وكذلك يقوم صندوق الموارد البشرية بدور فعال حيث يقدم العطاء الخاص بتمويل هذا الصندوق لدعم راتب الموظف السعودي خلال العام الأول وذلك بصرف مكافأة للموظف المتدرب أثناء التدريب على الوظيفة التي سيقوم بالعمل عليها.

إلى جانب كل ذلك ففي المملكة العربية السعودية برامج جديدة تم استحداثها في وزارة الشؤون الاجتماعية بمشروع الإسكان الشعبي ومشاريع الأسر المنتجة ومشروع مساعدة الصيادين.

(٤) المساعدات التي تقدمها سلطنة عمان لمكافحة الفقر:

(٨٤) الفقر وآثاره الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: مصدر سابق، ص (٤).

(٨٥) المصدر السابق، ص (٢٥).

تقوم سلطنة عمان بجهود كبيرة لتقديم الضمان الاجتماعي الذي يساعد في رفع أعباء الفقر عن المواطنين, وتتتوع هذه المساعدات المقدمة، فمنها مساعدات ضمانية مثل: الإعفاء من رسوم الأراضي, أو رسوم إستخراج جواز السفر أو رسوم البطاقات الصحية والعلاج أو إستخراج الصكوك الشرعية أو الوثائق ونحو ذلك؛ بالإضافة إلى تخصيص ألف منحة دراسية مجانية للمحتاجين بالجامعات والكليات الخاصة سنوياً وتخصيص (٢٠٠ منحة) لتأدية فريضة الحج سنوياً وتوفير المستلزمات المدرسية وغير ذلك من مساعدات.

لكن بالإضافة إلى هذه المساعدات تقدم السلطنة بحسب نظام الضمان الاجتماعي لـ (٨) فئات أساسية أن تأكد عدم وجود مصدر دخل كاف للمعيشة للمواطنين وهذه الفئات يوضحها الجدول (30) والذي تظهر فيه نفس أنواع الحالات التي وجدت في المساعدات الاجتماعية في بقية دول مجلس التعاون تصرف فيها.

الجدول (30)

حالات الضمان الاجتماعي في سلطنة عمان لعام ٢٠٠٥م

الحالة	عدد الحالات	المبالغ المنصرفة (ريال عماني)
الأيتام	٥٠٩٠	٣٢٧٣٢٨٩
الأرامل	٣٩٢٧	٢٤٩٥٥١٤

المطلقات	٧٩٠٤	٣٣٦٧٦٢٣
البنات غير المتزوجات	٢٠٩٣	٨٧٤٥٤٨
العجزة	٩٥٦١	٥٨٢٢٦٣٤
الشيخوخة	١٩٢٣٨	١٠٩٨٠٥٣٨
المهجورات	٢٥٠	١٧٩١٧
أسر المسجناء	٢٥٧	٢١٣٧٠٤
الفئة الخاصة	٢٨٨	١٩٦٢٣٢
الفئة الخاصة (د)	٢٦١	٤٤٦٣٩
الإجمالي	٤٨٨٦٩	٢٧٤٤٨٣٣٨

وتقدم السلطنة مساعدات مالية في شكل ما يعرف بالضمان الاجتماعي. ويوضح الجدول (٣١) أعداد الحالات والمبالغ المنصرفة عليها في السلطنة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م. ويتضح من الجدول أن حالات الضمان الاجتماعي في تزايد مستمر وكذلك هو حال المبالغ التي تصرفها السلطنة.

الجدول (٣١) حالات الضمان الاجتماعي والمبالغ المنصرفة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م

السنة	عدد الحالات	الفرق في عدد الحالات	المبالغ المنصرفة (ريال عماني)	الفرق في المبالغ المنصرفة
٢٠٠١	٤٥٥٦٣	٤٦٩-	٢٣٤٢٧٩١٨	١٧٢٢٤١

٧٢٢٤٩٥	٢٤١٥٠٤١٣	١١٨٠+	٤٦٧٤٣	٢٠٠٢
٣٨٠٢٥٢	٢٤٥٣٠٦٦٥	١٠٢٢+	٤٧٧٦٥	٢٠٠٣
٥٢٦٦١٦	٢٥٠٥٧٢٨١	٧٢١+	٤٨٤٨٦	٢٠٠٤
٢٣٩١٠٥٧	٢٧٤٤٨٣٣٨	٣٨٣+	٤٨٨٦٩	٢٠٠٥

وبالإضافة إلى معاش الضمان الاجتماعي، في خطوة تكميلية، المقدمة للأسرة العمانية تقدم حكومة السلطنة مساعدات مالية إضافية للأسر المحتاجة، وتتوسع تلك المساعدات على شكل مساعدات عينية وفقاً لتلك الظروف، ويوضح الجدول (٣٢) أن هذه المساعدات يمكن إجمالاً تصنيفها إلى: مساعدات الكوارث ومساعدات عينية. ويتضح من الجدول أن مساعدات الكوارث تتضمن الحوادث التي يجد المواطن الفقير نفسه عاجزاً عن سدادها مما يتطلب تدخلاً. والصنف الثاني من المساعدات يقدم للمواطنين ممن يمرون بظروف طارئة حيث تصرف لهم بعض المساعدات العينية.

الجدول (٣٢) حالات مساعدات الكوارث والمساعدات العينية المنصرفة خلال عام ٢٠٠٥م

مساعدات الكوارث	مساعدات عينية
-----------------	---------------

حريق		سيول و أمطار		عواصف ورياح		أخرى		الإجمالي		مستلزمات مدرسية	خيام و طرايل	بطانيات	حصر	أخرى
حالات	مبالغ	حالات	مبالغ	حالات	مبالغ	حالات	مبالغ	حالات	مبالغ	حالات	حالات	حالات	حالات	حالات
١٠٠	٢٣٥٢٨	٤٧	١٢٤٦٥	٥٨	٧١٩٠	١	٣٠٠	٢٠٦	٤٣٤٨٣	٦٤٥٧٤	٢٥٨	٨٣٢	٧٠٨	١٧٩٢

وقد تطور نظام الضمان الاجتماعي منذ انشائه تطورا ملموسا، فقد ازدادت قيمة المعاش لتصل إلى (٣٣) ريالاً كحد أدنى و (١٠٧) ريالاً كحد أقصى. وكما يتضح من الجداول السابقة هناك زيادات ملحوظة في أعداد المستفيدين والحالات مما يعني زيادة التزامات السلطنة وموازنتها في هذا المجال.

لكن عموماً لا تمثل مدفوعات الضمان الاجتماعي سوى نسبة ضئيلة من جملة المصروفات الجارية في الميزانية العامة للدولة، تقدر بحوالي ١ % من المصروفات الجارية لعام ٢٠٠٠م. وهذا أمر ليس بالغريب في مجتمع لم يزل يقوم على الرعاية الاجتماعية الشاملة من جانب الحكومة، من خلال سياسات الأجور والتشغيل والدعم لبعض السلع والخدمات وغيرها من سياسات الإنفاق العام على الشأن الاجتماعي كما وجدنا في حالات كل دول مجلس التعاون.

وإلى جانب جهود السلطنة في مساعدة المواطن على الضمان الاجتماعي فهناك ثمة برامج خاصة تعمل على تمكين الفئات المحتاجة من الحصول على مساعدات تمكنها من الخروج من ربقة الفقر والعوز كما أوضحنا في ما عرضنا من أنواع المساعدات الاجتماعية. ولم تقتصر الجهود على الصرف وإنما إهتمت حكومة

السلطنة كذلك بفكرة تقديم مشروعات تسمى دائرة مشروعات توليد الدخل والحرف التقليدية التي أنشئت عام ٢٠٠٠م، والغرض من هذه الدائرة هو خلق فرص تكسب للأفراد ورفع مستوى معيشتهم وتطوير الطاقات والكفاءات البشرية العاملة في مجال الحرف التقليدية. ومن بين ما تقوم به هذه الدائرة من أعمال مراجعة أوضاع أفراد الأسر التي تحصل على معاشات الضمان الاجتماعي، ومساعدة أصحاب المهارات منهم على إقامة مشروعات تحولهم وأسرهم إلى عناصر منتجة تستغني عن معاشات الضمان. وتتألف دائرة مشروعات الدخل والحرف التقليدية من ثلاثة أقسام هي: مشروعات زيادة الدخل وموارد الرزق ويتولى هذا القسم وضع الضوابط والقواعد الحاكمة للإستفادة من مشروعات زيادة الدخل، كما يتولى التنسيق بين الجهات الأخرى في الدولة لتسهيل إجراءات إقامة هذه المشروعات من جانب المستفيدين. وتشمل مشروعات زيادة الدخل الراغبين في الإستفادة سواء أكانوا من أسر الضمان أم من غيرها من الأسر. ومن أبرز مشروعات زيادة الدخل مشروع الخياطة. وهناك مشروعات تدريبية تتمحور حول بناء القدرات البشرية.

ولا تقتصر عملية مساعدات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود أو الفقيرة على ذلك، وإنما تشمل تقديم المسكن اللائق، وهناك برنامج المساكن الاجتماعية الذي يهدف إلى توفير المسكن الصحي الملائم الذي تتوفر به الخدمات الضرورية بحجم مناسب لعدد أفراد الأسرة، ويتم تسديد قيمة السكن على أقساط شهرية ميسرة، بحيث لا يتجاوز القسط الشهري (٢٥) ريالاً عمانياً، وهناك تسهيلات واسعة في حالة عجز المستفيد من السداد لأسباب جوهريّة.

وتحرص السلطنة على توفير المساكن كما أنها تقدم مساعدات عديدة في ترميم وتحسين المساكن القديمة والآيلة للسقوط، وغالباً ما تصرف مساعدة بحد أقصى (٦٠٠٠) ريال عماني وهي مساعدة غير مستردة. وتقدم السلطنة كذلك برنامج القروض السكنية لذوي الدخل المحدود والفقراء، والبرنامج قدم بوصفه بديلاً عن برنامج المساكن الاجتماعية، رغبة في تلافي بعض السلبات التي صاحبت بناء المساكن الاجتماعية التي أدت إلى إنتقالهم من محل إقامتهم الأصلي، الأمر الذي قلل إرتباطهم بقراهم وأنشطتهم الاجتماعية والإقتصادية المعتادة. وتقدم القروض بدون فوائد، وتقدر قيمة القرض كحد أقصى بمبلغ (١٥٠٠٠) ريال عماني. وقد بلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من برنامج القروض السكنية ٢٣٦٦ أسرة في كافة محافظات السلطنة، ولقد حظي البرنامج بقبول واسع بحيث بلغت أعداد القروض الموافق على صرفها لنهاية عام ٢٠٠٠م، مجموعة (٢٢٠٢٨) قرصاً.

وهناك برنامج التأهيل المجتمعي، ولقد بدأ في تنفيذ هذه البرامج عام ١٩٨٩م، وذلك بإنشاء مراكز في المناطق والولايات يطلق عليها مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي، وهي تقوم على الجهود التطوعية لبعض المواطنين، بعد تدريبهن على كيفية العمل مع ذوي الإحتياجات الخاصة وأسرههم. وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية إدارياً وفنياً على هذه المراكز التي تمول من الدعم الأهلي، ولقد بلغ عدد المراكز (١٩) مركزاً منتشرة في ولايات السلطنة، ترعى (٢٠٤٥) طفلاً من ذوي الإحتياجات الخاصة

ويعمل بها (٤٠٩) متطوعة، بالإضافة إلى (٩) مراكز تتبع لجمعية رعاية الأطفال المعوقين ترعى (٣٦٦) طفلاً.

وتتنوع الجهود المبذولة لمساعدة الفقراء والمحتاجين من طرف البرامج الحكومية أو البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، وهذه صورة تتكرر في غالبية دول مجلس التعاون.

(٥) المساعدات التي تقدمها دولة قطر لمكافحة الفقر:

تهتم دولة قطر – شأنها شأن بقية دول مجلس التعاون – بالعمل على مكافحة الفقر وتقديم كافة أنواع المساعدات والدعم الضرورية من أجل حياة اقتصادية واجتماعية ميسرة ولقد إتبع في ذلك جملة من السياسات والبرامج التي من شأنها أن تساهم في مكافحة الفقر والقضاء عليه.

وهناك مجموعة من العوامل تساهم في انحسار الفقر وازمحاله في دولة قطر, لعل من أهمها:

١. إستمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة الأمر الذي إنعكس في إزدياد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
٢. إستمرار المحافظة على إستقرار نسبي في الأسعار إذ لم يرتفع معدل التضخم إلا قليلاً, والتي أدت إلى عدم إنخفاض الدخل الحقيقية.

٣. مواصلة تقديم برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للفئات المحتاجة.
٤. تواصل دعم السلع الأساسية ودعم المحروقات والماء والكهرباء.
٥. إستمرا مساهمة مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات الخيرية في تقديم المساعدات والإعانات والهبات والدعم للفئات المحتاجة.

واتبعت دولة قطر العديد من السياسات في مجال مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة للأفراد والأسر، تمثلت في تنمية القدرات البشرية وتمكين أفراد المجتمع من الحصول على الخدمات الأساسية وبخاصة التعليم والرعاية الصحية والسكن.

أما فيما يتعلق بدعم الأسر المحتاجة ويقصد بها الأسرة الزوجية التي ليس لها مصدر دخل كاف يمكنها من العيش حياة كريمة، بحسب تعريف قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ١٩٩٥م، والذي لم يحدد بشكل كمي ماهية الدخل غير الكافي، وتقسّم البرامج المقدمة لهذه الأسر إلى:

١- برامج تقديمها الأجهزة الحكومية:

تتبنى الأجهزة الحكومية مجموعة من البرامج والأنشطة التي تسهم في رفع المستوى الاقتصادي للأسر ذات الدخل المتدني

والأسر المتعففة، وذلك من خلال تقديم المساعدات المباشرة لهم ويتم ذلك من خلال البرامج التالية:

أ- برامج الضمان الاجتماعي:

تشمل الفئات المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعي كلاً من الأرامل والمطلقات والأسر المحتاجة وذوي الإحتياجات الخاصة والأيتام والعجزة والمسنين وأسر السجناء والزوجات المطلقات وأسرة المفقود وغيرها. ولقد لوحظ إرتفاع في عدد الحالات المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعي من (٥٨٤٣) حالة عام ١٩٩٨م إلى (٦٧٣٢) حالة عام ٢٠٠٣م بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٨ %) خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣م). وارتفع إجمالي المبالغ المقدمة من حوالي (٦٨,٢) مليون ريال قطري عام ١٩٩٨م إلى (٨٤) مليون ريال قطري عام ٢٠٠٣م.

ويصرف مبلغ (٨٠٠) ريال قطري شهرياً لبعض الحالات التي تحتاج إلى رعاية دائمة من العاجزين عن العمل وكبار السن والأحداث المعرضين للجنوح وذوي الإحتياجات الخاصة. ولقد لوحظ إرتفاع في أعداد الحالات المستفيدة من برامج الرعاية الاجتماعية من (٢٢٠) حالة عام ١٩٩٨م، إلى (١٦٣٥) حالة عام ٢٠٠٣م، وكذلك إرتفعت المبالغ المقدمة من مليون ريال قطري عام ١٩٩٨م إلى (١٣,٦) مليون ريال قطري عام ٢٠٠٣م.

ب- نظام التقاعد والمعاشات:

الذي يوفر للفرد القطري دخلاً مستقراً يمكنه من مواجهة أعباء المعيشة في سن متأخر، ولقد أدخلت تعديلات وإصلاحات عديدة على نظام التقاعد بما يكفل تحقيقه للأهداف المنشودة.

ج- المساعدات التي يقدمها صندوق الزكاة:

وهو يقدم مساعدات دائمة للفئات المستحقة للزكاة داخل الدولة، وكذلك يقدم مساعدات من دفعة واحدة في الحالات الطارئة. ويقوم الصندوق برعاية الطلاب غير القادرين على تسديد الرسوم المقررة على الطلبة الوافدين، ولقد إرتفع حجم هذا النوع من المساعدات، كذلك يساعد الصندوق الطلبة من مشروع صندوق الطالب الجامعي.

د- الوقف:

وهو من البرامج المهمة التي تسهم في دعم التنمية الاجتماعية ومساعدة الأسر المحتاجة وفتح آفاق العمل الخيري التنموي لأفراد المجتمع، وجهود الأوقاف تساهم في المجالات الثقافية والصحية والتعليمية والعمرانية وغيرها من خلال إقامة

المدارس والمعاهد والمستشفيات، ويسهم الصندوق في توفير السكن الشعبي للمحتاجين.

٢- البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية:

هناك العديد من البرامج التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها:

أ- برنامج دعم الأسر المحتاجة:

ويتمثل هذا البرنامج في قيام المنظمات غير الحكومية بتقديم المساعدات النقدية والعينية للأرامل والمطلقات والمرضى وذوي الإحتياجات الخاصة والعجزة وكبار السن والأيتام، وبلغ إجمالي ما قدمته المنظمات غير الحكومية (قطر الخيرية ومؤسسة عيد بن محمد الخيرية والهلال الأحمر القطري) من مساعدات لدعم الأسر المحتاجة حوالي (٦٥) مليون ريال قطري لفترة ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٣م استفاد منها (٦٥٥٠٠) حالة.

ب- تنمية القدرات الذاتية للموارد البشرية:

ويتم ذلك من خلال برامج التدريب والتأهيل وكذلك برامج الإعداد التأهيلي للنساء القطريات، وقد بلغ عدد المستفيدات من خدمات التدريب والتأهيل المنفذة من الإنماء الاجتماعي (٣٦٧) من الفتيات والنساء من أفراد الأسر المحتاجة.

ج- تعزيز فرص التشغيل والعمل:

ويساهم هذا البرنامج في التمكين الاقتصادي للأسر وتنشيطها، وذلك بفتح فرص لتطوير قدرات الأفراد الذاتية وذلك من خلال العمل في المشروعات الإنتاجية التشغيلية التي تقيمها دار الإنماء الاجتماعي.

د- مشاريع التشغيل الذاتي:

وتشمل مشروع الأسرة العصرية الذي يهدف إلى حفز وحث القدرات الكامنة لدى الأفراد للعمل وعلى الإنتاج المنزلي، ويستغل ويستثمر ويدعم ويطور الإمكانيات والقدرات أو المهارات الشخصية التي تتوفر لدى الأسرة القطرية والوافدة لزيادة دخلها.

وكذلك مشروع دعم إقامة المشروعات الصغيرة، وهذا البرنامج بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ويهدف إلى تشجيع ودعم وتوفير فرص التشغيل الذاتي للجنسين في سن العمل، خاصة الخريجات اللاتي لم يستوعبن سوق العمل. وبلغ عدد المستفيدين من صندوق دعم المشروعات الصغيرة التابعة لدار الإنماء الاجتماعي خمس عشرة أسرة، بمبالغ تراوحت بين (١٠ - ٥٠) ألف ريال قطري، وبلغ عدد المستفيدين من مشروع الأسرة العصرية (٥٠٠) فرد من الأسر محدودة الدخل، حوالي (٢٠٠) فرد بصورة مستقرة ودخل دائم.

هـ- مشروع دعم الطلاب والمؤسسات التعليمية:

والهدف من المشروع هو دعم الطلاب والمؤسسات والهيئات العلمية والثقافية. وبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع (٢١٧٤) طالباً وطالبة وبلغ مجموع الدعم المقدم من جمعية قطر الخيرية

وحدها حوالي (١١,٢) مليون ريال قطري للفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٣م).

ومن الواضح أن دولة قطر, سواء عن طريق الأجهزة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني تعمل وبطرق مختلفة على رفع الفقر عن كاهل المواطنين. بطبيعة الحال تقدم الدولة بالإضافة إلى هذه المعونات والمساعدات المباشرة لفئة المحتاجين ومن يعانون من ظروف خاصة, إلى تقديم القروض الميسرة للحصول على السكن المناسب وكذلك تقدم فرص التعليم والصحة بالمجان.

(٦) المساعدات التي تقدمها دولة الكويت لمكافحة الفقر:

تعد الكويت من الدول الرائدة في مجالات المساعدات الأسرية والعناية بتقديم كافة الوسائل المعينة للمواطن على أعباء الحياة وضروراتها. ويوضح الجدول (33) حجم المبالغ المنصرفة كمساعدات بحسب الوحدات الاجتماعية المقدمة لهذه المساعدات في شكل ضمان اجتماعي.

الجدول (٣٣)

مبالغ المساعدات المنصرفة للأسر حسب الوحدات الاجتماعية
في الكويت لعام ٢٠٠١م

الوحدة الاجتماعية	عدد الأسر	عدد الأفراد	مبلغ المساعدة
مشرف	٦٢٩	٩٩١	١,٦١٨,٨١١
العيون	٦٠٠	١١٠٩	١,٥٩٧,٠٧١
الظهر	٥٩٠	٩٧٥	١,٥٤٦,١٣٦
جابر العلي	٣٢٥	٥٢٦	٨٢٠,٣٠٦
القرين	٧٢٩	١٣٦٥	٢,٠٠٧,٥٦٢
كيفان	٤٥٧	٥٥٨	١,١٥٨,٩٥١
القادسية	٥٥٧	٧٩٠	١,٤٣٧,٩٢٦

السرة	٧٦١	١٠٩٢	١,٩٤٨,٦٣٣
الجهراء	١٠٢٧	١٦١٦	٢,٦٣٧,٢٠٠
الفحجيل	٣١٧	٤٧٤	٧٥٣,٢٢٦
العمرية	٦٨٤	١١٣٠	١,٨١٤,٣٤٥
الفنطاس	٤١٢	٧٦٢	١,١١١,٥٣٦
جليب الشيوخ	٢١٠	٣٢٧	٥٨٢,٧٥٤
هدية	٥٤٦	٧٨٨	١,٣٦٨,٣٢١
خيطان	٤٣٤	٦٤١	١,٠٨٩,٥٥٩
السالمية	٧٣١	١١٢٧	١,٨٧٤,٠٠٥
الصليبات	٥٥١	٧٩٨	١,٣٧٠,٤٦٢
الرقعة	٦٥٩	٨٨٥	١,٦٤٧,٤٤٣
الصباحية	١١٠٢	١٥٩٥	٢,٨٨٨,١٦١
الفردوس	١١٨٣	١٩٢٨	٣,٠٨٤,٥٠٠
بيان	٣١٢	٤٢١	٧٩٣,٢٢٣
العارضية	١٠٧٤	١٧١٦	٢,٧٩٥,٥٠٩
القصر	٥٢٩	٧٨٢	١,٣٢٨,٠٤١
الإجمالي	١٤٤١٩	٢٢٣٩٦	٣٧,٢٧٣,٦٨١

ملاحظة: يضاف إلى إجمالي عدد الأسر (٩٥٧) أسرة مؤقتة.

يضاف إلى إجمالي مبالغ المساعدة مبلغ (١,٧٠٦,٢٥٠ د.ك) صرفت لأسر مؤقتة.

ويتضح من الجدول (٣٣) أن المساعدات الاجتماعية موزعة على كافة أنحاء الكويت بالإضافة إلى أنها تعطى للعديد من الأسر التي عدد أفرادها محدود نوعاً ما، مما يعني أنه رغم وجود المساعدات والضمان الاجتماعي، فإن هذه الأسر عبارة عن أسر عدد أفرادها يقل في المتوسط عن الأربعة أفراد، والمبالغ المنصرفة لهم تكفل لهم حياة اقتصادية مريحة تتماشى مع مستوى المعيشة المرتفع الذي عرفت به الكويت، وكذلك النزعة الاستهلاكية التي تعود عليها المواطنون فيها، بمعنى أن حجم المساعدات يمكن من العيش حياة كريمة، وهذا يصدق على كل دول مجلس التعاون عموماً.

لا تقتصر المساعدات على ذلك, إذ يخصص القصر الأميري تقديم مساعدات لبعض الكويتيين من ذوي الإحتياجات أو ممن يعانون من بعض الفقر والعوز أو ألفت بهم بعض النوائب الطارئة. بلغ إجمالها لعام ٢٠٠١م (٦٦٦٠) ديناراً كويتيًّا. وتقدم وزارة الإسكان بعض القروض التي تكفل للمواطنين السكن اللائق والمناسب, وتوضح بعض الإحصائيات أن ما قدمته وزارة الإسكان في شكل أقساط شهرية لعام ٢٠٠١م يقدر بـ (٧,٠٥٣) حالة وإجمالي ما صرف لهم يقدر بـ (١٤١٠٦٠) ديناراً كويتيًّا.

وتقدم حكومة دولة الكويت إعانات لجمعيات النفع العام, بلغ إجمالها لعام ٢٠٠١م (١,١٣٠,٠٠٠) دينار كويتي, وتشمل هذه الإعانات جمعيات علمية ومهنية تعمل على ترقية وتدريب المواطن الكويتي ومن ثم تشكل مصدراً مهماً للإستثمار في الإنسان الكويتي. لكنها أيضاً تشمل جمعيات تعمل مباشرة مع الفئات الاجتماعية الأقل حظاً من أمثال الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين التي بلغت إعانتها السنوية لعام ٢٠٠١م (١٠٠٠٠٠) دينار, أو جمعية المكفوفين (١٢٠٠٠) دينار, أو نادي الصم الكويتي (١٢٠٠٠) دينار, وكذلك تدعم دولة الكويت الجمعيات الخيرية مثل جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية وجمعية بيار للسلام النسائية وجمعية الرعاية الإسلامية والجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي وغيرها. وأمثلة هذه الجمعيات الخيرية تعمل في تقديم مساعدات نوعية تساعد بعض ذوي الإحتياجات الخاصة أو من يحتاجون إلى مساعدة على الإعتماد على أنفسهم أو أن يجدوا العون والدعم المناسب لهم. بطبيعة الحال تقدم كافة دول مجلس التعاون الدعم لأمثال هذه

المؤسسات والجمعيات, مما يشكل أسلوباً مهماً في مواجهة الفقر وآثاره بين أفراد المجتمع.

١- دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمكافحة الفقر:

لقد عملت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على التخفيف من الأعباء على كامل الأسر والأفراد المحتاجين وذلك بتقديم المساعدات المادية لهم عن طريق إدارة الرعاية الأسرية والتي تعمل على احتضان الأسر والأفراد التي تعاني من مشاكل اقتصادية نتيجة ظروف اجتماعية قاهرة بالإضافة لتقديم مساعدات الاغاثة والمنح للعسكريين غير الكويتيين كما تقوم الإدارة بتسديد الأقساط الشهرية للهيئة العامة للإسكان المترتبة على المنقعين بالمساعدة نظير حصولهم على مساكن حكومية وتسديد اقساط القروض العقارية المقررة على الأسر التي تتقاضى المساعدة وصرف بدل ملابس للطلبة أبناء هذه الأسر.

ونظرا لتعدد المجالات الخاصة بالخدمة الاجتماعية فقد قامت الوزارة بسن القوانين ووضع القواعد واللوائح التي تنظمها واتخاذ القرارات التي تحقق للمواطنين التكافل الاجتماعي وذلك بإجراء البحوث الاجتماعية على الأسر التي تحتاج لهذه الخدمات.

وعليه فقد أنشئ عدد (٢٤) وحدة اجتماعية موزعة على كل مناطق الكويت بمحافظاتها الست وتعمل على تطبيق قانون المساعدات العامة رقم (١٩٧٨/٢٢) وتعديلاته المعمول به حالياً والتي تطبق شروطه على الأسر والأفراد للفئات التالية: (الأرامل – المطلقات – اليتام – المرضى – ذوي الاحتياجات الخاصة – الشيوخوخة –

البنات غير المتزوجات - العجز المادي - أسر المسجونين -
السجين الفرد - اسر الطلبة) مرفق جدول.

وتهدف المساعدة للأسرة بحد أقصى (٧٩٠ د.ك) شهريا لعدد (١٠) أفراد وبحد أدنى (١٣٥ د.ك) وكذلك ٢ دينارين لكل فرد بدل استهلاك للمياه والكهرباء وبدل إيجار يساوي الإيجار الثابت بالعقد أو (١٠٠) د.ك شهريا أيهما أقل إذا كانت الأسرة تسكن بالإيجار.

كذلك من القرارات قرار مجلس الوزراء رقم (١١, ١٩٨٢) بشأن تكريم العسكريين من غير الكويتيين وقرار مجلس الوزراء رقم (١٢/ ١٩٨٣) بشأن صرف بدل ملابس لاطفال الروضة وطلبة وطالبات المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وقرار مجلس الوزراء رقم (٨/ ١٩٨٣) بشأن تسديد أقساط القروض العقارية عن الأسرة المستفيدة من المساعدات بالإضافة لذلك فقد صدر مرسوم بصرف مساعدات الكويتيات المتزوجات من غير محددى الجنسية أو من جنسيات عربية (مرفق الجدول).

ولقد حرصت الوزارة على تشغيل بعض الفئات المستحقة للمساعدة وتحويلها إلى أسر منتجة بدلاً من الاتكالية على المساعدات هذا وقد تم العمل على تهيئة الفرص المناسبة أمام المرأة للعمل في كافة الأنشطة العامة والخاصة وبما لا يتعارض مع الدور الرئيسي الذي يراه المجتمع ضروريا ومميزا للمرأة كأم وراعية للنشء حيث استخدمت الدولة إدارة تنمية المجتمع وتم افتتاح (١٣) مركزا تستهدف زيادة درجة تنسيق الخدمات الاجتماعية التي تقدمها أجهزة الدولة المختلفة بالإضافة إلى تشغيل وتدريب النساء وتهيئة القدرات منهن على العمل مع رعاية الأسر المنتجة وغيرها من البرامج والأنشطة التي تخدم المرأة والأسرة بصفة عامة داخل

المجتمعات المحلية في دولة الكويت وذلك وفقاً للسياسة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كما تتم إقامة بعض المعارض الدولية والأسواق الخيرية من أجل تصريف منتجات الأسر المنتجة وجعل العائد المادي من تلك المعارض دون فرض أي رسوم إضافية حيث تم تنظيم (١٣) معرضاً على مستوى دولة الكويت حققت في مضمونها ربحاً ملموساً، كما تقوم الوزارة بشحن منتجات تلك الأسر ليتم تضمينها للمعارض الدولية دون فرض أية رسوم إضافية وذلك كخطوة إيجابية مشهود لها محلياً وعالمياً من قبل دولة الكويت في مساعدة الأسر للرفع من مستواهم الاقتصادي.

ومن أفضل المشاريع في مجال تحسين ظروف المعيشة "مشروع من كسب يدي" وهو أحد المشاريع الرائدة التي يقدمها الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة التابع للأمانة العامة للأوقاف بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويهدف هذا المشروع إلى توفير الموارد المالية للأسر التي تتقاضى المساعدات المالية من الوزارة وإتاحة الفرصة للنساء المعيلات لأسرهن ولأنفسهن من اكتساب بعض الخبرات في مجال الخياطة والطهي عن طريق الحاق المستفيدات في دورات تدريبية في هذين المجالين وعدم اعتمادها على المساعدات العامة.

وتختص الوزارة بالجانب الاجتماعي والذي يكفل رعاية الأسرة الكويتية إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تقدم المساعدات العينية والمادية للأفراد المحتاجين داخل وخارج دولة الكويت وذلك في سبيل القضاء على مشكلة الفقر وآثارها السلبية ومنها:

- ١- جمعية الهلال الأحمر الكويتي.
- ٢- الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين.
- ٣- جمعية المكفوفين.
- ٤- جمعية النجاة الخيرية.
- ٥- جمعية الشيخ عبدالله النوري.
- ٦- الجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي.
- ٧- جمعية العون المباشر.
- ٨- مركز تقويم وتعليم الطفل.
- ٩- الجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة وغيرها من الجمعيات الخيرية.

إلى جانب كل الجهود المبذولة من الدولة والمؤسسات الأهلية من الجمعيات الخيرية وغيرها لمكافحة الفقر كما أنشئ بيت الزكاة الذي يحرص على إيصال أموال الزكاة لمستحقيها سواء كانت عينية أو مادية لتوزيعها على الفقراء في الداخل والخارج وذلك بدعم من الحكومة وتفاعل ومشاركة الجهد الشعبي ويخدم مساعداته للكثير من الفئات من (أرامل - أيتام - أصحاب الدخل المحدود - العاطلون عن العمل - العجزة - المرضى - الشيوخ - تسديد الديون التي تعتبر أصحابها في سدادها وتعويض الحرائق بالإضافة إلى مجانية التعليم والعلاج لكل الأفراد والأسر الكويتية على أرض هذا البلد الطيب).

(٧) المساعدات التي تقدمها الجمهورية اليمنية لمكافحة الفقر:

بدأ تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في اليمن منذ فترة غير قصيرة، ومع ذلك فإن فكرة إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي ظهرت للتخفيف من الآثار الإنكماشية والسلبية على الدخل وفرص التوظيف ومستويات المعيشة التي تزامنت مع تطبيق الإصلاح الاقتصادي والمادي والإداري، وتقليص الإنفاق على البرامج الحكومية الموجهة للحماية الاجتماعية للسكان عموماً وخاصة الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية (مثل القمح والدقيق والكهرباء ومشتقات النفط والمواصلات والاتصالات.. إلخ) واستبدالها بمجموعة من البرامج الاجتماعية الأقل كلفة والموجهة مباشرة لحماية الفئات الفقيرة، وبالتالي فإن شبكة الأمان الاجتماعي في اليمن تتكون من مجموعتين رئيسيتين هما:

المجموعة الأولى: وتمثل البرامج والآليات التي انشئت كجزء من متطلبات البنية الاجتماعية والتي تستهدف تعزيز التكافل في المجتمع وتأمين التوازن الاجتماعي، وتشمل هذه المجموعة بصورة رئيسية هيئات التأمين الاجتماعي المدني والعسكري.

المجموعة الثانية: وتمثل البرامج والآليات المؤقتة والتي تستهدف مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على الفقراء وذوي الدخل المحدود وتشمل هذه المجموعة الصناديق والبرامج والمشروعات التي تعمل على تمليك الأصول الإنتاجية وتوفير الخدمات الأساسية وخلق فرص عمل مؤقتة، وأهمها صندوق الرعاية الاجتماعية (١٩٩٦م) والصندوق الاجتماعي للتنمية (١٩٩٧م) ومشروع الأشغال العامة (١٩٩٨م)

وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمك (١٩٩٣م) وبرامج تنمية المجتمع والأسرة وبرامج المعاقين وبرامج التنمية الريفية.

١- برامج التأمينات الاجتماعية:

بالرغم من أن التأمينات الاجتماعية تمثل أحد عناصر الأمان الاجتماعي سواء من حيث التغطية للأخطار والفئات التي تستهدفها، أو من حيث مداها الزمني الطويل، إلا أنها تختلف جزئياً عن عناصر الشبكة ذات الطبيعة المؤقتة نتيجة وجودها المؤسسي المستقل بمواردها التمويلية الذاتية وأنظمتها وقوانينها الخاصة، وتعاني برامج التأمينات الاجتماعية من قصور وضعف واختلال في وضعها وأدائها، إنعكس سلباً على جداولها الاجتماعية والمالية في الأجلين المتوسط والطويل. كما أن معظم المحتاجين غير مشمولين في نظام التأمينات الاجتماعية، وتقدر نسبة التغطية بنحو (٣٠ %) فقط من العاملين في القطاع الخاص. وتمثل عدم كفاية المعاش التقاعدي للمحافظة على مستوى معيشة يقترب من خط الفقر من ناحية، والإفئقار إلى القدرة على تجنب أخطار البطالة والمرض من ناحية أخرى، وهذه أوجه قصور أساسية تعيق فعاليته ومن ثم إستمرارية هذه البرامج⁽⁸⁶⁾.

لذا فإن برامج الإصلاح الاقتصادي أقامت بعض البرامج التي من شأنها تلافي القصور الذي يعاني منه برنامج التأمينات الاجتماعية، ومن أبرز هذه البرامج:

(86) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالجمهورية اليمنية: صندوق الرعاية الاجتماعية، صنعاء.

٢- صندوق الرعاية الاجتماعية:

ويهدف صندوق الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم المساعدات النقدية للمحتاجين الذين تم تحديدهم من قبل القانون إلى المساهمة الفاعلة في تخفيف وطأة الفقر ورفع المعاناة عن الفقراء، خاصة الناتجة عن رفع الدعم على المواد الأساسية وبما يحول دون إحساسهم بالضيق أو إعتمادهم على التسول والانحراف.

والجدول الآتي يوضح عدد الحالات التي تم بحثها واعتمادها في السنوات السابقة.

جدول (٣٤)

عدد الحالات التي تم بحثها واعتمادها في الجمهورية اليمنية(*)

م	المحافظة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الإجمالي
١	أبأ	٢٠١١	٤٥٢٠	٧٤٨٥	١٥٢٠١	١٣٣٣٢	٤٢٥٤٩
٢	إبين	٤٨٤٨	٦٢٤٣	٤٧٨٣	٣٧٢٥	٢٥٣٥	٢٢١٣٤
٣	الأمانة	٣٩٢٦	٥٠٥٨	٣٩٩١	٨٣٤١	٩٧٤٧	٣١٠٦٣
٤	البيضاء	٩٠٤٠	٢١٨٣	٣٣١٢	٣٩٣٨	٣٨٤٥	١٤١٨٢
٥	تعز	٣٤٦٧	٦٧٧١	٣٤٠٠	٢٠٦٧٦	١٣٦١٢	٥١٩٢٦
٦	الجوف	٣٧٩	١٤٩٢	٣٣٢٣	٢٩٩٩	٢٠٨٩	١٠٢٨٨
٧	مخد	١٥١٠	٢٤٥٦	٧٠٤٣	٩٩٤٧	٦٥٢٤	٢٧٤٨٠
٨	الحديدة	١٤٩٦	٢٠٢٨	٩٧٩٦	١٥٠٢٤	١١٢٣٥	٣٩٥٧٩
٩	حضرموت	١٩٦٥	٣٠٠٠	٨٣٦٥	٨٢٦٠	٦٠٧٩	٢٧٦٦٩

٢٩٢١٤	٧٢٤١	٩٨٨٤	٤٦١٨	٤٨٥٨	٢٦١٣	ذمار	١٠
١٩٣٩٩	٣١٠١	٥١٦٥	٤٣١٥	٥٢٤٥	١٥٧٣	شبوة	١١
١٤٤٢٣	٣٢٢٨	٤١٩١	٣٨٦٦	٢٠٦٨	١٠٧٠	صعدة	١٢
٢٧٩١٢	٦٥٨٢	٩٧٣٣	٥٠٠٢	٣٩٥٧	٢٦٣٨	صنعاء	١٣
٢٣٣٢٣	٣٣٥٧	٧٠٢٧	٦٨٦٢	٢٩٢٥	٣١٥٢	عدن	١٤
٢١٦٣٥	٤٠٣٣	٥٩٩٦	٣٨٨٨	٣٥٢٥	٤١٩٣	لجم	١٥
١٠٣٦٤	١٢٤٠	٢٨٦٧	٢٠٣١	٣٢٨٢	٩٤٤	مأرب	١٦
١٦١٦٩	٢٦٦٦	٤١٢٧	٤٢٠٧	٢٧٩٢	١٠٨٧	المجوب	١٧
٢٢١٧٥	٦٦٢	٣٠٧٠	٣٠٢٢	٢٧٩٢	١٦٢٩	المهرة	١٨
١٤٠٩٧	٤٨٩٤	٥٩١٥	٣٢٨٨	٠	٠	عمران	١٩
١٠٧٢١	٢٨٠٦	٥٩٤٩	١٩٦٨	٠	٠	الضالع	٢٠
١٦٥٣٠٤	١٠٨٨٠٨	١٥٢٠٣٥	٩٨٥٧١	٦٦٤٨٥	٣٩٤٠٥	الإجمالي	

(*) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالجمهورية اليمنية.

وبالرغم من زيادة عدد المستهدفين إلى حوالي (٤٥٠) ألف أسرة عام ٢٠٠٠م مقارنة بـ (٥٠) ألف أسرة عند إنشاء الصندوق عام ١٩٩٦م إلا أن هذا الرقم ما يزال بعيدا عن جميع الفقراء والذين يقدر عددهم بحوالي (٨٣٥) ألف أسرة عام ١٩٩٩م وبالتالي لا تشكل سوى (٥٤%) من الحالات المحتاجة، ويعكس قصور معدل التغطية الصعوبات المختلفة التي يواجهها الصندوق منذ إنطلاقته. ويعاني الصندوق كذلك من صعوبات تطبيق معيار الدخل في تحديد الفقراء ومن ثم إستهديفهم نتيجة وجود قسم كبير من السكان قرب خط الفقر وصعوبة قياس مقدار عدم الكفاية للفقراء أدنى خط الفقر، بالإضافة إلى إنتشار غالبية الفقراء في مناطق ريفية مترامية الأطراف ونائية يصعب أحيانا الوصول إليها^(٨٧).

(٨٧) المصدر السابق.

وبالإضافة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية هناك برامج توفير الخدمات الأساسية وخلق فرص عمل وتمليك الأصول الإنتاجية، ويتجسد هذا الاتجاه بشكل رئيسي في برنامجين أساسيين هما الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. ويقدم البرنامجان شكلاً غير مباشر لدعم الدخل الفردي عن طريق توظيف منتج الطاقات العاطلة عن العمل، من خلال إقامة مشاريع عامة صغيرة الحجم تستخدم عمالة كثيفة في مجال تنمية البنية الأساسية المادية والاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية العامة (من صحة وتعليم وخاصة في الأحياء والمناطق الحضرية والريفية الفقيرة)⁽⁸⁸⁾. وبما أن هذين البرنامجين يوجهان قسماً كبيراً من نشاطهما نحو إنشاء وتوفير مشاريع وخدمات أساسية واجتماعية عامة يستفيد منها جميع السكان، فإنهما لا يندرجان ضمن الدعم الموجه بصورة مباشرة إلى الفقراء ومن ثم لا يشكلان مجالاً للحماية الموجهة للفقراء، أو بما يقترن من توليد فرص عمل مؤقتة تساعد على إمتصاص البطالة وتوليد دخول للعاطلين عن العمل في المناطق المستهدفة. ويشمل نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية أيضاً على تشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمهنية الموجهة للفقراء والعاطلين عن العمل. أما قطاع البناء المؤسسي لدى الصندوق فيحتل المرتبة الأخيرة ويتصل بعلاقة غير مباشرة بمجال خلق فرص التدريب والعمل وتوليد الدخل من خلال دعم إنشاء المنظمات غير الحكومية وتطوير دورها المحوري في تنفيذ الأهداف والأنشطة للصندوق حالياً ومتابعة هذا الدور مستقبلاً⁽⁸⁹⁾.

(88) المصدر السابق.

(89) المصدر السابق.

ويعد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي إحدى المؤسسات والآليات المهمة لتحقيق النهوض الإقتصادي ودعم الجهود التنموية في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية، ويستهدف الصندوق عموماً تقديم الدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية والسمكية وبنك التسليف الزراعي، وسواء كانت الأنشطة المستهدفة يمتلكها أو يعمل فيها فقراء أو غير فقراء. وقد إستحوذ النشاط السمكي على (٥٩%) من إجمالي عدد المشروعات التي مولها الصندوق خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م) وكننتيجة طبيعية عمل الصندوق بصورة عامة نحو دعم الجهد الإنتاجي في تلك القطاعات، وبالتالي فإنه يعتبر من الآليات المهمة لتحفيز النشاط الاقتصادي والإسهام في رفع معدل النمو الاقتصادي والذي يعتبر من الأمور الضرورية لمكافحة الفقر^(٩٠).

شهدت اليمن نمواً كبيراً في نشأة وتطور المجتمع المدني الحديث، فزاد عدد الجمعيات الأهلية الخيرية وفروعها (٢٣٥٢) وجمعيات المعاقين (٨٧) وجمعيات حقوق الإنسان (٩٨) منظمة ومؤسسات المجتمع المدني من (٢٧٠) مؤسسة عام ١٩٩٠م إلى (٥٣٨٧) مؤسسة عام ٢٠٠٠م، كما تعددت وتنوعت منظماته ومؤسساته الأهلية وتوسعت أنشطته الاجتماعية والاقتصادية وتزايد حجم المستفيدين منها. وتتضافر الجهود في تنشيط غالبية المنظمات والمؤسسات العاملة وكذلك العاملة في برامج محو الأمية وبرامج الأمومة والطفولة (٤٨١) منظمة والتعاونيات (١٤٠١) منظمة،

(٩٠) المصدر السابق.

وتمارس معظم هذه الجمعيات نشاطها في إطارها المكاني فيما عرف بالمجتمع المدني وتستهدف أفراد تلك المجتمعات.

ويعد تنوع وتعدد هذه النشاطات والهياكل المنظمة لنشاطاتها من الأساليب الحديثة التي تعمل حكومة اليمن على توسيع دائرة إهتمامها وقدرتها على أضواء مشكلات الفقر ومكافحته, ويظهر أن مفهوم الأمان الاجتماعي هو الإطار الأكبر المنظم لهذه الجهود الواسعة سواء كانت رسمية أو أهلية. وتوضح الإحصائيات أن حكومة اليمن تتوسع في عملية الإنفاق الحكومي في مجالات العمل الاجتماعي, لكن ومن أجل ترشيد وإصلاح هذا الإنفاق بدأت الحكومة في إتخاذ الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تمكن للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دور شريك في عملية مكافحة الفقر مع أفراد المجتمع وبالذات الفئات المستهدفة والمستفيدة من كل هذه الجهود.

ثامناً - التطورات الجديدة لمكافحة الفقر في دول مجلس التعاون:

بالإضافة إلى ما قدمنا من إحصائيات ومعلومات فإن دول مجلس التعاون في السنوات الأخيرة وبالذات مع بداية عام ٢٠٠٠م إتخذت عدداً من التدابير المجتمعية لمواجهة ظواهر ومشكلات اجتماعية مختلفة منها ما يصيب قطاع كبير من المجتمع, ومنها ما يخص فئات معينة بسبب ظروفها أو خصائصها الاجتماعية الاقتصادية, مما استدعى إعادة التفكير في أساليب تقديم المساعدات والعون للفئات الاجتماعية المحتاجة. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة السعودية بالإصلاحات التالية:

١. إنشاء المجلس الأعلى لشؤون المعوقين عام ٢٠٠٠م.
٢. إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم عام ٢٠٠١م.
٣. إنشاء المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام عام ٢٠٠٣م.
٤. إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية كبار السن عام ٢٠٠٣م.
٥. إنشاء المؤسسة العامة للتقاعد عام ٢٠٠٣م.
٦. إنشاء الصندوق الخيري لمعالجة الفقر عام ٢٠٠٣م.
٧. إنشاء الإدارة العامة للإسكان الشعبي عام ٢٠٠٣م.

١- دور القطاع الخاص في المساعدة في تخفيف الفقر:

وكان من نتائج زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لبعض الأحياء الفقيرة في الرياض قيام الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، وتأسيس الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر الذي سيقوم بتقديم خدماته للفقراء داخل المملكة، والعمل على مساعدة وتدريب هذه الفئات الاجتماعية بحيث يصبح أفرادها قادرين على الإعتماد على أنفسهم. والصندوق عبارة عن مؤسسة اجتماعية تعمل على تحسين ظروف الفقير وتأهيله والوفاء بحاجته من خلال عطاء نوعي متبادل يشارك فيه الفقير وتسهم الدولة في دعم وتمويل برامجهم ومشروعاته إلى جانب المؤسسات الأهلية الربحية والخيرية وبمساعدة من الأفراد الموسرين.

ونجد هياكل مشابهة في بعض دول مجلس التعاون, فسلطنة عمان تقدم على سبيل المثال برنامج "سند" وهو برنامج يتكون من:

١. صندوق سند لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة (تابع لوزارة القوى العاملة).
٢. صندوق سند لتمويل مشاريع موارد الرزق (تابع لوزارة التنمية الاجتماعية).
٣. حاضنات سند.

أما فيما يخص صندوق سند لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة, فيتولى الصندوق دعم ومساندة الباحثين عن فرص عمل من المهنيين والحرفيين لإنشاء مشروعات التوظيف الذاتي الفردية والعائلية بتوفير التمويل والتوجيه اللازم وفقاً للشروط والضوابط المحددة لهذه الغاية.

أما صندوق سند لتمويل مشاريع موارد الرزق فإنه يتولى دعم ومساندة الباحثين عن عمل من أسر الضمان الاجتماعي وذوي الإحتياجات الخاصة لإنشاء مشروعات إنتاجية خاصة بهم توفر لهم دخلاً مناسباً للوفاء بمتطلباتهم المعيشية والحياتية.

أما حاضنات سند فلقد أنشئت بغرض تقديم الرعاية المؤقتة للمشاريع الصغيرة وتساهم في إنشائها الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، وتتولى هذه الجهات توفير المكان والتجهيزات اللازمة لإنشاء الحاضنات وتدريب المرشحين للعمل بها وتقديم المشورة والدعم الفني والإداري

اللازم ووضع الشروط والضوابط الموحدة لها ومتابعة وتقييم نشاطها.

وتعمل برامج وجمعيات أهلية عديدة لفتح قنوات وأساليب جديدة لمكافحة الفقر من خلال تشجيع المواطنين من الفقراء والمعوزين وأخذ المبادرة في تغيير ظروفهم وأوضاعهم، بحيث يصبحوا عناصر مساهمة في خروجهم من ربقة الفقر والعوز بدلاً من الانتظار لتدخل حكومي أو أهلي، وهناك من البرامج والأفكار ما قد يساعد على تحقيق ذلك.

لكن بالإضافة إلى كل ذلك، فإن من الأفكار الرائدة والتي تدفع وتحفز لمشاركة واسعة لمكافحة الفقر والفاقة، الاستفادة من الزكاة في هذا المجال فالزكاة ركن من أركان الإسلام وجاء ذكرها في القرآن الكريم {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة} وأكدت ذلك الأحاديث النبوية الشريفة، وهي حق يأخذه ولي الأمر من القادرين عليها إلى الفقراء وهي حق لهم في أموال الأغنياء {إنما الصدقات للفقراء}. ويحث الإسلام المسلمين على حسن أدائها، فهي واجبة على كل واحد منهم، ومن ثم يمكن اعتبارها من مصادر النهوض ضد الفقر أو عوز فريق من المجتمع⁽⁹¹⁾.

٢- دور الزكاة في الجانب الاجتماعي:

يصعب تحليل دور الزكاة الراهن في الجانب الاجتماعي بصورة مباشرة لأن إيرادات الزكاة تعد عنصراً من عناصر الموازنة العامة لكثير من الدول، وبالرغم من ذلك فإن اليمن مثلاً تعتمد في

(91) محمد الأفندي: دور الزكاة والوقف في محاربة الفقر والبطالة، مصدر سابق، ٢٠٠١م.

دعم الدور الاجتماعي لصندوق الرعاية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالإنفاق على الفقراء والمساكين والمحتاجين من مصارف الزكاة. وكذلك تسهم منها على مشاريع صندوق التنمية الاجتماعية والتي بلغت (١٠,٦) مليون ريال يمني لعام ١٩٩٨م، وارتفعت إلى (٩٤) مليون ريال يمني عام ١٩٩٩م وإلى (١٩٩٥) مليون ريال عام ٢٠٠٠م. وأنفقت رئاسة الجمهورية على الأيتام حوالي (٨٥٠) مليون ريال في شكل إعانات ومساعدات مالية.

ولا يقتصر إسهام الزكاة على الحكومة، فالمزكون أنفسهم يقدمون زكواتهم وبشكل مباشر للمحتاجين أو يدفعونها للجمعيات الخيرية التي تقوم هي الأخرى بكفالة الأيتام وإعانة الأسر المحتاجة⁽⁹²⁾. (٣٢) وخلال الفترة (١٩٩٧ - ١٩٩٨م)، على سبيل المثال، بلغت إيرادات الزكاة (٣٣٩٢) مليون ريال، وبلغ حجم الإعانات الشهرية التي تم إنفاقها حوالي (٣٠٣٨١) مليون ريال، وكما تم تقدير حصيلة الزكاة على النفط المستخرج من باطن الأرض إلى حوالي (٤,٨) مليار ريال لعام ١٩٩٩م وتقدم هذه المبالغ إمكانات كبيرة للصرف في أوجه الخير ولمساعدة الفقراء والمحتاجين.

وتعد الزكاة نظاماً يمكن من خلاله تقديم المساعدة والعون من القادرين إلى المحتاجين بدافع ديني إيماني وفي حالة تحسين وسائل جمعها وتوزيعها فإن الكثير من مشاكل الفقراء يمكن حلها بشكل محلي، وهي فرصة لتحمل المسؤولية الاجتماعية للفقير والعوز وما يترتب عليه من خلال التكافل والتآزر.

(92) المصدر السابق.

وتتولى مصلحة الزكاة والدخل في السعودية والتي أنشئت منذ عام ١٩٥٠م في السعودية القيام بالعبء الجبائي للزكاة وبعدها يستفاد من ما يتم تحصيله لصرفها في مصارفها المحددة فقهيًا وعلى رأس هذه الفئات المستهدفة الفقراء. ولعل إعتقاد مصلحة الضمان الاجتماعي على صرف أموال الزكاة على مستحقيها وتقديم الإعانات والمساعدات قد فتحت باباً واسعاً من التكافل والمساعدة المجتمعية للمحتاجين. وفي المملكة آلية إدارة الزكاة تقوم على أساس ثنائي، حيث تتولى مصلحة الزكاة جباية الزكاة بينما تتولى مصلحة الضمان الاجتماعي توزيعها على مصارفها، وبالتالي فإن ميزانية الزكاة ليست مستقلة عن الموازنة العامة للدولة خاصة في جانب إنفاقها وتوزيعها⁽⁹³⁾.

وهناك تجارب ومحاولة جديدة جادة في الإفادة المنظمة من مؤسسة الوقف وهي فكرة ومفهوم إسلامي غاية في الأهمية، يقوم على أساس تخصيص عين له عائد لأعمال الخير والنفع العام، وهي وسيلة لتحفيز المسلمين على المبادرة بالبذل والعطاء للمحتاجين، بالإضافة إلى الزكاة.

والوقف في الإسلام مؤسسة كبرى وقربة دينية عظيمة لها أبعاد إنسانية وحضارية واجتماعية واقتصادية وهو صيغة إسلامية تنموية لرعاية مستقبل المجتمع المسلم من خلال منع التصرف في ربة العين التي يمكن الإنتفاع بها مع الإبقاء على العين وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وإنهاءً. ولقد تم تطوير إدارة موارد الوقف حتى يكون عطاؤها أفضل وأساليب

(93) محمد الأفندي، دور الزكاة والوقف في محاربة الفقر والبطالة، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١، (٣٢).

توزيع ما تم جمعه على مشاريع تعطي أكبر فائدة لصالح الفقراء والمساكين, ولعل تجربة بيت الزكاة في الكويت من النماذج الرائدة في هذا المجال، هذا ولقد أخذت بعض الدول الخليجية نموذج التجربة الكويتية، وسعت إلى الإفادة منه وربما تطويره بما يخدم مصالحها كما هو الحال في قطر.

ولقد إهتمت المملكة العربية السعودية, على سبيل المثال, بمؤسسة الوقف وقامت بعض الأوقاف المتخصصة في مجال من مجالات العون ومكافحة بعض أوجه الفقر، كما هو الحال في وقف الأيامي وغيره. ويظهر أننا مقبلون على توسع في مجال استخدام الوقف كوسيلة لمواجهة بعض أشكال الفقر والحاجة في السعودية وغيرها.

ولن يقتصر الأمر على المؤسسات الرسمية في هذا المجال وإنما دخلت المؤسسات الخيرية الأهلية بل والفردية في هذا المجال القائم على تقليد إسلامي عريق, لكن الجديد هو أساليب وصيغ إدارة هذه الأوقاف واهتماماتها مما سيوسع من مصادر الإنفاق على إحتياجات الفقراء والمعوزين.

وتعد الصدقة الجارية, الضلع الثالث في المثلث الإسلامي لمحاربة الفقر, والصدقة الجارية غير محددة ولا مقيدة فيمكن التصرف فيها بما تقتضيه المصلحة العامة للمسلمين والتي يمكن أن يحددها ولي الأمر, وقد تصرف في مشاريع عامة وبما يعود بالنفع العام على الدولة. وكما ورد في القرآن الكريم "في أموالهم حق للسائل والمحروم" وفي حديث عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصدقة تسد سبعين باباً من السوء",

وفي حديث عن أبي هريرة "أطعم الطعام وأفش السلام وصل الأرحام وصل بالليل والناس نيام تدخل الجنة بسلام".

إن فالصدقة الجارية حق في المال مثل الزكاة، والزكاة ليست الحق الوحيد في مال المسلم، إنما هي الحق الدوري المحدد المرسوم لهم، لكن على المسلم المشاركة في هموم المجتمع بأن يساهم كلما اقتضت الظروف بما يخفف ويساعد إخوانه المحتاجين بحسب قدرته، وهذا بعد اجتماعي غاية في الأهمية ووسيلة من وسائل البر والمعروف بين أفراد المجتمع، ينطلق أساساً من فكرة التكافل المستمر بين أفراد المجتمع.

ويظهر أن الحاجة أصبحت ملحة في ضرورة تجديد وزيادة فعالية هذه الآليات بما يساهم في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في دعم ومساعدة الفقراء بينهم، وانطلاقاً مما أوردنا من جهود رسمية لتحويل عملية الدعم والمساعدة من مجرد تسهيل تقديم المساعدات العينية المباشرة، وتحويلها إلى أشكال جديدة من التسهيلات الممكنة في شكل تقديم فرص للإرتقاء في سلم الحراك الاجتماعي عن طريق التدريب وتشجيع تبني المشاريع الصغيرة أو دخول سوق العمل بأساليب حديثة تكفل نجاح محاولات الراغبين في تطوير أنفسهم ومن ثم تغيير حياتهم والإستفادة من الفرص المتاحة. إن هذه الجهود المباركة رغم أهميتها وفعاليتها المرجوة لا تعد كافية في تجاوز مشكلات الفقر، فكما هو معلوم الفقر ظاهرة اجتماعية ثقافية مستمرة وتحتاج إلى برامج ومؤسسات تعمل على ذلك بشكل مستمر.

سنعمل على تناول بعض الأسباب التي تشكل رافداً لإستمرارية الفقر في عصرنا الحاضر لعل معرفتنا بها سيسهم في سياسات إضافية لمواجهتها تنتهي إلى برامج ومشاريع ومن ثم مؤسسات إضافية من شأنها العمل على مكافحة الفقر وربما القضاء عليه في المستقبل القريب إن شاء الله.

* * *

الفصل الثالث

المرأة والفقر

المحتويات

٢٠٨ – ٢٠٧ مقدمة
٢١٠ – ٢٠٨ أولاً – مؤشر الفقر
٢١٢ – ٢١٠ ثانياً – المرأة من أشد الفئات فقراً
٢١٣ – ٢١٢ ثالثاً – النساء أقل تعليماً
٢١٤ – ٢١٣ رابعاً – دور المرأة في بناء المجتمع
٢١٦ – ٢١٤ خامساً – إشراك المرأة في جهود القضاء على الفقر
٢٢٥ – ٢١٦ سادساً – جهود المنظمات غير الحكومية في إلحاق المرأة بعمليات التنمية

الفصل الثالث المرأة والفقر

المقدمة:

ليس الفقر ظاهرة اجتماعية غريبة عن المجتمعات الإنسانية، إذ في الواقع يفرز كل مجتمع فقراء، بل أصنافاً من الفقراء تبعاً للظروف الخاصة بكل مجتمع وأحواله السياسية والاقتصادية وتحولاته الاجتماعية. وبسبب هذه السياقات التاريخية فإن تحديد الفقير والمحتاج يتغير من فترة زمنية لأخرى، وكذلك كيفية مساعدته والآليات والأساليب الممكنة لتجاوز مشاكله.

وسنسعى في هذا الفصل لمعالجة موضوع آثار الفقر على المرأة وبالذات في إطار الأسرة، بطبيعة الحال المرأة – كما سنوضح – تعيش غالباً في كنف أسرة تهتم بأحوالها وتراعي إحتياجاتها، لكن وبسبب تحولات هيكلية في بنية الأسرة، وبالذات تحولها من الأسرة الممتدة التقليدية إلى الأسرة الزوجية الحديثة مما ترتب على ذلك من مسؤوليات وأعباء. بالإضافة إلى خروج المرأة للتعليم ومن ثم العمل، خلق ظروفاً جديدة، مكنت المرأة من لعب أدوار مهمة في الحياة الاقتصادية للأسرة بشكل عام.

بطبيعة الحال كان حال الفقراء والمعوزين دائماً ولا يزال ينعكس على ظروف الأسرة وبالذات المرأة فيها بشكل واضح. لكن وإن كانت

تساهم المرأة في الحياة الاقتصادية وبشكل فعال في المجتمعات الزراعية والرعية من خلال القيام بالعديد من الأعمال التي تشكل مصادر دخل مهمة للأسرة، إلا أنها كانت في المدن وبين الطبقات الحضرية العاملة لا تسهم بذلك القدر. لكن في ظل الظروف الراهنة أصبحت تلعب أدواراً إيجابية وتساهم بشكل مباشر في الدخل العام للأسرة.

لكن ورغم ما ذكرنا، فإن المرأة في المجتمع المسلم من ناحية الإعالة والكفالة تعد مكفولة الإعاشة ونفقتها على من يعيلها من الأقارب كالأب وبعده الأقرب فالأقرب حسب نظام الميراث الإسلامي. ولقد أوصى الإسلام بالاهتمام برعاية المرأة، ففي الحديث النبوي الشريف عن سعيد الخدري أنه قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان أو أختان فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن فله الجنة" وفي رواية "لا يكون لأحدكم ثلاث بنات أو ثلاث أخوات فيحسن إليهن إلا دخل الجنة". ولقد حض القرآن الكريم على رعاية أولي القربى والأرحام وحض على مساعدتهم وتقديم كافة أنواع العون والمساعدة لهم وبالذات المرأة.

أولاً - مؤشر الفقر:

وإجمالاً تدل أحدث البيانات المتوفرة (حتى منتصف التسعينات في القرن العشرين) على أن مؤشر الفقر في اليمن، على سبيل المثال، يبلغ (٤٨,٩ %) وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه مع حلول العام ١٩٩٦م كان (١٩ %) من السكان يعيشون تحت خط الفقر وأن ثلثي هؤلاء كانوا في الريف. ومن منتصف التسعينات كان حوالي (٢٩ %) من السكان

محرومين من المياه النظيفة الصالحة للإستهلاك البشري و (٦٢ %) منهم محرومين من الخدمات الصحية و (٧٦ %) لا تتوافر لديهم مرافق الصرف الصحي (مع الأخذ في الاعتبار التباين بين المناطق). لكن تدنت نسبة وفيات الأطفال من (٢٢٤) لكل ألف مولود حتى عام ١٩٦٠م إلى (٧٨) لكل ألف مولود عام ١٩٩٦م، ويعد ذلك تحسناً ملحوظاً إلا أن هذا المعدل لا يزال يوازي تقريباً ثلاثة أضعاف معدل وفيات الأطفال في تونس. إضافة إلى ذلك تقدر حالة الأمية لأكثر من ثلث السكان^(١).

وتشير المعلومات المتعلقة بالفروق بين الجنسين إلى أن ثلثي النساء أميات وأن (١٠,٦ %) منهن قد يكملن مرحلة التعليم الابتدائي وأن (٣,٥ %) منهن فقط تلقين تعليماً بعد المرحلة الابتدائية. وفي منتصف التسعينات كان معدل النشاط الاقتصادي للإناث يقدر بنحو (٣٩ %) من المعدل بالنسبة للذكور، كما كان أكثر من ثلثي مجموع العاملين في الأسرة ممن لا يحصلون على أجور من الإناث، وكان معدل إنتشار وسائل منع الحمل (بمختلف الوسائل) هو (٧ %)، بينما كان معدل الخصوبة (٧,٦ %) ولا تتوافر معلومات عن مؤشر ملكية المرأة، لكن يغلب على الظن أن وضعها متدن جداً مقارنة بما هو عليه حال الرجال^(٢).

ولعل السبب الحقيقي لكون المرأة أكثر عرضة للفقر وأشد خضوعاً للعوز من الرجل، إنما يكمن بالدرجة الأولى في إنعدام أو عدم الإلتزام بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل، هذا بالتزامن مع تداخل مجموعة مترابطة متكاملة من الإعتبارات تبدأ بالفرقة بين الذكر والأنثى في فرص التعليم ثم بسبب مخاطر الحمل والولادة ورعاية الأطفال عندما تكون

(١) جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى: ص (٧٥-٧٦).

(٢) مصدر سابق ص (٧٧).

المرأة في سن الأمومة مروراً بإنعدام المساواة في فرص العمل والتدريب والتأهيل المهني بعد إنتهاء المرحلة الدراسية إذا قدر للفتاة أن تنعم بنور العلم وأن تتمتع بقسط من التعليم.

ثانياً - المرأة من أشد الفئات فقراً:

وتعد المرأة عموماً في المجتمعات النامية والفقيرة من أشد الفئات فقراً، وفقرها مؤثر للغاية نظراً لأنها محور الحياة الأسرية والأسرة محور الحياة الاجتماعية، ومن ثم فإن أي مشكلة تواجهها ستؤثر على الحياة الأسرية عموماً وستنعكس سلباً على تنشئة الأبناء ونظام الأسرة بأكمله. لهذا حظيت المرأة ومشاكلها بصورة عامة بالإهتمام وخاصة ما يتعلق بفقرها من جانب الحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وأصبحت محط إهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية. ولذا كان هناك إهتمام جاد بدراسة ومعرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى فقرها والعمل على التخفيف منه وطرح الحلول العملية لتلافي هذه الأسباب أو على الأقل التخفيف منها. وقد قامت دراسات حول أوضاع المرأة وقضاياها بشكل عام في المجتمع الحديث، سواء في مجال التعليم وما إذا كان له دور في الفقر أو في مجال العمل والتدريب للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى تتمكن من الإعتماد على نفسها في مجال القدرة على الإنفاق على نفسها وعلى من تكون مسؤولة عنهم في حالة حاجتها لذلك.

لذا دعمت دول الخليج البرامج الموجهة نحو التخفيف من الظروف الانتقالية التي تواجه الاقتصاديات المتغيرة ومن أمثلتها الصناديق الاجتماعية للتنمية مثل بنوك التسليف والصناديق الخيرية لمعالجة الفقر وبرامج التدريب المهني التحويلي الموائم لسوق العمل وبرامج الأسرة

المنتجة التي تهدف في مجملها إلى التخفيف من مشكلات البطالة والعوز في تلك المراحل الانتقالية على اعتبار أن البطالة إفرازات الفقر وتعد البطالة أحد مواطن الفقر بين المواطنين ومنهم النساء بوجه عام والمرأة العاملة بوجه خاص حتى ليرقى إلى الفقر في بعض الثقافات التي تصور المرأة عندما يتحدثون عن ظاهرة تأنيث الفقر⁽³⁾.

جذب التركيز المتزايد على البعد الجنسي / النوعي للفقر، إهتمام الرأي العام نحو الفقر الذي تعانيه المرأة ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الفقر لدى النساء ظاهرة حديثة وأن التوزيع غير المناسب للفقر بين الجنسين ناتج فقط عن التغيرات التي نمت في الثمانينات من القرن العشرين. ففي بريطانيا تؤكد إحدى الدراسات أن المرأة ظلت وعلى مدى القرن الماضي أكثر فقراً من الرجل. وفي بداية القرن كانت نسبة ٦٠ % من إجمالي من يحصلون على الإعانات من النساء. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل النساء غالبية من يعيشون تحت خط الفقر. وتمثل الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء مشكلة دائمة للنساء على الرغم من ضيق هذه الفجوة في الآونة الأخيرة. وتشكل النساء الفقيرات في العالم قياساً للفقراء بشكل عام في العالم (٧٠ %) من بين (١,٣) مليون فقيراً. أما النساء العاملات، على وجه الخصوص، فإنهن يمثلن حوالي (٦٠ %) من العمال الفقراء. وهناك الكثير من الشواهد التي تؤكد على أنه في ظل النظام العالمي الجديد وفي ظل العولمة والتحويلات الهيكلية في الحياة

(3) علي بن إبراهيم النملة وصالح بن محمد الصغير: مواجهة الفقر المشكلة وجوانب المعالجة، كتيب المجلة العربية رقم ٢٠٠٤/٩٠.

الاجتماعية فإن ظاهرة فقر المرأة ستكون في إزدياد مستمر ومن المتوقع بأن تزيد أعداد النساء الفقيرات زيادة كبيرة في الأعوام المقبلة⁽⁴⁾.

ومن المرجح أن تكون أعداد الفقيرات أكثر من الفقراء إلى حد جعل بعض المحللين يركزون على الحديث عن تأنيث الفقر على المستوى العالمي. وأصبحت الحياة أكثر قسوة على النساء الفقيرات ومعظمهن من الأرمال والمطلقات والمهجورات، ممن أصبحت أعبأهن تتضاعف بلا نهاية. ومما يزيد الأمور سوءاً أن ما يقدم لهن أقل من الرجال، فهو يقدر بالنصف بالنسبة للعمالة الزراعية في اليمن رغم أنهن يعملن أكثر من الرجال ما بين ساعة إلى ثلاثة ساعات على سبيل المثال⁽⁵⁾.

ثالثاً - النساء أقل تعليماً:

النساء أقل تعليماً ونسبة إنتشار الأمية بينهن أعلى بكثير منها بين الرجال، رغم أنهن يتحملن أكثر المسؤوليات أهمية، تلك المسؤوليات التي تتعلق بصحة الأطفال ورعايتهم، بما في ذلك الولادة والإرضاع والتتنشئة، مما يجعل نموهن ضعيفاً وصحتهن متدهورة، الأمر الذي يضعف دورهن في إيقاف التدهور البيئي وزيادة حدة الفقر في المجتمع اليمني على سبيل المثال. مما يستوجب إيلاء إهتمام خاص بالمرأة في سياسات محاربة الفقر وحماية البيئة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد وتنفيذ جملة متنوعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتمكين المرأة من إكتساب بعض المهارات التي تحولها من مجرد مستهلكة أو منفذة إلى مشاركة في وضع السياسات

(4) منى محمد الحبيبي ومنيرة فواز الصاعدي: مشكلة المرأة السعودية واستراتيجيات مكافحتها، ص (٦).

(5) الدكتور عبد الملك علي ثاب الجبلي: الفقر والبيئة في اليمن، سلسلة دراسات الفقر. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صنعاء، ٢٠٠١م، ص (١٧-١٨).

والقرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وصيانتها والمحافظة عليها, ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي:

١. إدماج المرأة في هيكل إدارة الأراضي وتأمين حقوقها في الملكية وتوفير التدريب الذي من شأنه أن يحسن أدائها. ومثل هذه الإجراءات لن تؤدي إلى تحسين حالة المرأة الريفية فقط بل إلى زيادة الإنتاج الغذائي.

٢. ويعد توفير خدمات الصحة الإنجابية وتقديم المعلومات والتثقيف المستمر فيها جزءاً مهماً في عملية تمكين المرأة من اتخاذ القرارات بنفسها، خاصة فيما يتعلق بحجم الأسرة وتخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع الناجمة عن جميع الأسباب.

٣. يجعل تعليم المرأة أكثر إقتدار وفعالية في مجالات الحياة بدءاً بصحة الأسرة وتغذيتها وقدرتها على إمتلاك الموارد بكفاءة وإنهاء بتخطيط وتنفيذ ومراقبة سياسات المجتمع المحلي بما في ذلك السكن والمرافق العامة كالطاقة والمياه والصحة.

إن القيام بمثل هذه البرامج يعد شرطاً لا غنى عنه لنجاح وسلامة البيئة فضلاً عن مكافحة الفقر.

رابعاً - دور المرأة في بناء المجتمع:

رغم أن المرأة قرين الرجل, في معظم المجتمعات الإنسانية, في تحمل المسؤولية في البيت والعمل, بل أنها تعتبر قوة محركة للنمو والتنمية إذ من المستحيل عدم الإشارة إلى دور المرأة في بناء المجتمع والاهتمام بتربية النشء وبناء الأجيال, وتعد عملية الإهتمام بشؤون البيت

وتربية الأطفال من مهامها الأساسية، إلا أن مقتضيات العصر الملحة ومتطلباته المتزايدة جعلت خروج النساء إلى سوق العمل أمراً لا مñas منه. وتؤكد موثائق حقوق الإنسان والأنظمة والقوانين المنظمة للعمل على عدم التمييز بين الجنسين في فرص العمل والمساواة في الأجور، لكن واقع الحال في كثير من بلدان العالم لا تمكن من تحقيق ذلك. على أن الموثائق العالمية والمعايير الدولية للعمل والإعلانات الصادرة من المؤتمرات العالمية ساعدت كثيراً في تصحيح المفاهيم ورفع بعض المظالم عن المرأة، بل وأسهمت في إزالة الكثير من العقبات التي تعترض تحسين أوضاع المرأة في مجال العمل وفي مجالات كثيرة. إلا أن المرأة، ورغم كل ما سبق، لا تزال الطرف الأضعف في الأسرة والمجتمع وسوق العمل، من حيث تحملها المسؤولية المزدوجة والمضاعفة في البيت والعمل وفي قيامها منفردة بمهنتي الإنجاب والإنتاج، مما يضاعف من جسامه المسؤولية عليها ومما يعرض المرأة العاملة أحياناً إلى تمييز وتفرقة في المعاملة⁽⁶⁾.

خامساً - إشراك المرأة في جهود القضاء على الفقر:

وإذا ما أردنا إشراك المرأة في جهود القضاء على الفقر فإن ذلك يقتضي العمل على تحسين أوضاعها، ليس فقط في مجال العمل وإنما على أن تتبوأ المكانة والمنزلة التي تمكنها من الحصول على حقوقها غير منقوصة وفتح الفرص المختلفة التي من شأنها تمكينها من لعب أدوار البر في حياة المجتمع. ولعل المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في

(6) عبدالله صادق الدحلان وآخرون: كارثة الفقر في العالم العربي، ص (٤٣).

الصين عام ١٩٩٥م أكد على إلزام الحكومات بالحقوق المتساوية لكلا الجنسين وبتمكين المرأة من الاستفادة من قدراتها وإمكاناتها كشريك مساو في التنمية الوطنية بإعتبار أن هذه المشاركة لا تعزز الإنتاجية والمردود الاجتماعي فحسب بل أيضاً تؤدي إلى رفع مستوى معيشتها وتسهم في تحقيق أداء اقتصادي أفضل والمحصلة هي تخفيض درجة الفقر وتجنيد المرأة السقوط في حباله, ومن ثم تحسين رفاهية الأسرة بوجه عام. ولعل من أبرز نتائج مساوئ سلبيات عدم المساواة بين الجنسين أن تكون المرأة أكثر فقراً من الرجل وإنعدام المساواة الفعلية ينعكس في فقر المرأة وصحتها وتعليمها ومشاركتها الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية⁽⁷⁾.

ولقد كان هذا المؤتمر العالمي فرصة للعديد من الدول في بلورة إهتماماتها في شؤون المرأة من خلال إعداد البرامج والآليات التي من شأنها تحسين أوضاع المرأة والعمل على معالجة بعض قضاياها ومشكلاتها, ولعل أهمها قضية الفقر وأهمية الصحة الإنجابية على مسار التنمية, وعلى سبيل المثال أنشأت البحرين لجنة وطنية عليا لمعالجة هذه الأمور, وما أشرنا له في الفصل السابق من جهود دول مجلس التعاون واليمن بخصوص المرأة يمثل مثل هذه الإهتمامات.

ولم تقتصر الجهود في المؤسسات الحكومية الرسمية, إذ كان من توصيات المؤتمر العالمي للمرأة تحديد منهاج عمل المنظمات غير الحكومية ودورها في خلق مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري يراعى فيه الفوارق بين الجنسين. وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تخصص جهودها في الإهتمام بمجموعة كبيرة ومتنوعة من

(7) المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل، مصدر سابق.

قضايا المرأة لعل من أهمها الإهتمام بمسألة الفقر والعمل على تجنب المرأة والأسرة هذا المشكل والعمل على إقامة المشاريع والبرامج التي من شأنها تحسين مركز المرأة العربية داخل المجتمع.

سادساً - جهود المنظمات غير الحكومية في إلحاق المرأة بعمليات التنمية:

وتقوم المنظمات غير الحكومية بجهود مهمة في إلحاق المرأة بعمليات التنمية القائمة على المشاركة والإستفادة من جهود المرأة في عمليات الإنتاج وبالذات في المناطق الريفية، بحيث أصبحت المرأة عنصراً أساسياً في عمليات التحديث، ومكنت المرأة من الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة، وعملت على تدريب وتأهيل المرأة لتكون أقدر على المساهمة في عملية الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك أصبحت التنمية الحضرية تسعى لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وأصبح من الإستراتيجيات الرئيسية فرض السياسات العامة في قطاع الإسكان، والعمل على تقديم المسكن اللائق وبالذات للفئات المحتاجة في شكل مشاريع إسكان، وتعد المملكة العربية السعودية رائدة في هذا المجال فهناك مؤسسة الملك عبد الله الوالديه للإسكان التنموي، وكذلك مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري، ومشروع الأمير سلطان للإسكان وغيره من المشاريع الإسكانية المختلفة، بالإضافة إلى "الربط" والمساكن الشعبية التي تقدم للأسر الفقيرة إما بالمجان أو السكن بأسعار مغرية، وجميع هذه الجهود متضافرة مع جهود إيجاد فرص عمل للنساء، الهدف منها تجنب المرأة ومن ثم الأسرة مواجهة مشاكل الفقر وآثاره.

ورغم أن قدرة المرأة على العمل قد تساعدها على ضمان مستوى معيشة لائق، إلا أن الأعراف والتقاليد رغم كل التطورات، لا تزال في بعض الأحيان تحول دون تمكين المرأة من الحصول على العمل اللائق والمناسب، أو أن سوق العمل ليست به فرص حتى لمن يرغب في العمل، وتوضح الإحصائيات مدى محدودية فرص العمل للمرأة حتى في الدول التي وضعت تشريعات وبرامج للتوسع في هذا المجال.

ورغم أنه لا يوجد دليل كاف يجزم بعدم قدرة التحرير المالي عن نفع النساء ولكن إستناداً إلى الأبحاث القليلة التي تم إجراؤها يتضح بأن الزعم بأن تحرير الأسواق المالية يوسع الوصول إلى هذه الأسواق ويعزز فرص الإدخار والإئتمان لم يتم إثباته بالنسبة للنساء. وتجدر الإشارة إلى أن النساء في الدول النامية اللاتي يتم إستبعادهن بنسب مختلفة في القطاع الرسمي لا يجدن مفرأ من اللجوء إلى موردي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، الذي غالباً ما يكون القطاع المالي فيه يتسم بعدم التنظيم وفقدان الرقابة والإشراف ويخضع لسيطرة مقدمي هذه الخدمات المالية الذين يقومون عادة بفرض أسعار فائدة مرتفعة جداً مما يحول دون تحقيق المرأة أو الأسر المحتاجة لتطلعاتها في حياة أفضل أو حتى التمكن من القيام بمشروعات صغيرة تمكنهم من دخول سوق العمل، على أن نجاح تجربة بنوك الفقراء، الموجهة بشكل أساسي لإقراض النساء في بنجلاديش وبعض الدول الآسيوية دفع ببعض المؤسسات إلى السعي إلى إقامة أمثال هذه الجهود وطنياً، وتعد مؤسسة عبد اللطيف جميل من المؤسسات الرائدة في هذا المجال في المملكة العربية السعودية⁽⁸⁾.

(١) برنامج "أجفند": (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية):

(8) برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، الرياض.

ويقوم " أجفند " أو برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنتمانية بجهود مهمة, وقد أرسى هذا البرنامج عدد من الهياكل المؤسسية المتخصصة بهدف تعزيز التنمية البشرية في المجتمعات النامية وقد أثمرت جهود "أجفند" في هذا المجال في إيجاد أربع مؤسسات تطلع بأدوار مهمة في تنمية المجتمعات العربية وهي:

- المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- الجامعة العربية المفتوحة.

وبالإضافة إلى المؤسسات أعلاه, تقدم " أجفند " أفكاراً وجهوداً خلاقة لمواجهة الفقر ومكافحته لعل من أهمها القيام بإستراتيجية تمويلية لمكافحة الفقر تقوم على أربعة محاور هي:

١. المساهمة في دعم وتمويل البرامج والمشروعات العاملة في قطاع الصحة ومشروعات الأمومة والطفولة.
٢. المساهمة في دعم وتمويل البرامج والمشروعات الموجهة إلى المرأة والطفل ولا سيما الفئات الخاصة والمحرومة.
٣. المساهمة في بناء وتعزيز وتطوير البناء المؤسسي للتنظيمات العاملة في مجال التنمية البشرية المستدامة وخاصة العاملة في مجال تنمية المرأة والطفل.

٤. المساهمة في دعم وتمويل المشروعات التنموية الموجهة لمكافحة الفقر مباشرة⁽⁹⁾.

وتقدم " أجفند " مشروع القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، الذي يعمل على دعم المشروعات والمبادرات الصغيرة للأسباب التالية: يعد الإقراض الصغير والمحدود حاجة ملحة وضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، والحاجة لهذا النوع من القروض ملح في الدول النامية بشكل عام. وهو يعد أداة تنموية مهمة تساعد في تخفيف حدة الفقر وترفع من المستويات المعيشية للفقراء وتخلق لهم فرص عمل جديدة وتحفزهم على النمو الاقتصادي.

أما أهداف دعم وتمويل مشروعات القروض الصغيرة ومتناهية الصغر من أهمها:

١. تسهيل الخدمات المالية للفقراء ومساعدتهم كي يصبحوا منتجين وقادرين على تحقيق نوع من الإعتماد الفردي والجماعي على الذات من أجل المساهمة في دعم مجتمعاتهم.
٢. القضاء على إستغلال المقرضين المرابين للفقراء وبالذات النساء.
٣. إيجاد فرص للعمل الحر للقوى البشرية الهائلة المعطلة كلياً أو جزئياً.
٤. جمع المعوزين داخل إطار تنظيمي يستطيعون فهمه وتشغيله بحيث يستخدمون قوتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال مساندة بعضهم البعض.

(9) المصدر السابق: ص (٤-٥-٦).

٥. إحداث النمو العريض عن طريق تغيير الفكرة السائدة بأن الدخل المنخفض يؤدي إلى مدخرات قليلة وإستثمارات منخفضة تنتج بدورها دخلاً منخفضاً لتتحول إلى نظام موسع يؤدي فيه الدخل المنخفض بالإضافة إلى القرض والإستثمار في دخل أكبر وإئتمان موسع وزيادة في الإستثمار وإرتفاع في الدخل.
٦. معالجة أوضاع الفقراء وإحداث النمو العريض من خلال تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات المالية.

أما المستهدفون بالقرض الصغير شريحة أفقر الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم وهم الذين تتوجه إليهم أهداف الألفية للتنمية التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته (٥٠ %) بحلول العام ٢٠١٥م لهؤلاء الذين تضيق أمامهم بل تتعدم فرص الإقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، رغم أن هؤلاء يحتاجون إلى من يمدّهم بالمال ويدعم مهاراتهم للبدء في مشروعات إنتاجية تدر عليهم دخلاً يساهم في حراكهم الاجتماعي وفي تنمية مجتمعهم المحلي⁽¹⁰⁾.

وهناك مشروع صندوق القروض الدائر لتأهيل الأسر الفقيرة ويهدف إلى تقديم قروض بدون فوائد للسيدات اللواتي يتم تدريبهن على إدارة وتشغيل مشروعات أسرية صغيرة تتمثل في تربية الطيور وخاصة الدجاج البياض والأرانب وزراعة الحدايق المنزلية بالخضروات وتصنيع الأجبان والسمن البلدي وتثقيف وتعبئة الحبوب وتسويقها وتربية الماعز ونحو ذلك.

(10) المصدر السابق: ص (٨).

ويهدف المشروع إلى تدريب وتأهيل السيدات الأرامل لتمكينهن من إقامة مشروعات صغيرة توفر لهن فرص عمل ثابتة ودخل مستقر والإسهام في تحسين المستوى المعيشي للأسرة الفقيرة عن طريق زيادة دخلها والتخفيف من نسبة الأسر الفقيرة والمساهمة في مكافحة الفقر والآثار السلبية التي يتركها على حياة ومستقبل أفراد الأسرة⁽¹¹⁾.

ولقد ساهمت " أجفند " حتى عام ٢٠٠٤م بالعديد من المشاريع التي كان لها مردود جيد على الأسر الفقيرة منها: تدريب النساء في مجال الأعمال والتخفيف من حدة الفقر وبرامج بناء القدرات في مجال إنصاف المرأة والحد من الفقر وإيجاد فرص العمل والقروض الصغيرة لصالح النساء وإيجاد فرص عمل للنساء بشكل عام من خلال دعم صناديق التكامل والقروض الميسرة، وكذلك دعم التعاونيات النسائية التي تخلق لهن فرصاً حقيقية⁽¹²⁾.

(٢) برنامج مؤسسة عبداللطيف جميل بالتعاون مع الإسكوا:

وتقوم مؤسسة عبد اللطيف جميل بالتعاون مع الإسكوا عام ٢٠٠٥م بتقديم مشروعات تساعد على بناء القدرات من خلال التدريب على العديد من المهن والأعمال التي يمكن مزاومتها من البيوت أو بالإنخراط في مشاريع استثمارية متواضعة بناء على قروض ميسرة صغيرة.

(11) المصدر السابق: ص (١٦-١٧-١٨).

(12) سام دالي، هاريس: الطريق للخروج من الفقر، ترجمة شوق إبراهيم عبدالعزيز، غرامين - كميل، ص (٥-٢).

(٣) برنامج كوثر للتدريب والبحوث للعمل على اشتراك المرأة في عملية التنمية:

ولقد تأسس مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) عام ١٩٩٣م ومقره تونس، ويهدف أساساً إلى إجراء البحوث والتدريب والتنسيق والإستشارة والخدمات المعلوماتية في تطوير ودعم منظور جديد للمرأة العربية وتغيير النظرة التقليدية لأدوار الجنسين في عملية التنمية، وتعزيز قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تحليل ومتابعة المتغيرات في دور المرأة ورسم السياسات المناسبة وإعداد البرامج والمشروعات التي تسمح بتحرير طاقات المرأة وتمكينها من المشاركة في إتخاذ القرار⁽¹³⁾.

وتعد محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته ليست فقط حاجة إنسانية ملحة، بل صمام أمان اجتماعي وتطوير للديمقراطية في مسارها الصحيح مرتبطة بمحاربة الفقر، ذلك لأن إتساع رقعة الفقر من العوامل التي تهدد تماسك المجتمع ولا تسمح بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص. لهذا خصصت الأمم المتحدة عقداً كمحاولة للقضاء على الفقر بدأ من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٦م. لكن على ما يظهر وإن كان القضاء على الفقر حلمًا عريضاً يراود البشرية إلا أنه ليس حلمًا بعيد المنال إذا ما توفرت الإرادة والحكمة والعمل الجاد. وهناك أطروحات عديدة، لكن بالنسبة للمرأة والأسرة يعد برنامج القروض الصغيرة - كما

(13) المصدر السابق: ص (٣).

أوضحنا – أكثرها نجاعة وفاعلية وكذلك الأمر فيما يسمى ببنوك
الفقراء الواجبة الأعرض للقروض الصغيرة⁽¹⁴⁾.

وإذا كانت المشاريع الإقراضية يمكن أن تساعد على ولوج المرأة
سوق العمل وإدارة الأعمال بشكل مباشر, فإن القيم الإسلامية تشجع
على ذلك وليس كما قد يتوهم البعض من أن حق المرأة في الإعالة
والنفقة، الذي إن توفر بطبيعة الحال سيغني المرأة عن العمل وربما
الفقر أيضاً, لكن إن لم يكن فإنه ورغم إحتفاء الإسلام بضرورة القيام
بأمر النساء فإن الظروف قد تملي واقعاً مختلفاً.

وتعد الأرمال والأيتام أي من فقدن العائل من بين أكثر الفئات
الاجتماعية عرضة للفقر والعوز والحاجة. ويعتبر الطلاق من أخطر
الظواهر التي يترتب عليها في كثير من الأحيان مشاكل اجتماعية
خطيرة كتفكك الأسرة وتعرضها للإنحلال إذا لم تتوفر موارد مالية
أو مساعدات تجنب النساء المطلقات عادة خطر الفقر.

وقد تصبح الأسرة في حالة عوز وخاصة إن أصيب عائلها بعجز
مرضي أو إعاقة تمنعه من العمل أو أن يسجن أو أن يتم إيقاف
الزوج بحيث تصبح أسرته أمام قهر الفقر والعوز أو نحو ذلك من
ظروف تقع وبشكل واسع في المجتمع الحديث, ولعل ما أوردناه من
مساعدات تقدم من دول مجلس التعاون لهذه الفئات المحتاجة أو
المتضررة يعد من الوسائل الناجعة في مكافحة الفقر والقضاء عليه.

(14) المصدر السابق.

ويظهر أن هناك حاجة لمزيد من التشريعات والتسهيلات التي من شأنها أن تمكن أمثال هذه الأسر من مواجهة الفقر بشكل أفضل⁽¹⁵⁾.

ورغم ضرورة التوسع في مجال تقديم الفرص والقروض والمشروعات للمرأة الفقيرة، إلا أنه من الضرورة توسيع رقعة التوعية باهتمامات التشريعات والقيم الإسلامية التي تطالب بتوسيع أبواب الصدقة على الزوجة، ففي الحديث النبوي الشريف: "إذا أنفق الرجل على أهله نفقة وهو يحتسبها كانت له صدقة" رواه البخاري ومسلم⁽¹⁶⁾، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "من أنفق على إبنتين أو أختين أو ذوي قرابة تحتسب النفقة عليهما حتى يغنيهما من فضل الله أو يكفيهما كانتا له سترًا من النار"⁽¹⁷⁾ وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم: "الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله واحسبه قال: وكالقائم لا يفتر وكالصائم لا يفطر".

وختاماً، لاتزال مسألة تأنيث الفقر من أكبر القضايا الشائكة في المعركة ضد الفقر وبالذات في الأرياف والمناطق النائية، لكن المساعدات والتشريعات والمشروعات والبرامج التي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة ربما جميعها - كما أوضحنا في ثنايا هذا الفصل - متضافرة ستمكن أولاً من خلق وعي جديد ومفاهيم جديدة تعمل على تمكين المرأة من المشاركة في العملية التنموية وبشكل يكفل لها

(15) عبدالمعزم بن خلف الدمياطي: المتجر الرابع، حديث رقم (١٤٧٣)، في ثواب العمل الصالح، الطبقة الخامسة عشر، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، دار خضر، بيروت، ص (٧١٢).

(16) المصدر السابق: رقم الحديث (١٤٩٠)، ص (٧١٩).

(17) المصدر السابق: رقم الحديث (١٤٩٥)، ص (٧٢١).

حصولها على كافة حقوقها. ولعلنا كمجتمع وثقافة وبالاستفادة من قيمنا ومثلنا الدينية والتجارب الإنسانية المعاصرة نتمكن من أن نحقق شبكة أمان أساسية لضمان إبعاد شبح الفقر عن الأسرة وتحرير المرأة من ربقة الفقر والعوز، فتتمكن من لعب أدوارها الإيجابية وبالذات دورها في تربية النشء وصناعة الأجيال. يظهر أن هناك العديد من البرامج والمشاريع، التي تمت الإشارة إليها بالإضافة إلى توافر الكوادر النسائية المستنيرة التي يمكنها تحقيق مزيد من الإنجازات المهمة على هذا الصعيد.

* * *

الفصل الرابع

العولمة والفقر

المحتويات

أولاً - التطور الاقتصادي وأحوال الفقراء	٢٣١ - ٢٣٢
ثانياً - العولمة	٢٣٢ - ٢٤٢
ثالثاً - آثار العولمة على الدول العربية ودول الخليج.....	٢٤٢ - ٢٤٤

الفصل الرابع العولمة والفقر

أولاً - التطور الاقتصادي وأحوال الفقراء:

يؤمن التطور الاقتصادي المتسارع حياة أفضل لمن يعيشونه، بمعنى أن النمو الاقتصادي الحديث أمر مرغوب فيه، ومن ثم ينبغي مقاومة السياسات والمؤسسات التي تعرقل هذا النمو، بل يجب العمل على الاستعجال لإنجاز التحديث الاقتصادي في المقام الأول⁽¹⁾.

لكن لا يعني التحديث الاقتصادي أن تكون كافة المحاولات في هذا المجال نسخة طبق الأصل من الطريقة الرأسمالية التي ترى أن فكرة التطور الاقتصادي تقوم على اعتبار أن تكريس الثروة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج فقط، بوصف ذلك أمراً ضرورياً دون الالتفات إلى أحوال الفقراء والمحتاجين. على العكس من ذلك تماماً لا بد من البحث عن صيغة تجمع بين ضرورة التطور الاقتصادي وضرورة الالتزام الأخلاقي تجاه كافة شرائح المجتمع، وبالذات الفئات الفقيرة والمحتاجة التي لا تملك الوسائل والأساليب اللازمة التي تمكنهم من المشاركة الفاعلة في حياة مجتمعاتهم.

وإن كان من فوائد التطور الاقتصادي العالمي وبالذات العولمة توفير الكثير من الأجهزة والمعدات ووسائل الراحة للإنسان الحديث وفي

(1) جي، آر، ماندل: العولمة والفقر، تعريب وليد شحادة، الحوار الثقافي، بيروت ٢٠٠٤م، ص (٧-٨).

كافة أرجاء المعمورة وبأثمان معقولة، وهي في حالة إنخفاض مستمر، وكذلك أصبح العالم أكثر اتصالاً وترابطاً ولقد خلق ذلك العديد من الإمكانيات والفرص في كافة مجالات الحياة وبالذات في قطاعات التكنولوجيا والصناعات، وساعد ذلك على زيادة التنافس بين الدول⁽²⁾.

ثانياً - العولمة:

ويعرف الاقتصاديون العولمة على أنها: "حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية"⁽³⁾ وتسهيل نقل السلع الرأسمالية عبر العالم كسوق كونية.

(١) دمج الأسواق العالمية ونتائجها وتقوية الربط بين الفقر والعولمة:

ويرى بعض علماء الاقتصاد عادة أن دمج الأسواق العالمية بمجملها قد يبدو أمراً مرغوباً وقد يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في العالم أجمع، إلا أن المناهضين الناشطين ضد العولمة يرون أنها لا تحمل سوى آثار اجتماعية سلبية وأن جشع الشركات متعددة الجنسيات هو الدافع الرئيسي للعولمة وأن منافعها تنحصر لصالح الأغنياء دون سواهم، بحيث عندما تسود العولمة تتعمق جذور اللامساواة، فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون عدداً وبؤساً⁽⁴⁾.

(2) المصدر السابق: ص (١١).

(3) علي بن إبراهيم النملة: وقفات حول العولمة وتهيئة الموارد البشرية، كتيب المجلة العربية (٧٣)، (الرياض ٢٠٠٣ ص (١٢).

(4) المصدر السابق: ص (١٤-١٥).

(٢) المناوئون لم يقدموا رؤية مقنعة تساهم في رفع الظلم:

يرى البعض أن دمج الأسواق العالمية بمجملها قد يعد أمراً مرغوباً وقد يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في العالم أجمع. ويرى البعض الآخر عكس ذلك حيث سيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في الدول التي تسيطر على الشركات متعددة الجنسيات ولا يمكن للدول الفقيرة أن تنافسها لقلّة الموارد وقلة رأس المال وتستغل الدول الفقيرة لصالح الشركات متعددة الجنسيات حيث تحصل على أسواق كبيرة ولا تدفع جمارك عالية فتتافس الإنتاج المحلي وبالتالي تؤدي لضعفه وعدم تطوره ويحدث بعد ذلك كساد للإنتاج المحلي وتعرض العمالة الوطنية للبطالة التي تؤدي إلى الفقر حتماً.

ورغم اعتراضات النشطاء من مناوئي العولمة الذين يحتجون ويرفعون شعارات إنسانية إلا أنهم لم يقدموا رؤية مقنعة تساهم في رفع الظلم عن الفقراء وتمكن من الإستمتاع بالحياة المرفهة الحديثة أو تقديم أفكار جديدة تكفل المصالح العامة، ومن ثم ورغم أهمية وجدية الشعارات الإنسانية التي يرفعونها إلا أن مد العولمة مستمر في التوسع، ويظهر أن على العالم وبالذات النامي والفئات الفقيرة والمحتاجة أن يعدوا أنفسهم لمواجهة هذا المد والاستعداد من خلال إكتساب المهارات والقدرات التي قد تمكن أفرادهم ليس فقط من إيقاف "الأضرار" المنتظرة من العولمة وإنما العمل على تحقيق بعض المكاسب التي يتمتع بها الأغنياء.

وإذا ما عجزت حركة معارضة العولمة عن التوصل إلى إجماع في الرأي حول ما الذي يمكن تقديمه بديلاً للعولمة بعد أن غابت

الإشترابية ومن ثم القيم والمنطلقات التي كانت تعتمد عليها. فإننا ورغم ما ذكرنا ينبغي أن نبحث عن وجهات النظر المناهضة للعولمة حتى نتمكن - كما ذكرنا - أن نستعد لمواجهة مد العولمة وربما الاستفادة منه. ولعل من أبرز وجهات النظر المطروحة هي الدفاع عن الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة اقتصادياً وبالذات عن طريق استخدام قوتها العسكرية وكذلك تفردتها في قيادة العالم اليوم، والمناداة بقيام اقتصاديات محلية ومناهضة التعرّيق ويقصد به إجبار الموظفين والعمال للعمل لساعات طويلة وفي ظروف عمل سيئة بأجور زهيدة⁽⁵⁾.

(٣) مطالب المنادون بأحادية الولايات المتحدة:

ويعتقد المنادون بأحادية الولايات المتحدة أن على هذه الدولة قبل أن تسمح للدول الفقيرة بالمتاجرة معها أن تحصل على موافقة تلك الدول على المعايير الخاصة بالعمالة وبيئة العمل والبيئة عموماً والالتزام بحقوق الإنسان. أما المدافعون عن المحلية فإنهم لا يرفضون مفهوم الاقتصاد العالمي، لكنهم يوافقون مقولة ولفتنانغ ساكس القائلة بأن " التنمية مشروع أخطأ الجميع فهمه من البداية " لذا فإنهم ينادون بالتوسع في الإكتفاء الذاتي المحلي. أما الحركة المناهضة لعولمة التعرّيق فإنها تدعو إلى تحسين ظروف العمل وضرورة رفع الأجور والتأكيد على تأمين شروط السلامة والأمان بشكل عام⁽⁶⁾.

(5) المصدر السابق: ص (١٥).

(6) المصدر السابق: ص (١٦).

ويدرك أنصار الأحادية الأمريكية مقدار قوة المعارضة لها، فهي تبقى مفيدة وعاجزة عن الدفاع عن العولمة عموماً والتجارة العالمية على وجه الخصوص ما لم يتم التوصل إلى إتفاق حول المعايير الواجب إتباعها. وإذا ما قلصت التجارة مع دول العالم الثالث (الفقيرة) فإن الذين سيصابون بأكبر قدر من الضرر هم طبقة العمال والفقراء الذين سيفصلون من أعمالهم في قطاع الصناعات التصديرية⁽⁷⁾. ومن جهة أخرى يبدو أن المدافعين عن المحلية والاكتفاء الذاتي مع عدم الإكتراث بالتكاليف التي تفرضها إستراتيجيتهم على الفقراء وآمالهم في الوصول إلى مستوى معيشي أفضل، هم أيضاً لا يملكون الإجابة على سؤال حول كيف يمكن لمستويات الدخل أن تتحسن في عالم يرفض التنمية الإقتصادية ويضع العراقيل أمام تدفق رأس المال والموارد والمعرفة التي تفرضها العولمة بالضرورة⁽⁸⁾.

(٤) ما تم تحقيقه في عصر العولمة:

وإذا كان عصر العولمة قد بدأ منذ سنوات قليلة خلت، حين برزت للوجود تكنولوجيات العولمة المتميزة وأن ما يحركها هو "أتمتة الحاسوب والأنظمة الرقمية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والألياف البصرية والشبكة العنكبوتية"، وهذه التقنية تمكن من التواصل الفوري بين البشر والإشراف على مشاريع عالمية حتى وإن فصلت بينها مئات الأميال. وبسبب تطوير مواد وعمليات إنتاج جديدة، فضلاً عن التحسينات الكبرى في وسائل النقل بشكل عام التي

(7) المصدر السابق: ص (١٦).

(8) المصدر السابق: ص (١٢).

مكنت ووسعت وسرعت أشكالاً جديدة من الاعتماد المتبادل بين الشركات والشعوب, وبوجود هذه الابتكارات غدا التكامل الاقتصادي العالمي أكثر احتمالاً مما كان عليه الحال فيما مضى, إضافة إلى توفر التقنية الجديدة ثم تحقيق شرطين أساسيين هما:

١. وجود نظام حر للتجارة الدولية.
٢. قوة عمالية متعلمة نسبياً.

وعندما يتحقق هذان الشرطان يصبح بمقدور النظم الجديدة في الاتصالات معالجة المعلومات والتحكم في أساليب معالجتها وتجعل الإنتاج أكثر ربحاً وقابلاً للتطبيق في كل مكان حيث لن يكون أي بلد من البلدان بعيداً أو يحجم المستثمرون عن القدوم إليه بسبب موقعه, ولأن الأمر كذلك يمكن إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج إلى بلد ربما كانت التنمية الاقتصادية قد تجاوزتها أو تعد من البيئات الاجتماعية المتخلفة^(٩).

وتحققت بسبب ذلك إنجازات هائلة في مجال تحرير التجارة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وتعد المكتسبات التي تحققت قد فاقت وبدرجة كبيرة كل طموحات أولئك الذين كانوا يخططون لها. ففي أواسط عقد التسعينات تدنت المستويات العالمية للتعرفة من نحو (٢٠%) من قيمة المستوردات إلى ما يقرب من (٥%) ولكن بقيت بعض الاستثناءات الهامة لهذا النمط على حالها, لكن مع ذلك تهاوت الحواجز التجارية في "فترة ما بعد الحرب".

(٩) المصدر السابق: ص (٢٩).

(٥) دول العالم الثالث لا تستطيع أن تحقق التنمية من خلال العولمة:

وإذا كان الرأي لدى العديد من زعماء دول العالم الثالث أن شعوب تلك البلدان لا تستطيع أن تحقق التنمية من خلال إندماجها في الإقتصاد العالمي وأن الأفضل لها هو بقاؤها بمعزل عنه، مما دفع بالعديد من الدول الفقيرة إلى تبني سياسات تصنيع بدائل للمستوردات بمعنى أنها إختارت أن تصبح دولاً صناعية من خلال استبدال المستوردات بسلع مصنعة محلياً، لكنها لم توجه العناية الكاملة للتصدير. ولم يبدأ التحرك نحو الابتعاد عن التصنيع المحلي لبدايل المستوردات إلا بعد ظهور النور الآسيوية التي حققت معدلات نمو عالية من خلال تأكيدها على التصدير، عندها بدأت دول العالم النامي تعمل وبسرعة لتحقيق معدلات متسارعة، فأخذت تزيد من تبنيها لسياسات تشارك بصورة متزايدة في الأسواق العالمية⁽¹⁰⁾.

وهكذا بقي القسم الأعظم من دول العالم الثالث وبالذات الفقيرة منها تبذل جهودها نحو الحصول على معاملة تفضيلية للوصول إلى أسواق دول العالم المتقدم على أساس أحادي وغير متبادل. ورغم غياب غالبية دول العالم الثالث عن مفاوضات " الجات " التجارية، إلا أن هذه المحادثات قد أفضت إلى إنفتاح الأسواق أمام منتجات البلدان الفقيرة، وفي مجال مبادئ التعرف المخفضة وعدم التمييز التي تم الإتفاق بشأنها وبدأ تطبيقها فقد أستفادت منها كل الدول، حتى تلك التي أثرت أن تبقى بمعزل عن المحادثات، بل وحصلت على حرية الوصول إلى الأسواق. لكن ورغم ذلك فإن تحرير التجارة

(10) البنك الدولي: ١٩٩٨ - ١٩٩٩ م - ص (٨).

كانت له أيضاً نتائج سلبية على البلدان الفقيرة منها فرض بعض القيود على بعض السلع مثل النسيج أو استخدام سياسات الحماية الخاصة بالسلع الزراعية, ومع ذلك كله أفرزت إتفاقية "الجات" البيئة الجديدة والمناسبة للتجارة العالمية, مما مكن من إزدهار عالمي وتوسع في التجارة الدولية لا سابق له⁽¹¹⁾.

(٦) ما يجب العمل به لمواجهة العولمة:

لم يكن توفر التقانة الجديدة والمناخ الأكثر حرية للتجارة الذي أوجدته إتفاقية الجات كافيين بحد ذاتهما لتسريع العملية التنموية في البلدان الفقيرة أو لزيادة أهميتها في الإقتصاد العالمي. فالدول الفقيرة فضلاً عن هذين الأمرين بحاجة إلى تحقيق التقدم على صعيد التحصيل العلمي لشعوبها, وفي المقابل تكنولوجيا العولمة بحاجة إلى عمالة على مستوى جيد من التحصيل العلمي يمكنها من استخدام هذه التكنولوجيا استخداماً فعالاً, والأمر لا يتعلق بمسألة وجود مهندسين قادرين على تصميم الأدوات الجديدة للاتصال أو التحكم أو المراقبة, بل تعالج بمحو الأمية وتعدد المهارات في استخدام هذه الأدوات والتعاطي معها. ولقد أكد تقرير البنك الدولي على أن الإقتصاد المتنامي وفي إقتصاد الدخل المحدود, يحتاج إلى أفراد ذوي مهارات فنية عالية وحديثة للتمكن من المشاركة في الإقتصاد العالمي⁽¹²⁾. ولكي يتم استخدام التكنولوجيا الجديدة بفاعلية واقتدار ينبغي أن يكون الأفراد جيدي التأييل ومن ذوي الكفاءات. والدول الفقيرة تمتلك مثل هذه الكفاءات وبشكل متزايد رغم تخلفها عن الدول المتقدمة. ولقد

(11) المصدر السابق: ص (٨).

(12) المصدر السابق: ص (٨).

شهدت العقود الثلاثة خطوات جبارة إتخذتها الدول النامية في مجال توسيع التعليم وتويعه على كافة المستويات وبالذات في التعليم الأساسي. ويلاحظ إرتفاعاً في معدلات الانتساب إلى المدارس وانخفاض نسبة الأمية للجنسين معاً، وتدل المؤشرات التنموية أن لهذه الطفرة التعليمية آثارها الواسعة في حياة وإقتصاديات الدول النامية وبالذات الفقيرة. ويعد التحسن الكبير في مجال التحصيل العلمي في البلدان الفقيرة من أهم الوسائل الممكنة في القدرة على المشاركة وبفاعلية في عمليات الانتاج التي تعتمد التكنولوجيا الجديدة⁽¹³⁾.

لذلك أصبحت البلدان الفقيرة، وبصورة متزايدة أماكن جذب تغري الصناعيين للقدوم إليها والاستفادة مما توفره من فرص في العمليات الإنتاجية، فالأجور فيها أدنى من الأجور في البلدان المتقدمة والإختناقات الناجمة عن نقص المهارات الفنية أقل عبئاً. والواقع أن العالم شهد ابتداء من الثمانينيات تغيراً مفاجئاً في الدور الذي تلعبه الدول الأقل نمواً في الإقتصاد الدولي، لاسيما الدول الكبيرة منها. وهذا ما توضحه تقديرات كروغر التي تؤكد على أن ما نسبته (٣%) من إجمالي صادرات السلع المصنعة عام ١٩٧٠م كان من منشأ الدول النامية وقفزت هذه النسبة إلى (١٨ %) عام ١٩٩٠م⁽¹⁴⁾. فلم تعد بلدان مثل بنجلاديش أو الهند أو غيرها ذاتية الإحتواء تقتصر صادراتها على المواد الخام والسلع الزراعية، وإنما أصبح العديد منها يعمل على تصدير السلع الحديثة وإلى الأسواق العالمية.

(13) العولمة والفقير: مصدر سابق، ص (٣١-٣٢).

(14) المصدر السابق: ص (٣٧).

وهناك عوامل أخرى إلى جانب التحصيل العلمي تؤثر في الأداء التصديري. فمثلاً نجد أن كلا من تايلاند والفلبين لهما معدلات متماثلة تقريباً في نسبة المتعلمين، لكن صادرات الأولى تبلغ ضعف صادرات الثانية. وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية، بمعنى أن الدخل المتحقق من الصادرات قد يستخدم في تمويل التحصيل العلمي من خلال التوسع في البحث العلمي وإعادة التأهيل والتدريب. وما يمكن أن يستخلص من كل هذا هو أن العولمة ليست أمراً يتعلق بالتكنولوجيا وتحرير التجارة وحدهما، بل أن الوفرة في رأس المال البشري ضرورية أيضاً لنجاح الدولة في هذه العملية، إذ لا يمكن أن تكون المشاركة في الإقتصاد العالمي ناجحة وذات جدوى إلا إذا أضيفت العمالة المتعلمة إلى التكنولوجيا الحديثة في الاتصال والتحكم والمراقبة وإدارة المعلومات.

(٧) الاعتبارات التي تؤثر على حرية التجارة:

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمكن توفرها في ظل العولمة إلا أن هناك اعتبارات دولية تؤثر على حرية التجارة والمنافسة العالمية تحت شعارات أن البلدان النامية لديها ميزة تنافسية في الأجور وأسعار بعض المواد الأولية وانتشار ظاهرة عمالة الطفولة، وتحت دعاوى أن البلدان النامية عموماً لا تطبق شروط وظروف العمل طبقاً للاتفاقيات والتوصيات الدولية. علماً بأن الدول المتقدمة تمتلك وسائل عديدة تتفوق بها على البلدان النامية منها: امتلاكها لوسائل الإنتاج الحديث والإنتاج الكبير وهيمنتها على أسواق كبرى وعمالة ماهرة ومراكز البحوث.

لقد أدت هذه التنافسات وغيرها إلى العديد من الآثار السلبية انعكست على مستويات العمل والتشغيل والإنتاجية بل ودفعت بالعديد من العمالة الماهرة إلى الهجرة. لكن مما لا شك فيه هو أن فتح الأبواب أمام التجارة الحرة بإسم حرية السوق وأهمية رأس المال قد أدى إلى انضمام الكثير من الفئات الحضرية الدنيا والمتوسطة إلى عالم الهامشيين الذين يعيشون في حالات يرثى لها من الفقر والعوز والبطالة وانتشار الجريمة والمتاجرة في كل الممنوعات من مخدرات وأسلحة وسيارات مسروقة بل حتى المتاجرة بالأطفال والأعضاء البشرية, إن هذه الحالة المتزايدة من إتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء إنما كانت نتيجة طبيعية للسياسات الإقتصادية التي تتغافل أمر الظروف الإنسانية, إذ أصبحت بعض المؤسسات والشركات عابرة القوميات تهدد إقتصاديات دولاً كثيرة لأنها تفوق في قوتها وإمكاناتها الكثير من الدول, حتى أصبحت تحدد أسعار الصرف الأجنبي وتمثل القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك.

(٨) عدم الاهتمام في اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية وازدياد أعداد العاملين:

ومما يؤسف له أن أثرياء العالم وكذلك أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات لم يعودوا يفكرون في إتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية وازدياد أعداد العاطلين وما يمكن أن يترتب على ذلك من المخاطر، إنما أصبح همهم الأول والأخير تطوير تقنيات تمكنهم من المزيد من الثراء والأرباح. لقد أصبحت حقيقة انتشار ظاهرة الفقر على نطاق واسع أمراً يؤكد الواقع وأصبح إنتشار الفقر ظاهرة عالمية. ورغم أن الفقر كان قائماً قبل إكتساح العولمة غير أن خارطته قد إتسعت

بصورة مذهلة في كنفها مما يستوجب إعادة التفكير في تحقيق تنمية وتطور إقتصادي بوجه إنساني, يراعي الجوانب الأخلاقية ويعمل على تجسير الهوة بين الفقراء والأغنياء.

ثالثاً - آثار العولمة على الدول العربية ودول الخليج:

والدول العربية عموماً ودول الخليج واليمن من أكثر الدول تعرضاً لآثار العولمة بل لعل دول الخليج التي سبقت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية هذا العقد الهجري ١٤٢١-١٤٣٠ هـ الموافق ٢٠٠١-٢٠١٠م إن شاء الله مما يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم واتخاذ الإجراءات الإدارية والأنظمة الاجتماعية مثل مشروعات التوطين للقوى البشرية ونظم (قوانين) العمل والتأمينات الاجتماعية⁽¹⁵⁾. وبسبب صناعة النفط والبتروكيماويات في بؤرة غالبية التطورات التي أخذتها العولمة. ومع تذبذب أسعار النفط ومع التحولات الاقتصادية الهيكلية الكبيرة التي مرت بها إقتصاديات هذه الدول, يصبح السؤال الملح: كيف كانت آثار العولمة على هذه المجتمعات؟ وفي الحقيقة قد تكون الإجابة على سؤال شائك كهذا معقدة, فهناك جوانب إيجابية كثيرة لعل من أبرزها الطفرة المادية الكبيرة والتي طالت كافة المجالات وفي أوقات قياسية, وهو أمر لم يكن ليتحقق لولا إمكانات العولمة من حيث إنتقال السلع والخدمات ولمسافات طويلة دون عوائق ولقد أفادت دول الخليج من حركة العمالة والسلع والخدمات واستخدمت أحدث التقنيات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة وعلى نطاق واسع, مما مكن في أقل من ثلاثة عقود من إنشاء دول حديثة بكافة المرافق والخدمات وباستخدام الأجهزة والأدوات الأكثر حداثة

(15) مصدر سابق: ص (١٧٨).

في هذا المجال. بل وساعدت على إنفتاح دول مجلس التعاون على مهارات وقدرات ملايين من العمالة الوافدة، ولقد مكنت البحوث الاقتصادية من عوائد النفط تمتع المواطن الخليجي بمستوى مرتفع من الحياة الاقتصادية، وتولدت فرص كبيرة للحراك الاجتماعي والمهني غير مسبوقة.

لكن هذه التحولات السريعة كان عليها أن تحل محل الكثير من التقاليد والأعراف الاجتماعية وأن تعمل على تغيير العديد من العلاقات الاجتماعية لتفسح المجال لدخول الثقافة العالمية المادية الجديدة مما كان له آثاره العميقة على حياة الأسرة والمجتمع عموماً. كان عامل الزمن غاية في الأهمية مما استدعى بالضرورة أحياناً إلى تجاهل احتياجات بعض الفئات الاجتماعية، بل ربما العمل على تهميشها وعزلها من أجل تحقيق التقدم والنمو السريع. ولقد تبين في الفصول السابقة كيف أن المجتمع يعمل الآن على إبتكار الأساليب والنظم والتشريعات التي من شأنها أن تحقق وبشكل متوازن تنمية وتطويراً إقتصادياً حديثاً يحقق أنواعاً من النجاح والمكاسب المالية لكافة الفئات الاجتماعية وبالذات الفئات الفقيرة المحتاجة، لكن في الوقت نفسه لا يتجاهل الأمور الأخلاقية التي تعمل على مساعدة وحماية الفئات المحتاجة سواء كانت فقيرة أو من النساء والأطفال وذوي الإحتياجات.

ومن الواضح أن تحقيق هذه المعادلة الصعبة والتوازن المنشود يحتاج إلى زيادة قدرات التطور التنموي ورفع مستوى قدرات الإنسان الخليجي واليمني حتى تكون هناك قاعدة إقتصادية صلبة لا تعتمد فقط على صناعة النفط وإنما على تقديم قدرات إنتاجية واسعة، وفي الوقت نفسه أن يكون المجتمع مجتمعاً تكافلياً متراحماً قادراً على الأخذ بيد الجميع. في هذا

السياق يظهر لنا أن معرفة الظروف والسياقات الدولية والإقليمية والوطنية مع وجود إرادة وتصميم جاد لإحداث تنمية مستدامة تعتمد على سواعد وعقول أبناء الوطن أصبح أمراً ضرورياً وهدفاً مقصوداً.

ولعل ما أوردناه من مشاريع ورؤى وقوانين وسياسات غير كافية بعد لتحقيق ما نطمح له كمجتمعات لا تزال ترتبط بمنظومة الدول النامية من حيث قدراتها وفعاليتها وهي كذلك مجتمعات تتميز بالتراحم والرغبة في العناية بالفئات الاجتماعية الفقيرة والمحتاجة. وحتى لا تكون مسألة الإهتمام بالتطور الاقتصادي تجرّفنا إلى مزيد من الإهتمام بالماديات ومعاييرها الصارمة فقط، ولا تؤدي بنا رغبتنا في الإهتمام بالفئات الفقيرة والمحتاجة إلى الانشغال بها فقط، ومن ثم إستنزاف الموارد القليلة وبالذات الموارد المالية من أجل هذه الفئات في شكل دولة رفاهية، فلا بد من إنتهاج أساليب تأخذ بالوسطية، بمعنى تهتم بالفئات المحتاجة لكن تدفعها إلى مزيد من المشاركة والإنتاجية بحسب إمكانياتها ومقدرتها، ولعل بعض ما ذكرنا من مشاريع يمكن من ذلك.

* * *

الفصل الخامس

رؤية جديدة في مواجهة الفقر
بدول مجلس التعاون واليمن

المحتويات

٢٥٣-٢٤٩	مقدمة.....
٢٥٦-٢٥٣	أولاً - التمييز بين فقر الدخل مقابل فقر القدرة
٢٥٩-٢٥٦	ثانياً - الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتنمية
٢٦١-٢٥٩	ثالثاً - تمكين الفقراء من فرص التعليم والتدريب والتأهيل.....
٢٦٢-٢٦١	رابعاً - الفقر والبطالة.....
٢٦٥-٢٦٢	خامساً - الفقر ونُدرة البيانات والمعلومات.
٢٦٨-٢٦٥	سادساً - تمكين الفقر ومشاركتهم في التنمية
٢٧٠-٢٦٨	سابعاً - التوعية بتعزيز قيم العمل واحترامه
٢٧٢-٢٧٠	ثامناً - برامج التدريب والتأهيل والحوافز..
٢٧٧-٢٧٣	تاسعاً - الفقر والسياسات السكانية.....
٢٨٢-٢٧٨	عاشراً - محور الفقر والبطالة في دول الخليج

الفصل الخامس

نحو رؤية جديدة في مواجهة الفقر

بدول مجلس التعاون واليمن

مقدمة:

لعل من أهم التطورات التي تمت في العقد الحالي في موضوع معالجة ومكافحة أوضاع الفقر في دول مجلس التعاون هو الخروج من طوق أسطورة أن هذه المجتمعات مجتمعات أغنياء، وأن الجميع لا يعاني من الفقر والعوز، والتأكيد على أن الفقر ظاهرة إنسانية، وليس هناك ما يضير من أن يعترف المجتمع بوجود فئات إجتماعية تعاني من طائلة الفقر والعوز وما يسببه من مشكلات مجتمعية أسرية وفردية. ولعل مما يضاف من تطورات ليس فقط مسألة الإعراف بالمشكلة وإنما رغبة وإرادة الدول في مواجهة المشكلة وإستخدام إمكانياتها لمعالجتها والقضاء عليها بقدر الإمكان. وإذا كان الإعتقاد – حتى سنوات قليلة سابقة – أن مواطني دول مجلس التعاون يتمتعون بمعدلات دخل عالية ويمتلك الجميع المسكن المناسب ويتمتع بحياة إستهلاكية تتميز ببخوذة ورضاء ورغد عيش، فإن أمثال هذه الأساطير أصبحت اليوم موضع تساؤل ونقد، ولعل هذا التساؤل والنقد يدعونا إلى إعادة النظر والتدقيق في الواقع الاجتماعي الاقتصادي للفئات الاجتماعية المختلفة، والعمل على ترقية وتحسين ظروف المواطنين والعمل على إدراجهم ومشاركتهم في مسارات التنمية الشاملة المستدامة، بحيث يتحولون من هامشيين معوزين إلى منتجين فاعلين.

إن هذا الإعراف والإلحاح على مواجهة قضايا الفقر والعوز أمر غاية في الأهمية ويدفعنا إلى الحديث عن إستراتيجية مواجهته ومأسسة ذلك بحيث تتحول هذه المواجهة من مستويات المسكنات إلى الحلول الجذرية الدائمة، وأن يتم ذلك إنطلاقاً من أن معالجة ومناهضة الفقر تعد واحدة من أهم تحديات دعم خطط دول مجلس التعاون في العمل على تنمية شاملة ذات وجه إنساني تأخذ في اعتبارها كافة الفئات الاجتماعية ولا تقتصر على المناطق الحضرية، وتعمل على دمج المناطق الريفية والنائية وتبذل جهوداً حقيقية في إدماج كافة شرائح وفئات المجتمع.

ومثل هذه الرؤية تنطلق من ضرورة إعادة صياغة فلسفة الاهتمام بالفقراء من منطلق الشفقة أو تأمين دعم مالي في شكل هبات أو صدقات أو مساعدات مباشرة خارج سياق عملية التنمية والتمكين الذاتي، إلى رؤية جديدة تنطلق من ضرورة وضع آليات معالجة قضايا الفقر في إطار الإستثمار في الإنسان من أجل تحقيق عمليات تنمية شاملة مستدامة، لا تستبعد فيها فئات اجتماعية أو تهملش وإنما تتوجه الجهود إلى إدماج وإشراك الجميع في عمليات الإنتاج والعمل. وحتى يتم ذلك، كان من الضروري تغيير زاوية الرؤية ومن ثم التناول. ولعل هذه الرؤية والمعالجة تقتضي إعادة النظر في أساليب مقاربة الفقر والعوز في المجتمع من جذورها. فبدلاً من النظر إلى الأمر بوصفه يعري المجتمع والتفاوت الاقتصادي – الاجتماعي فيه وربما يوضح وجود خلل في توزيع الثروة ومن ثم السلطة والنفوذ في المجتمع، ومن ثم حرمان فئات من "حقوقها"، إلى النظر إلى المشكلة من زاوية أخرى تماماً وذلك من خلال التأكيد على أن الفقراء والمهمشين هم طاقة اجتماعية إنتاجية يخسرها المجتمع رغم أنه في أمس الحاجة لها لزيادة فاعلية وقوة الطاقات الإنتاجية فيه، ومن ثم لا

بد من إعادة النظر في ضرورة السؤال عن كيفية الاستثمار فيهم وتحويلهم إلى القوة المنتجة المنتظرة.

إن مثل هذه الرؤية ستحول الاهتمام من مجرد العمل على "إعالة" أو تقديم مساعدات مالية، خارج إطار عجلة التنمية ومن ثم العمل على تحسين الأوضاع والسياقات الاقتصادية خارج أطرها الإستثمارية الفاعلة، والاهتمام بقطاعات طفيلية لا تقدم مردوداً جاداً على الاقتصاد. ففي الرؤية الأخيرة، تصبح معالجة الفقر والهامشية عبئاً على الاقتصاد وليست عملية من شأنها دفع عملية التنمية إلى الأمام. فالإهتمام بهذه الفئات – من هذه الرؤية – هي تعطيل للقوى الاقتصادية وانشغال بفئات لا فائدة منها. وغالباً ما تقدم هذه الرؤية في إطار وسياق أخلاقي، باعتبار أن هذه الفئات الاجتماعية المحرومة لها حقوق، وأن الحاجة الأخلاقية ملحة على إعطاء فكرة "عدالة التوزيع" الأولوية.

لكن كما أوضحنا، فإن الانتقال من رؤية المعالجة هذه إلى رؤية تؤكد على أن المعالجة ينبغي أن تنطلق وبشكل قوي وجاد من منطلق تأهيل وإعداد كل الفئات الاجتماعية ولعل من أهمها الفئات الفقيرة والمحرومة والمحتاجة لتكون فئات منتجة وقادرة على المشاركة والعمل في الاقتصاد بشكل إيجابي، يضع المشكلة برمتها في سياق وإطار آخر مختلف.

ويظهر واضحاً مما قدمنا في الفصول السابقة أن كافة دول مجلس التعاون واليمن قدمت وتقدم مبالغ طائلة للفقراء في شكل مساعدات إجتماعية مادية مباشرة تأخذ شكل ما يعرف بمعاشات الضمان الاجتماعي، لقد عملت تشريعات هذه الدول على إستصدار العديد من

التعديلات لتوسع في إعداد وتصنيفات الفئات الاجتماعية المستحقة للمساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة أو تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، فمثلاً دولة الإمارات العربية المتحدة تضمن قوانينها منح المساعدات لبعض الفئات دون شرط التمتع بجنسية الدولة ومن هذه القوانين تقديم المساعدات الاجتماعية في حالة:

- أ- إصابة الزوج بعجز مرضي يمنعه من العمل.
- ب- سجن أو إيقاف الزوج من قبل أية جهة ذات إختصاص مدة لا تقل عن شهرين أو إبعاده عن البلاد.
- ج- منح المواطنة المتزوجة من أجنبي مساعدة عن نفسها فقط في حالة: إذا لم يكن للزوج دخل بسبب خارج عن إرادته أو إذا كان دخل الزوج يقل عما كانت تستحقه أسرته فيما لو تقاضى المساعدة الاجتماعية.
- د- تستحق المواطنة الأرملة التي توفي زوجها الأجنبي المساعدة الأجنبية عن نفسها وأولادها.
- هـ- تستحق المطلقة والأرملة الأجنبية التي تزوجت مواطناً وأنجبت منه أبناء تقوم بحضانتهم داخل الدولة ولم تتزوج المساعدة الاجتماعية عن نفسها، وفي حالة طلاقها أو وفاة الزوج بشرط ألا يكون لها مصدر دخل أو عائل مقتدر⁽¹⁾.

ونجد أمثال هذه التعديلات في غالبية دول مجلس التعاون، وهي تعديلات من شأنها توسيع دائرة المستفيدين وزيادة مشاركة الدولة في

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون. مصدر سابق، ص (٢-١).

مواجهة ومكافحة الفقر وبشكل مباشر من خلال العمل على تقديم المساعدات المالية الضرورية لتحقيق حياة كريمة. ويظهر أن هذه التعديلات والمؤسسات ستستمر بحسب ما يستجد من حالات ومتطلبات.

لكن سياسات وإستراتيجيات مكافحة الفقر ومواجهته تتطلب برامج وسياسات أوسع لوضع المشكلة في إطارها. ولعل ما أشرنا إليه من ضرورة ربط مكافحة والمواجهة بعملية التنمية من أهم وأخطر التطورات ولعله أهمها. ومن هذا المنطلق، وتحقيقاً للأهداف التنموية الألفية التي طالبت بها الأمم المتحدة والتي تعهدت كافة الدول العربية على تحقيقها والإلتزام بها⁽²⁾. فإن من أهم ما ينبغي العمل على تحقيقه أمور عديدة لعل من أهمها ما سنأتي على التأكيد عليه وضرورة تحويله من مجال وسياق الأفكار إلى برامج فعلية وإستراتيجيات قابلة للتطبيق الفعال.

أولاً - التمييز بين فقر الدخل مقابل فقر القدرة:

لابد من التأكيد على أهمية تحديد معالم ظاهرة الفقر في دول مجلس التعاون وذلك من خلال تطوير وتحسين قياس الفقر فيها، والتمييز الصارم بين فقر الدخل مقابل فقر القدرة. ويقصد بذلك ضرورة مراجعة مؤشرات قياس الفقر وتوسيع نطاقها، فمثلاً كثيراً ما يستعمل المؤشر الذي يركز على دخل الأسرة المعيشية ومن ثم تعريف الفقر في حدود السلع والخدمات الخاصة التي يمكن أن تحصل عليها على هذا الدخل، وهذا يتضمن تحديد مستوى أدنى للإستهلاك وإعتبار الأسرة المعيشية التي يقل مستواها عنه أسرة فقيرة. وإجمالاً تعد مقاييس الفقر القائمة على أساس

(2) الأمم المتحدة: الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية نحو ٢٠١٥م، الإنجازات والمنطقتات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠٠٣م.

الدخل والإستهلاك مقاييس جزئية لا تأخذ في إعتبارها الحصول على السلع والخدمات العامة الأساسية التي تعتبر ضرورية لمستوى المعيشة مثل المياه النقية والتعليم والبيئة النظيفة والرعاية الصحية المقدمة للجميع. كذلك إنها لا تقيس نوعية حياة الناس حسب ما يمكنهم الحصول عليه من إستهلاك ودخل.

إذ لا بد أن لا يقتصر فهمنا في قياس الفقر فقط على فقر الدخل، وإنما الاهتمام بمفهوم فقر القدرة والذي يقصد به الإهتمام بالجانب التكميلي للدخل والإستهلاك، ومن أهم المؤشرات المحددة لذلك هو ضمان تمتع الفئات المستهدفة بالخدمات الأساسية من التغذية الجيدة والصحة والتعليم وفي هذا السياق تعد المؤشرات التالية مهمة للغاية:

١. نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الوزن المحدد بالنسبة لأعمارهم من قبل منظمة الصحة العالمية أو ما يتماشى مع شروط الأهداف التنموية الألفية.
٢. نسبة حالات الولادة التي لم تتم على يد طبيب أو قابلة مدربة.
٣. نسبة الأمية بين الإناث فوق الخامسة عشرة⁽³⁾.

ومن ثم مع أهمية تحديد قياس دخل ونفقات وإستهلاك الأسرة المعيشية وتحديد خط للفقر تعمل الدولة والمجتمع على تجاوزه وبشكل متصاعد ومستمر، هناك ضرورة لقياس مؤشرات تحقيق مستوى المعيشة اللائق. ونظراً لأهمية مستويات المعيشة اللائق وأثره على الصحة العامة

(3) هذه المؤشرات وغيرها مما ورد في وثيقة الأهداف التنموية للألفية جميعها تؤكد على ضرورة وجود مؤشرات ومقاييس محددة تعد المعيار لقياس مدى انتشار الفقر في الدولة.

لكافة فئات المجتمع وبالذات الفقيرة والمحتاجة، فإن من أوجب المهمات تحديد خط الفقر على أساس الغذاء. وفي هذا السياق يتركز الجدل حول:

١. كيفية تحديد مكونات الطعام الذي يوفر حاجة الفرد على خط الفقر بالحد الأدنى من الأسعار الحرارية اللازمة.
٢. كيفية تحديد نسبة إجمالي الإنفاق على المواد غير الغذائية للأفراد على خط الفقر ودون الدخول في الجدل العلمي والأكاديمي حول هاتين النقطتين، نرى أن من الضروري أن تقدم دول مجلس التعاون واليمن برامج توعوية وتنقيفية في هذا المجال، فمشكلة تناول وجبة صحية متكاملة أمر يتعلق بالمفاهيم والمعلومات المتوافرة وبالثقافة الغذائية المنتشرة بين المواطنين، وكذلك بأسعار المواد الغذائية الأساسية وتوافرها في الأسواق.

صحيح أن غالبية دول مجلس التعاون واليمن تقدم إعانات ومساعدات ودعماً على المواد الغذائية الأساسية من أجل توفيرها للجميع وبالذات الفقراء، لكن ورغم أهمية هذه المساعدات وضرورة استمرارها للمواد التموينية الأساسية، إلا أن العديد من أفراد المجتمع لا يملكون الثقافة والمعرفة بنوعية الطعام المفيد صحياً لهم، ولعل عادات وثقافة الغذاء في حاجة ماسة لإعادة النظر فيها، وعلى الدولة أن تقدم هذه المعلومات من مصادر عالمية بهذه الأمور.

كذلك الحال بضرورة توسع ظاهرة الإرشاد بالاهتمام بتغذية الحامل والمرضع والأطفال الصغار وجميع أفراد الأسرة إجمالاً، فالغذاء الجيد المتوازن يساعد على التمتع بالصحة ومن ثم القدرة على العمل والإنتاج والاستمتاع بحياة صحية بعيداً عن الأمراض. ولا تقتصر عمليات الإرشاد

والتثقيف على توسيع دائرة تناول الغذاء المناسب والصحي وإنما كذلك ضرورة الإرشاد في كيفية التقيد بقواعد النظافة والتقيد بها من أجل حياة عائلية أفضل، فالإهتمام بنظافة الطعام أو مياه الشرب النقية وتنظيف البيئة السكنية كل هذه الأمور تساعد على حياة عائلية أفضل وتقلل من حدة الفقر والعوز.

وبطبيعة الحال على الدولة تأمين هذه البرامج ونشرها على مدى واسع لضمان تعريف المواطنين بها وإعتبارها من أهم إستراتيجيات الإستثمار في مكافحة الفقر والعوز. ولا بد أن يصاحب ذلك تأمين وصول المياه الصالحة للإستخدام البشري ولكافة المواطنين سواء كانوا يعيشون في المدن أو الأرياف أو المناطق النائية، ويصدق الأمر نفسه فيما يتعلق بالصرف الصحي المهم جداً في ضمان عدم إنتشار الأمراض والأوبئة. ولا بد أن يؤكد على أن أهمية وجود هذه الخدمات إنما يترافق في نفس الوقت مع البرامج الإرشادية على كيفية حسن استخدام هذه الخدمات والمرافق والإفادة منها، إذ أن وجودها لا يعني حسن استخدامها.

ثانياً - الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتنمية:

اتضح من الفصول السابقة أن للعوامل الجغرافية والنوع الجنسي تأثيراً في انتشار الفقر ومعاناته. فالمناطق الحضرية وبالذات الأحياء المهمة تتمتع بقدر أكبر من الإنفاق والاهتمام الحكومي في معظم دول العالم ومنها دول مجلس التعاون، بينما المناطق الريفية والنائية قد تعاني من بعض الإهمال أو حتى التجاهل ربما لعدم توافر المعلومات عنها وربما لاعتبارها مناطق هامشية وكذلك لعل النساء هن الأكثر معاناة وبشكل مباشر من آفات الفقر ومن ثم عملية مواجهة ظروفه بشكل أكثر

جدية من الرجال، ولعل إنتشار الأمية وعدم القدرة على المشاركة في سوق العمل بنفس الدرجة التي تتاح للرجال وكذلك عوائق التقاليد والأعراف الاجتماعية لهم يضاعف من أضرار الفقر والعوز.

فمثلا في مجال الرعاية الصحية، تقدم غالبية دول مجلس التعاون الخدمات الطبية بالمجان للمواطنين لكن المستفيدين من هذه الخدمات غالبيتهم من المتعلمين ومن موظفي الدولة ومن الطبقة الوسطى ويعود ذلك لأسباب عديدة، لعل من أبرزها أن المستشفيات ومراكز الخدمة الصحية الأولية غالباً ما تكون في الأحياء الحضرية فوق المتوسطة الدخل، مما يعني غالباً عدم توافر هذه الخدمات الصحية في الأحياء الفقيرة، إضافة إلى عدم معرفة وجهل العديد من أفراد الفئات المحتاجة بوجود هذه الخدمات الطبية ومعرفة الأساليب الصحيحة للاستفادة منها. وفي هذا السياق هناك ضرورة ملحة في توسيع دائرة التوعية والتعريف بالخدمات المقدمة وكيفية الاستفادة منها.

ومع انتشار المستشفيات والعيادات الخاصة التي تقدم الرعاية الصحية بمقابل مالي، مع محدودية الخدمات الصحية المجانية، ربما كان من المهم والضروري الاستفادة من تجارب بعض الدول والمجتمعات العربية فيما يتعلق بتقديم مؤسسات المجتمع المدني للخدمات الصحية بالمجان أو برسوم رمزية توسعاً في تقديم هذه الخدمات، ولعل تجربة ما يقدم في العيادات الملحقة بالمساجد في مصر وغيرها من دول من الوسائل التي ساعدت على توسيع رقعة تقديم الرعاية الصحية⁽⁴⁾. أو ربما حان الوقت للتفكير جدياً في ضرورة وجود برنامج للتأمين الصحي لجميع

(4) راجي أسعد وملك رشدي: الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص (٢١-٢٢).

المواطنين والمقيمين يكفل للجميع توفر هذه الخدمة والرعاية. ومن الضروري توفير تقديم هذه الخدمات في كافة المناطق وليس إقتصارها على المناطق الحضرية أو الأحياء المتوسطة، وكذلك لا بد أن تنتشر الخدمة بين مستحقيها من الفقراء والمحتاجين. ويرتبط بذلك ليس فقط تقديم الرعاية والخدمة الصحية وإنما أيضاً توفير دعم ومساعدة لتوفير الدواء بالمجان أو بأسعار رمزية، لكن الملاحظ ضيق دائرة التوزيع مع تراجع في تقديم الدواء بالمجان من طرف المستشفيات والمراكز الصحية الأولية الحكومية ولعله من الضروري إعادة النظر في ذلك والعمل على تبني إستراتيجية وطنية في كيفية تقديم الدواء الضروري بالمجان للمحتاجين سواء عن طريق المؤسسات والجمعيات الخيرية أو بأساليب أخرى.

ورغم إهتمام دول مجلس التعاون بتقديم الرعاية الصحية للمواطنين إلا أنه يظهر أن النساء الفقيرات والأميات وبالذات في الأرياف والأحياء الشعبية الفقيرة في المدن هن أقل الفئات الاجتماعية التي تتلقى الرعاية والخدمة الصحية الضرورية. فمعدلات وفيات الأمهات لا يزال عالياً نسبياً وهن الأكثر عرضة للوفاة أثناء الحمل والولادة وترتفع معدلات الإصابة بالأنيميا للأمهات المرضعات ويعانين من نقص الحديد، بل أن بعضهن لا يتمكن من الحصول على خدمات الولادة في المستشفيات على يد أطباء أو قابلات ويتعرض أطفالهن لمعدلات وفيات لا تزال عالية في بعض دول المجلس واليمن، وكل هذا يتطلب إعادة النظر في نوعية وكيفية الخدمات والرعاية الصحية لهذه الفئة الاجتماعية، فكما هو معروف وواضح ترتبط عملية القدرة على العمل والمساهمة في عمليات الإنتاج بتوافر الصحة، ومن ثم فإن تقديم الرعاية والخدمة الطبية تعد عملية استثمار مهمة في

حياة المواطنين وبالذات الفئات المحتاجة التي يسعى المجتمع إلى دمجها في السياق الاقتصادي الإنتاجي.

ثالثاً – تمكين الفقراء من فرص التعليم والتدريب والتأهيل:

ولا يقتصر الأمر على الرعاية الصحية وإنما يشمل أيضاً تمكين الفقراء من الحصول على فرص التعليم والتأهيل والتدريب. ورغم الجهود المشكورة لدول مجلس التعاون واليمن في التوسع الكبير في نشر التعليم الأساسي والعمل على مكافحة الأمية والقضاء عليها بين كافة أفراد المجتمع إلا أن أعداد الطلاب والطالبات في تزايد مستمر وبالذات في المناطق الريفية والنائية. صحيح أن وعي المواطن الخليجي أصبح أكثر إنفتاحاً على ضرورة تقديم فرص التعليم والإقبال عليه من طرف الأبناء إلا أن نوعية التعليم وأساليبه بحاجة إلى إصلاح وإعادة نظر وذلك من أجل رفع مستوى الاستفادة من هذه الشبكات المهمة. وهناك ضرورة إلى العمل على تقليص معدلات التسرب من التعليم الأساسي وذلك من خلال العمل على مكافحته والقضاء على كافة أنواع أو صور عمل الأطفال في الشوارع سواء في شكل تسول أو القيام فعلاً بأعمال سواء كانوا من المواطنين أو المقيمين. ونقترح في هذا الإطار دراسة حالات الطلاب المتسربين، وإدراج الأسر الفقيرة التي تضطر إلى تشغيل أبنائها من أجل سد الفاقة – ضمن برنامج الضمان الاجتماعي أو ضمن الأسر المشمولة ببرامج توفير الدخل وغيره، إضافة إلى التوعية بتأثير التعليم على رفع مستوى دخل الفرد وتغيير وضع الأسرة الاقتصادي وإشراك القطاع الأهلي في ذلك، وفي هذا السياق نقترح تأسيس صندوق خيري لتقديم المساعدة والعون للأسر الفقيرة التي لديها أطفال بدعمهم لإستمرار أبنائهم في

المدارس وعلى أن تقدم تلك المساعدات المالية والعينية بما يحول دون إنقطاعهم عن التحصيل المدرسي حتى الإنتهاء من التعليم الأساسي وربما الجامعي لضمان تمكن هؤلاء الأبناء تحقيق فرصهم في الحراك الاجتماعي.

إن تجنّب الأسر الفقيرة أعباء تكاليف إستمرارية أبنائهم في المدارس من الأولويات المهمة، فرغم معرفة العديد من هذه الأسر أهمية التحصيل المدرسي على حياة الأبناء إلا أنهم ولعجزهم وفقرهم قد لا يكونون قادرين على تقديم الأموال الكافية لضمان إستمرار الأبناء. ولعل الصندوق المقترح لضمان إستمرارية الأبناء في المدارس سيؤثر كثيراً على ضمان تحصيل أبناء الفقراء المدرسي ومن ثم خروجهم من ربقة الفقر والعوز بشكل دائم.

ويرتبط بالتعليم المدرسي نوعية التعليم الرسمي أو العام الذي يضمن إمتلاك الخريجين المهارات الأساسية المطلوبة والضرورية لدخول سوق العمل ومن ثم المساهمة في عمليات الإنتاج. ولعل وضع بعض المعايير والمؤشرات في هذا الإتجاه، والعمل على إكتساب الأبناء وبالذات من كانت خلفياتهم من الفئات الفقيرة يعد أمراً محموداً لضمان إمكانية التدخل السريع والمستمر في العملية المدرسية بما يكفل إحداث تغير نوعي في مفهوم التحصيل المدرسي يعزّز إهتمام الطبقة الفقيرة بأهمية المدرسة ودورها في الرقي الاجتماعي وليس التقليل من أهميتها ومن ثم إهمالها وعدم تحفيز الأبناء على الإستمرار فيها لضمان حراك اجتماعي صلب.

رابعاً – الفقر والبطالة:

ورغم عدم وجود أدلة قوية تربط بين الفقر والبطالة، إلا أن الحصول على عمل مستمر يكفل دخل جيد من الأمور الهامة. وتحتاج الفئات الفقيرة والمحتاجة إلى التأهيل والتدريب والتحفيز للإنخراط في سوق العمل. ولعل سوق العمل الخليجي معروف بارتفاع توافر فرص العمل وارتفاع مستوى الأجور وظروف العمل بالمقارنة مع ما هي عليه الحال في العديد من دول الجوار ومنها اليمن. بل أن هذه الأسواق قدمت للملايين من العمالة الوافدة فرص عمل وبرواتب مغرية.

لكن في العقد الأخير أخذت العديد من الأصوات ترتفع معلنة وجود أعداد متزايدة من العاطلين عن العمل إما لعدم قدرتهم على الحصول على فرص عمل أو لعدم توافر الوظائف أو الفرص المناسبة بحسب مستوى التخصص العلمي أو نوعية وظروف العمل، مما اقتضى عجز بعض الشباب الخليجي في الحصول على الأعمال أو الوظائف التي يرغب الحصول عليها. أما في اليمن فيظهر الوضع مختلفاً عما هو عليه الحال في دول مجلس التعاون، بمعنى أن البطالة الموجودة هي لعدم توفر فرص عمل وليس لمجرد نوعية الأعمال المتاحة وعدم الرغبة في الإنخراط فيها. وإذا كانت مجالات العمل في الزراعة التقليدية واسعة الإنتشار في اليمن، ومن ثم تتطلب دعماً بأشكال جديدة تمكن الفقراء الريفيين من العمل في مجال الزراعة بما يكفل لهم حياة طيبة، فلقد أدى هذا إلى قيام حكومة اليمن بتخصيص صناديق استثمارية أهدافها تأمين ظروف أفضل للمزارعين وصيادي الأسماك، كذلك العمل على تمكين المرأة الريفية من لعب أدوار أفضل في عملية الإنتاج والمساهمة الاقتصادية في مجتمعها.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون فتعد الجهود والقوانين والبرامج الموجهة لزيادة فرص دخول المواطن سوق العمل من الجهود الواضحة لهذه الدول، ولعل برامج السعودية في المملكة العربية السعودية المختلفة من أبرز الإسهامات في هذا المجال ويظهر أنها تمكنت من تحقيق بعض النجاحات وتجاوز العديد من العقبات وبالذات الحواجز النفسية والتصورات السلبية عن بعض المهن والحرف من حيث سمعتها وقيمتها الاجتماعية، إضافة إلى ما تقدمه هذه البرامج من جهود ليس فقط في عمليات التحفيز والتشجيع وإنما في التأهيل والتدريب والتعاون مع كافة القطاعات وبالذات القطاع الخاص لفتح فرص وقنوات عمل جديدة للشباب السعودي وإصدار القوانين التي من شأنها تحديد وتقليص إستصدار تأشيرات للعمل جديدة للعمالة الوافدة في سوق العمل وتقليل أعدادهم.

خامساً – الفقر وندرة البيانات والمعلومات:

وقبل الانتقال إلى البرامج الجديدة التي يمكن أن تقوم عليها استراتيجيات مكافحة الفقر في دول مجلس التعاون واليمن، والتي أشرنا إلى بعضها في الفصول السابقة، علينا أن نؤكد وبشكل جوهري وملح على أن مواجهة ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة المستويات والأبعاد كالفقر تتطلب أولاً وقبل كل شيء معلومات تفصيلية عن أوضاع الفقر والفقراء وأساليب حياتهم، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون وجود أبحاث عن الفقر. لكن وكما ذكرنا في مثل هذه الدراسة كان الحديث عن وجود فقر أو فقراء من الموضوعات المحظورة ومن ثم فإن بالإمكان الحديث عن نقص واضح في بحوث وبيانات حالة الفقر في غالبية دول مجلس التعاون وبالذات من الجانب الرسمي. صحيح أن دول مجلس التعاون أصبحت

تتشر وبشكل منتظم بيانات إحصائية عما تقوم به وتقدمه لهذه الفئات وبالذات معاشات الضمان الاجتماعي وأنواع المساعدة والدعم المالي للمؤسسات الخيرية والأهلية ومؤسسات النفع العام عموماً. لكن ومنذ فترة وجيزة أصبح الإهتمام بموضوع الفقر والفقراء أكثر بروزاً ومن ثم محل إهتمام، بل وظهرت أفكار ومؤسسات وبرامج حكومية وغير حكومية تعمل على مواجهة ومحاربة الفقر.

لكن تبقى البحوث الكمية والكيفية محدودة. فبالنسبة للبحوث الكمية لا تزال البحوث التي تقدم مسوحاً اجتماعية غير معبرة عن أحوال الفقراء والمحتاجين بشكل تفصيلي، صحيح أن هناك بعض المسوح بالعينة لكنها في الغالب محدودة وتعكس جهوداً أكاديمية فردية في أحسن الأحوال. بطبيعة الحال لا يمكننا الاكتفاء بالمسوح المقدمة ممن يستلمون معاشات أو مساعدات ضمان اجتماعي أو مساعدات مالية من مؤسسات المجتمع المدني، فظاهرة الفقر والعوز تتعدى ذلك بكثير. بل الحاجة ماسة لوجود تعاريف محددة لمن هم الفقراء؟ ومعرفة خط الفقر في دول مجلس التعاون وكذلك أوضاع وأحوال الفقراء المعيشية وأساليب عيشهم وإمكانية رسم خريطة توزع الفقراء داخل المدن والأرياف وفي كافة أرجاء البلاد وما يستتبع ذلك من توافر للخدمات والمرافق العامة.

وإذا كانت الدراسات المسحية غير متوافرة فمن باب أولى عدم توفر الدراسات الكيفية التي تفصل وبشكل علمي بعض جوانب الفقر وأحوال الفقراء بما يمكن من التعرف وعن كثب على حقيقة حياتهم اليومية. ونظراً لغلبة النزعة الإستهلاكية التي يعيشها أفراد المجتمع فهي مسألة غير معروفة بشكل واضح وتستحق توافر الدراسات والتحليلات المعمقة.

ونقترح أن تهتم دول مجلس التعاون تحديداً بالتوسع في دراسات أحوال الفقر والفقراء، وأن لا يكتفى فقط بالدراسات التي تجريها مراكز البحث الرسمية وإنما أن تتظافر الجهود للباحثين والدارسين من مؤسسات عديدة أكاديمية وإستشارية رسمية وغير رسمية والتوسع فيها حتى تتوفر قاعدة معلومات وافية تمكن من إتخاذ قرارات أكثر رشداً ودقة. كذلك من المفترض فتح آفاق واسعة للدراسات الكيفية التي تعرف وبشكل تفصيلي الأوضاع التي يعيشها الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك لعل الحاجة أكبر لتقديم تحليلات وإقتراحات لسياسات إبداعية من شأنها فسح المجال لمزيد من البرامج والسياسات المبتكرة الجديدة التي تعمل على تقديم أساليب جديدة لمساعدة وتمكين الفقراء، وليس مجرد تقديم مساعدات مباشرة مؤقتة. بل لا بد من العمل والتخطيط لربط عملية مكافحة ومواجهة الفقر بعملية التنمية الشاملة، ومن ثم التأكيد على أن عملية التنمية حتى تنجح لا بد وأن يكون من أهدافها إدماج الجميع فيها وتفعيل أدوارهم بحيث يصبح الجميع منتجاً وفاعلاً وليس العكس.

ورغم عدم توافر البيانات والمعلومات إلا أن إمكانيات الإستفادة من تجارب وإستراتيجيات العديد من الدول قد يكون مفيداً، وهو في الآن نفسه لا يتعارض مع ضرورة القيام بالدراسات والمسوح التي من شأنها أن تمكن من جمع البيانات المطلوبة.

سادساً – تمكين الفقراء ومشاركتهم في التنمية:

ولعل فكرة تحويل الفئات الفقيرة والمحتاجة إلى شركاء في تنمية مستدامة أمر أصبح مقبولاً ووجيهاً ومن ثم لا بد من دخول عوالم

الاستثمار الكبير والجاد في محاولة دعم الفقراء من خلال تأهيلهم وتدريبهم، ويعد مشروع المملكة العربية السعودية في إقامة الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر وأهدافه واحداً من أهم الخطوات الجادة وكما هو واضح من الأهداف الإبتعاد عن مجرد تقديم مساعدات مالية مباشرة والعمل على إدماج الفقراء في مشاريع اقتصادية من شأنها دفعهم إلى الإنتاج والمشاركة ومن ثم المساهمة في تحسين أحوالهم وأوضاعهم المالية بأنفسهم بمساعدة الصندوق ودعمه. وتشكل المشاريع المماثلة في اليمن وبقية دول مجلس التعاون خطوات متقدمة في عملية التحول من الأسلوب التقليدي السابق الذي يفصل بين عملية التنمية والإنتاج ومساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة. ولعل فكرة شبكات الأمان الاجتماعي والصناديق المختلفة في اليمن تفعل ذلك، وكذلك جهود دول مجلس التعاون مثل صندوق الزكاة ومشاريع تقديم المساعدات للفقراء فيها.

لكن ولمزيد من تفعيل فكرة مشاركة الفقراء وتمكينهم من الخروج من أحوالهم وظروفهم الاقتصادية المتعثرة، نرى أن من الضروري التوسع في إقامة "بنوك الفقراء" القائمة على تقديم قروض ميسرة وبدون فوائد للأسر الفقيرة وتقديم الدعم من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية والتدريب والتأهيل الفني الضرورية لضمان قدر لا بأس به من نجاح هذه المشروعات. ولعل نجاح هذه البنوك واكتسابها خبرة ودراية واسعة بكيفية إقامة ومتابعة بل وإنجاح هذه المشروعات في جنوب آسيا، وبالذات دعمها للأسر ذات العائل النسائي من التجارب الناجحة والتي تستحق الاستزراع في دولنا هذه. ولقد قامت مؤسسة عبد اللطيف جميل⁽⁵⁾ بالإضافة إلى جهود

(5) عن طريق مقابلة شخصية مع د. زاهر محمد صلاح الدين المنجد أوضح فيها الجهود التي بذلت في هذا الشأن والتعاون مع مشروع أجفند. هذا ولقد قامت شركة عبد اللطيف بالتعاون مع الإسكوا بإعداد برامج اقتصادية صغيرة وذات ميزانيات محدودة في مجالات نسائية عديدة

"أحفند" بمشاريع وبرامج اقتصادية وتدريبية في مجالات نسائية. والمطلوب التوسع في أمثال هذه التجارب وتقييمها من أجل تلافي أي أخطاء محتملة، بل والعمل على تطويرها حتى تتناسب مع السياق الاجتماعي والثقافي العام في هذه الدول.

ونرى أنه ربما كان من الضروري إقامة مشروعات صناعية استثمارية خاصة بالأحياء الشعبية والمناطق الريفية والنائية تركّز على إمكانية الاستفادة من عمل الأسر في منازلها في صناعات تسمح بذلك مثل بعض الصناعات الخاصة بأدوات التجميل أو الإلكترونيات كما هو الحال في العديد من دول آسيا. ولعل قيام شركات من القطاع الخاص بأمثال هذه المشاريع وإعتماد توزيع إنجاز العمل في مساكن المنتجين بدلاً من العمل في مصانع أو أماكن محدودة سيسمح بالاستفادة من خصوصيات الأسر ومساعدتهم بالعمل في أماكن سكنهم وتطوير استفادتهم من الأوقات الضائعة والحصول على مردود جيد. بطبيعة الحال يتوقع أن تقوم الشركات التي ترعى أمثال هذه المشروعات بتدريب العاملين وتوصيل واستلام السلع ومحاسبتهم في أماكنهم. هناك الآن مشروعات محدودة من هذا النوع لعمل بعض الأعمال في مجال الملابس لكن إمكانيات التطوير واسعة وكبيرة.

كذلك تقوم بعض الشركات الخاصة في إطار "السعودة" على سبيل المثال بتبني برامج هدفها إعادة تأهيل الشباب العاطل على العمل وفتح

مثل الخياطة وعمليات التجميل وإعداد الطعام وغير ذلك. ولقد اطلعت على هذه البرامج والأدلة العلمية المخصصة لبرامج تدريب المدربين بما يطمئن على أن خطوات جادة قد وضعت قيد التنفيذ. أرجو أن يتم التوسع في تعميم التجربة في حالة نجاحها في بلدان الخليج واليمن.

أفاق جديدة لدخول مهن كانت إما مرفوضة أو لا يعرف الشباب طرق الإنخراط فيها من أمثال أن يتدربوا كطهاة في المطاعم والفنادق الفاخرة أو أن يتقنوا فن " الحلاقة ". ولعل تجربة شركة عبد اللطيف جميل تستحق التأييد والدعم والتوسع في إعداد الشباب الذين يكتسبون أمثال هذه المهارات. ويستحسن أن تكمل الشركات مهمة التأهيل والتدريب بالبحث عن مواقع وفرص عمل للخريجين حتى يكون ذلك حافزا لمزيد من الإقبال على هذه البرامج.

ولا بد من تشجيع فكرة الشراكة الإستراتيجية بين مؤسسات حكومية وغير حكومية تعمل في مجال مشروعات صغيرة ذات ميزانيات متواضعة تعمل على إدماج الشباب الراغب في العمل لكنه لا يملك المال أو الخبرة الضرورية لهذه المشروعات. إذ يتم تحديد مشروعات مدروسة بعناية وتخصص ميزانيات محدودة ويستقطب الشباب بعد تدريبهم وتأهيلهم بوصفهم شركاء في هذه المشروعات، لعلهم يدفعون ما عليهم من أقساط في رأس المال مع الوقت. إن مثل هذه المشروعات قد تفتح آفاقاً وآمالاً جديدة لتنشيط أدوار وطاقات الكثير من الشباب الذي يشعر أن ظروفه المالية جعلت بقاءه في حالة فقر وعوز. والمفترض أن تربط كافة هذه المشروعات بمجالات معاشات الضمان الاجتماعي أو الفئات التي تحصل على مساعدات مالية مباشرة.

وهناك بعض التجارب العالمية التي ربما كان من الضروري الاستفادة منها في مجال مكافحة الفقر في دولنا، من أهمها مشروع فورد لتقديم قروض للمنشآت الصغيرة وكذلك الاستفادة من تجربة صندوق

اليونيسف لتنمية الأسرة⁽⁶⁾. لكن بعد إعادة صياغتها بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والثقافية المحلية. إن التوسع في تنويع المشاريع الاستثمارية الصغيرة وإعداد الدراسات الاقتصادية وبرامج التدريب لأمثال هذه المشاريع أمر ملح لإدماج الفقراء.

سابعاً – التوعية بتعزيز قيم العمل واحترامه:

وفي هذا السياق لعله من الملح التأكيد على أننا بحاجة لتقديم برامج تحفيزية متطورة تدعوا إلى قيام أخلاق وقيم عمل جديدة، برامج تؤكد على أن عدم العمل أو البطالة الاختيارية أمر منبوذ وقيمة اجتماعية لا يمكن قبولها تحت أي مسمى، من أمثال التأكيد على مفهوم مغلوطة للقناعة والزهد أو الصبر على قضاء الله ونحو ذلك، ولا بد من اعتبار ذلك نوعاً من التواكل المذموم والعمل على تقديم كافة أنواع البرامج الإرشادية المؤكدة على ضرورة محاربة أمثال هذه الأفكار والقيم وتوضيح أن الإسلام يتعارض معها. إن تعزيز قيم إحترام العمل واعتباره قيمة مهمة اجتماعياً وثقافياً أمر غاية في الأهمية وبدونه من الصعب العمل بشكل جاد في محاربة الفقر وثقافته.

وفي هذا المجال لا بد من إعداد برنامج طموح تتضافر فيه الجهود لتعزيز رسالة قيمة وأخلاق العمل. ولعل الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر يتبنى مثل هذه الحملة وأن تتطلق من خطب الجمعة ودروس المساجد ووسائل الإعلام. ونأمل أن تشكل لجنة أو مشروع مدروس مهمته وهدفه الرئيسي هو إعادة صياغة قيم وأخلاق العمل ومحاربة بعض

(6) الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر: مصدر سابق، ص (٥٤-٦١).

الأعراف والتقاليد المزدورية للعمل وبالذات العمل اليدوي واستخدام خطة توعوية لإحلال قيم تمجد العمل وتدفع المواطنين نحو أسواق العمل وتحثهم على الانخراط فيها، بل ولا بد من ظهور مفردات جديدة تصبح واسعة التداول تؤكد على الإنتاجية والصبر على العمل والحث على النمو الاقتصادي وربط مفهوم المواطنة بالقدرة على المساهمة الإيجابية في تحقيق خطط وبرامج وأهداف التنمية بسواعد وعقول وطنية، واعتبار الاعتماد على العمالة الوافدة بالضرورة أمراً عابراً واستثنائياً والمنشود حالاً هو أن يخدم المواطن نفسه. وربما كان من الضروري التوسع في برامج مبتكرة تستخدم كافة وسائل الإقناع والإستدراج من دراما وبرامج نقاشية في التلفزة والإذاعة والتوسع في تغطية الحالات الناجحة من الشباب الذي يدخل مجالات عمل جديدة كانت حكرراً لوقت قريب على العمالة الوافدة ونحو ذلك.

بطبيعة الحال هناك العديد من الأساليب والبرامج التحفيزية المتوافرة في الخبرات الدولية وبالذات أمريكا التي يمكن الاستعانة بها والاستفادة منها وحملات وبرامج إعادة صياغة قيم وأخلاق العمل لا بد أن تستمر وتتواصل فيها الجهود وبالذات بين الشباب ومن أهم المنابر الدينية والمدرسية والصحافية، وأن يتم العمل على تجفيف أي مصادر أو منابر تقيم تناقض ذلك.

وربما كان من المفيد لو أن مهرجانات أيام المهنة والعمل لا تكون قاصرة على الكليات والجامعات ولا على فرص الوظائف الرسمية وفي الشركات الكبرى وإنما يتم التوسع في ذلك وعلى مستويات متعددة وأن تخصص جوائز وحوافز للشباب الخليجي الذي نجح في عمله لجعله قدوة

وأسوة حسنة. ونأمل أن تربط الإحتفالات والجوائز والحوافز في هذا المجال بخطط التنمية وأن لا تقتصر على المدن الكبرى فقط.

ثامناً – برامج التدريب والتأهيل والحوافز:

ولابد من التوسع في برامج التدريب والتأهيل، وربما كان من الضروري إعادة النظر في التوسع في برامج التدريب المهني والفني بحيث لا تصبح مجرد مؤسسات تعطي دبلومات إضافية دون التأكد من تأهيل الشباب وبشكل مقصود ومبرمج لأسواق العمل وتمكنهم من إمتلاك خبرات ومهارات حقيقية للدخول لأسواق عمل مشهود لها بالتنافسية وقدرة العمالة الوافدة – بسبب ضعف قوانين وشروط العمل – على إحتكار هذه الفرص والأسواق. هناك حاجة متزايدة لإبداع أساليب جديدة ومبتكرة وأعمال جديدة لإدماج الشباب الخليجي في الأسواق، وبالذات من كانوا من الفئات الفقيرة والمحتاجة، ونرى أن أهداف الصندوق الخيري الوطني لمكافحة الفقر قد نصت على تشجيع المبادرات الفردية في التأهيل والتدريب ومن ثم تكليف شركات إستثمارية يكون لها بعض العوائد المالية تقوم بعمل هذا التأهيل والتدريب بأشكال مبتكرة تصمم بحسب قدرات وإمكانيات وقابليات هؤلاء الشباب أو المحتاجين عموماً أصبح أمراً ملحاً حتى تنتقل هذه الأهداف من كونها طموحات إلى واقع.

وكذلك لا بد من إقامة شركات عديدة تعمل في مجال توفير خدمات التوظيف والعمالة وتخصص للمواطنين فقط، بحيث يكونوا وسطاء أو حلقة تواصل بين فرص العمل الشاغرة في سوق العمل والمحتاجين لهذه الفرص، وأن تأخذ أشكالاً عملية من خلال الإعلانات المبوبة في الصحافة المحلية وأن تكون لهم مواقع في كافة الأحياء والأماكن العامة في المدن

والبلدات بل وفي القرى حتى تعطي فرص العمل ولو كان مؤقتاً ولو لمهمة محددة أو ساعات في اليوم بحيث تتنوع مصادر الدخل وتعمم عمليات الاستفادة من أوقات الفراغ فيما ما هو مفيد وله عوائد مالية. ويمكن أن تشمل هذه الأعمال النساء بحيث يعملن في العديد من الأشغال منها الأعمال المنزلية مثل رعاية الأطفال أو غير ذلك.

وترتبط عملية مواجهة الفقر بتخصيص فرص أوسع وأكبر لعمل المحتاجين لهذا ربما كان من المفيد تقديم بعض الحوافز للقطاع الخاص في توسيع قاعدة الطلب على الأيدي العاملة المحلية بتشجيع الصناعات والخدمات التي تحتاج إلى عمالة كبيرة، ولعل التوسع في قطاع السياحة والفندقة مع الإصرار على استخدام العمالة الوطنية سيفتح آفاقاً واسعة وفرصاً كبيرة لمزيد من الشباب ومن ثم تقديم علاج لمشكلات الفقر والعوز.

ولابد من إعادة النظر في الأساليب التي تقدم فيها معاشات الضمان الاجتماعي والمساعدات المختلفة والعمل على ربطها في إطار ضرورة تقديم مقابل إزاء تقديمها، فمثلاً بدلاً من تقديم المساعدات المالية بشكل مباشر ربط ذلك، بعد التأكد من إنطباق المعايير المؤهلة لإستحقاق الفقير أو المحتاج لهذه المساعدات، بحضور دورة تدريبية أو القيام بعمل ما. إن مثل هذا التحول سيؤدي مع الوقت، إلى إكتساب الفقراء والمحتاجين للمهارات والقدرات وكذلك بإستخدام وسائل وأساليب التحفيز، الدافعية للإنخراط في أعمال إنتاجية تغنيهم عن ذل السؤال أو الشعور بقلّة الحيلة. ولإنجاح مثل هذه الأساليب ربما كان من الضروري أولاً تأهيل كادر مدرب قادر على التعامل مع هذه الحالات وبعدها توفير ورش وبرامج تدريبية عديدة من شأنها تعليمهم المهارات المطلوبة، ويفضل لو أنها

ربطت بالمؤسسة التي تقدم القروض للمشروعات الصغيرة، والعمل على فتح فرص تسويق هذه السلع أو الخدمات.

إن ربط المشاريع الإنمائية الموجهة للفقراء بعضها ببعض سيساعد أولاً على قيام أكثر من طريقة للتنسيق والتكامل بينها ويكفل توجيه الإمكانيات المالية والإدارية في تحقيق الأهداف المنشودة.

ونقترح إهتمام أوسع من القطاع الخاص وفتح فرص جديدة لاستقطاب المحتاجين للعمل حتى لا يضطروا للعيش دون خط الفقر. ولعل بعض المساعدات في إتاحة فرص عمل بعد الإنتهاء من أوقات الدوام الوظيفي الرسمي يمكن أن تشكل دفعة إيجابية لزيادة الدخل من ناحية وتشجيع قيم العمل المنتج بين أبناء المجتمع. وربما أصبح من الضروري تدخل الدولة بوسائل تشجيعية وحوافز معنوية وربما بعض الإمتيازات للمؤسسات والشركات والمصانع التي تقدم أمثال هذه الخدمات. كذلك من الضروري تقديم بعض الحوافز للأسر المحتاجة من أمثال إمكانية فتح فرص لتشغيل بعض أفراد أسرهم في أوقات الفراغ.

تاسعاً – الفقر والسياسات السكانية:

ربما من الضروري وقبل فوات الأوان، أن تعيد دول الخليج النظر في سياساتها السكانية تفيد منها من ما ترشدنا إليه ودراسات وتحليلات علماء الديموجرافيا في العالم، فالزيارات السكانية السريعة وغير المنضبطة من ناحية والتحولات السكانية التي تؤثر وبشكل مباشر وقوي على أوضاع السكان المعيشية من الأمور التي تستحق الدراسة والتحليل الجاد. أن تغيب المشاكل المحتملة مستقبلنا المرتبط بالنمو والتزايد السكاني

من الأمور الأساسية التي لا يمكن تركها أو تجنب الحديث فيها بسبب تعارضها مع بعض الخطابات الشعبية أو الدينية.

فكما هو معروف زيادة السكان دون ترشيد أو برامج تنمية تستوعبها وتفيد منها تؤدي إلى استنزاف الدخل الوطني ولا تساعد بالتالي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي. ومن ثم فإن الدول مطالبة بإعداد بيانات دقيقة ومتابعة لما يتم فعلاً في داخل المجتمع سكانياً حتى تتمكن من استشراف ما سيكون عليه الوضع السكاني بحيث تكون الخدمات والمرافق متوافرة بالصورة والقدر المناسبين وكذلك التخطيط لنمو أسواق العمل من خلال إعداد البرامج التعليمية والتدريبية المعدة سلفاً لهذه الأسواق. ويصدق الحال على كافة جوانب التنمية وليس العكس أن يجد المجتمع نفسه أمام معضلات ومشاكل لم يخطط لها إزاء هذا النمو السكاني المتصاعد.

صحيح أن بعض دول مجلس التعاون لاتزال تعاني معاناة حقيقية من مشاكل ديموجرافية بنيوية، فإعداد المواطنين في ظل توسع البلاد الاقتصادي آخذة في تناقص بينما أعداد العمالة الوافدة في ارتفاع مستمر مما يشير إلى أن المعضلة السكانية تحتاج إلى سياسات متعددة الاتجاهات والاهتمامات، فالسياسات السكانية مع المواطنين ربما كانت ذات طبقة معينة تميل إلى تشجيع الزيادة النوعية وتقليص معدلات الهجرة الدولية والعمل على زيادة مشاركة المواطنين في أسواق العمل وربما بسبب هذه الأوضاع السكانية هناك حاجة إلى عمليات تأهيل مختلفة، بحيث يقوم المواطنون بأنواع معينة من الأعمال غالبيتها إشرافية أو تتطلب تأهيلاً علمياً رفيع المستوى وحصر اهتمام الدولة في عمليات التأهيل في هذه المستويات لردم فجوة قلة السكان من المواطنين.

وربما في بعض دول مجلس التعاون الأخرى، إعادة النظر في السياسات السكانية يتطلب التفكير العام في تنظيم النسل وبالذات في الفئات الفقيرة خاصة حتى تتمكن من الإفادة القصوى من المساعدات والخدمات التي تقدمها الدولة بدلاً من التخبط والعجز عن تمكين الأبناء الاستفادة من الفرص والخيارات التي يمكن أن تقدمها الدولة لهم سواء في شكل فرص تعليمية أو تدريبية وحتى في شكل فرص عمل ومنافسة مع غيرهم في هذه الأسواق. إن السياسات السكانية من شأنها أن ترشد الظروف التي يجد الناس أنفسهم يعيشون في كنفها، بدلاً من الاستمرار في التعلق بقيم تقليدية تعطي صبغة أو ديباجة دينية تجعل عدم قبول أمثال هذه السياسات السكانية أمراً ممكن التطبيق.

ولابد لنا من فهم أن السياسات السكانية من الأمور غير الثابتة وإنما هي في حيوية وتغير مستمرين بحسب الظروف والملابسات التي يمر بها المجتمع. فإذا ما جعل المجتمع أمور سياسات التنمية أهدافاً واضحة، تصبح هذه السياسات السكانية وسيلة تعتمد الدولة أنسبها وربما كان حتى من الأولى القول تستخدم ما يناسب الوضع القائم الذي يحتاجه المجتمع.

وفي هذا السياق بإمكاننا اعتبار البرامج الخاصة بالعمل وظروف السوق قد تتدرج في السياسات السكانية العامة، فبرامج إدماج الشباب الخليجي في الأسواق أو ما يعرف مثلاً في السعودية "بالسعودة" لا يمكن التفكير فيه خارج إطار الحراك والحركة السكانية العامة. ومن ثم مشاريع "السعودة" تتطلب سياسات تتصل بعملية حركة السكان من منطقة لأخرى وكذلك تلمس قوانين الهجرة وقدم العمالة الوافدة إلى البلاد وأساليب الاستقدام من ناحية والظروف التي تتشكل على أساسها وفي ضوئها

أسواق العمل من حيث من يقوم بالعمل أو أسلوب العمل وكيفية أدائه فيها. فكلما كانت سياسات تشغيل الأسواق تكفل فرص أفضل للمواطن وبشروط دخل لائقة وكذلك تشكل له هذه الأسواق حوافز للكسب وأجواء أو شروط عمل مناسبة كلما كانت فرص قبول الشباب من المواطنين أكبر على هذه الأسواق.

والدارس لبنية هذه الأسواق يتضح له أن هناك احتكارات واسعة في العديد من الأعمال بحيث يصعب في أكثر الأحيان على الشاب المواطن أن يخترق هذه الاحتكارات لوحده دون دعم قوانين مساعدة تدعمه وتكفل له الحق في شروط وظروف عمل أفضل، يقوم هو أيضاً فيها بدور إيجابي للإفادة من هذه الظروف. إن السياسات العمالية الموازية للسياسات السكانية ضرورية، لكن بالإضافة إلى ذلك لابد من تأسيس ما أوردناه في فقرة سابقة من ضرورة تعلم وهضم من يمكن تسميته بقيم وأخلاق العمل واحترام الالتزام بالعمل من حيث الصبر والجلد والإيمان بأن على الإنسان أن يكسب بمقدار ما يبذل من جهد.

إن التفاوت بين ما يطمح له المواطن الخليجي وربما اليمني من رغد العيش وفرص العمل غير المتعبة وواقع أو ظروف أسواق العمل في هذه الدول من الأمور التي تستحق إعادة النظر. فالمجتمعات الخليجية تدفع إلى تأسيس حياة أسرية حجمها كبير ومتطلباتها الاستهلاكية كبيرة وتزداد يوماً بعد يوم، وفي الوقت نفسه لا تشجع الارتباطات الاجتماعية والثقافية على أن يكرس المواطن حياته أو ساعات العمل كلياً لعمليات الإنتاج والخدمة وإنما العكس. هذا يولد تناقضاً واسعاً وكبيراً بين ما يطمح له المواطن من دعة وسكون وبحبوحة عيش وبين الواقع المعيشي الذي يتطلب بالعكس من ذلك العمل لساعات طويلة وربما في ظروف عمل

تنافسية ليست لصالح المواطن وفي المقابل رواتب شهرية تقل كثيراً عن طموحاته أو قد لا تفي بمتطلباته الأساسية.

هذه الظروف والأوضاع المعيشية تجعل العديد من المواطنين عاجزين عن معالجة أو مواجهة خياراتهم المعيشية، فمن كان دخله دون الدخل الشهري المتوسط في حدود خمسة آلاف ريال سعودي، يجد أسرته النواة عاجزة عن أن تساير أوضاع وظروف المعيشة اللائق. وفي ظل إغراءات استهلاكية تعتمد على الإعلان التجاري والمنافسة الاجتماعية الباذخة التي تقدم الشهية الاستهلاكية على سواها وتجعلها معيار ورمز النجاح والقبول الاجتماعي معاً ما يجعل المواطن أكثر جدة وعجزاً.

ولعل الرغبة في الإثراء السريع وتحقيق الإقبال والانهماك في الاستهلاك المظهري ما يزيد من أعباء حياة المواطن ومن ثم ما قد يدفعه سلبياً إلى التطلع إلى فرص الإثراء السريعة الحقيقية والوهمية معاً. وما نشاهده من مشاركة واسعة، على غير أساس من الدراية أو الإمكانية، في أسواق الأسهم سوى واحد من الشواهد. فالمواطن الخليجي الذي يعيش حياة أسرية قائمة في مجملها على عدم التخطيط سواء فيما يخص أعداد أسرته أو طموحات المستقبل أو انهماكه في الاستهلاك الذي أصبح في حاجة مستمرة إلى المال وأصبح من الضروري أن تتوافر له مبالغ مالية حتى يتمكن من تحقيق رغباته أو على الأقل قدرته على مسايرة من حوله وأن لا يكون أقل من أي ممن حوله. كل هذا بدلاً من أن يوجهه لمزيد من العمل والتفكير المنظم في تحسين فرص حراكه الاجتماعي، أن يدخل نفسه في ظروف مالية أكثر خطورة وربما مخاطرات مالية يعجز عن مواجهتها مما سيزيد تكبيله وتطويقه بدواعي الفقر والعوز. فالبعض تورط

في أوضاع أسواق الأسهم ولقد دخلها في البداية كمنقذ له من ظروفه وأوضاعه التي لم تكن تسعده، والبعض استدان بشكل يعوق قدراته فأصبح يرزح تحت أعباء الديون بحيث تزداد قبضتها عليه يوماً بعد يوم. وكل هذه الأمور قدمت له بوصفها حلاً لسحرية لمشاكل الفقر الحقيقية. بل إن البعض يتحول بسببها من ظروف معيشية محمودة إلى أوضاع اقتصادية مكبلة.

إن ما يحتاجه المواطن في معظم هذه الحالات توجيهات وسياسات عامة تقدم له الإرشادات وتساعد على حسن التخطيط سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي. ويظهر أن العديد من المجتمعات المعاصرة قد فطنت إلى ذلك، فسعت من خلال سياساتها العامة سواء كانت سكانية أو تنموية أن تعمل على دمج تطلعات الأفراد بخطط الدولة، انطلاقاً من ضرورة توافق وليس تضارب التوجهات والبرامج والخطط بين المستويين.

عاشراً - محور الفقر والبطالة في دول الخليج:

إن الفقر والبطالة في دول الخليج من المشكلات التي كان من الممكن أن لا تكون بهذه الصورة التي كانت عليها حيث إن دول الخليج هي دول غنية فهي تنتج مجتمعة أكثر من أي بلد آخر كما أنها تحتزن الكثير من الاحتياطي العالمي للنفط. فكما أشرنا سابقاً قد تكون هناك بطالة مع زيادة الدخل في البلاد فالبطالة حالة تنم عن السياسات الاقتصادية والتأهيلية وبعض الفساد في ترتيب أمور المال العام.

إذن ليس السبب قلة الإيرادات فإيراداتها متوفرة ومستمرة ولكن ارتفاع هذه الإيرادات جاء متأخراً ومفاجئاً ولم تكن الدول الخليجية مستعدة له حيث إنه لا توجد لديها أي مخططات سابقة أو إحصائيات دقيقة وخطط استثمارية فمستوى التعليم كان محدوداً ومستوى التدريب والمهارات الحديثة كانت ومازالت معدومة.

وعندما بدأت الطفرة اضطرت دول الخليج إلى استيراد الخبرات والأيدي الفنية والعاملة وبشكل كبير وكان الاهتمام بمشروعات البنية التحتية وإقامة الأسس التي سيكون عليها في المستقبل توظيف هذه الإيرادات، لذا ظل الوضع من الناحية الدراسية للمجتمع مؤجلاً إلا أن الاهتمام بالتعليم وتطوره قد بدأ مع بداية الطفرة ولكن بسبب عدم التطور الفكري والاجتماعي في البداية بقيت فئة من المجتمع غير مهياً لوضع النقد في الناحية المعيشية وبعضها متمسك بما هو عليه من وضع اجتماعي، لذا بقيت هذه الفئة في مستوى الفقر.

وهذا الوضع هو أحد المحاور التي دارت حوله مسببات الفقر ومع هذا الوضع كانت البطالة حيث قلة الخبرة التي يجب أن تتماشى مع التغيير الذي طرأ على الحياة الخليجية عامة. وقلة الخبرة هي التي جاءت بالوافدين ومكنتهم من العمل في جميع المجالات ولكن الدولة الخليجية في الأخير تنبعت وعملت على تصحيح وضع هذه الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل وعملت على تطوير الأوضاع الاجتماعية فطورت التعليم والتدريب المهني ووضعت البرامج التي تمكن شباب الخليج من القيام بجميع المهام وتمكنها من أن تحل محل الفئات الوافدة.

والبطالة من هذا المنظور هي حالة نفسية وثقافية أكثر منها واقع يؤكد على عدم توافر فرص. إذ من المفارقات أن تستقبل دول مجلس التعاون أعداداً متزايدة من العمالة الوافدة أكثر مما سبق في الوقت الذي يقال إن هناك بطالة حادة بين الشباب!! مما يتطلب مراجعة لمفهوم سوق العمل ووجود البطالة! ويجعلنا نطلق أسئلة جديدة عن أسباب وجود هذه الظاهرة على الأقل نفسياً بين الشباب المتطلع للعمل. وأتصور أن المسألة آخذة في التبلور وأن هذا الوضع أو التبلور في مفهوم نوعية العمل المطلوب وشروط العمل وما الذي يجب أن يتوفر في المتقدم لطلب العمل؟ وغيره من الأسئلة والتساؤلات يسمح بإعادة النظر والرؤية لمفهوم العمل والبطالة.

وفي ضوء هذه التحولات وإعادة صياغة الأسئلة تتشكل فرص العمل في الأسواق من ناحية ويعاد النظر في السياسات وأساليب المواجهة المطلوب تقديمها من طرف السلطات المحلية بل الدولة إزاء هذه القضية. فقضية البطالة أصبحت جادة عندما بدأ العمل يلمس الآثار الاجتماعية الانحرافية عند الشباب بسبب عدم توافر العمل المطلوب أو اللائق وكذلك بسبب الجدل السياسي حول مسؤولية على من تقع مسألة البطالة؟ وما هو دور الدولة في مسألة تأمين فرص العمل؟ وكيف أن النقد الاجتماعي الاقتصادي أخذ يشير بالنقد والتحليل لسياسات الاستقدام وأن منافسة المواطن في سوق العمل في داخل بلاده من القضايا التي ينبغي أن تهتم بها الدولة وليس غيرها.

وفي ضوء هذا عملت وتعمل دول الخليج العديد من الإجراءات التي من شأنها:

- ١ - التقليل من الاستقدام وعمل ضوابط من أجل الوافدين والتأكد من أنه لا يوجد من يحل محله من المواطنين.
 - ٢ - سن القوانين التي توجب إحلال المواطنين في المواقع التي يقوم بها الوافد إذا توفرت لدى المواطن القدرة على القيام بها في القطاع الخاص والعام.
 - ٣ - التدريب على المهام المتوفرة التي يقوم بها الوافدون والتي من الممكن أن يقوم بها المواطن.
 - ٤ - التوسع في مجال التعليم المهني والفني وتخريج كوادر يحتاج إليها الوطن في جميع مجالات التنمية.
 - ٥ - عمل الدراسات وجمع البيانات عن الوظائف والمهن التي من الممكن أن يقوم بها المواطن.
 - ٦ - أعطت القروض لإقامة مشاريع صغيرة مهنية وتجارية.
 - ٧ - التقليل من المساعدات التي تؤدي إلى الاتكالية والتركيز على المساعدات التي تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- مما سبق عرضه، يظهر لنا أن مسألة الفقر مسألة مركبة وهي تحتاج إلى نظرة مركبة تأخذ في اعتبارها عوامل ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة في حساباتها جننا على ذكر أبرزها - في نظرنا - لكن في الحوصلة التي ينتهي بها هذا الفصل نود أن نؤكد أن الخروج من ربقة الفقر تحتاج بالإضافة إلى اهتمام الدولة واتخاذها السياسات المناسبة ومساعدة المواطنين إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الفردية

والمجتمعية الهامة من أجل الصالح العام، أن تكون محور اهتمام الإنسان فيها.

فالمجتمع الذي لم يتمكن من غرس أهمية ومحورية الإنسان في قدرته على مواجهة مشاكله بنفسه وأنه قادر على تبني القيم والأخلاق المثالية التي تمكنه أولاً من الاعتماد بعد الله على نفسه وإيمانه أنه بالعمل والعمل الدؤوب الصادق المستمر والمتواصل بإمكانه الحصول على الدخل الذي يوفر له رغد العيش، بالإضافة إلى الإيمان بأن المجتمع المنظم بإمكانه من خلال برامجه وخططه أن يعمل مستعيناً بكل سواعد أبناءه الخروج من الفقر إلى الرخاء من خلال العمل والمنافسة مع بقية العالم دون حماية تضر أو تعيق.

إن الاستثمار الأهم هو في قيم وتصورات المواطن الخليجي بحيث لا تعيقه الفردية فيزداد فحشاً أو فساداً ولا يربكه التواكل فيصبح عاجزاً عن القيام بدوره في تقديم ما يجب عليه إزاء وطنه. إن إيمان المواطن في دول الخليج واليمن بالعمل وأن العمل يؤدي إلى مزيد من القدرة والفاعلية عنده بحيث يتمكن ليس فقط من مواجهة المشاكل وإنما التغلب عليها ومن ثم كسب رغد العيش هو حجر الزاوية في معركة مواجهة الفقر. وفي هذا السياق على مجتمعاتنا أن تتطلع إلى الاقتداء بالمجتمعات التي تمكنت، رغم ظروفها السكانية أو قلة مواردها أو ظروف التنافس الدولي ضدها أن تشق طريقها نحو غد أفضل، لعل الصين والهند من أبرز هذه الأمثلة. إن دول الخليج إن أرادت أن تتجاوز فئات منها عاهة الفقر والعوز عليها أن تستثمر وبجدية في الإنسان محور التنمية وأن تعمل على محاربة التواكل والفساد في بنيتها الأساسية والله أعلم.

* * *

قائمة المراجع والمصادر

- (١) أصاف، جورج: الفقر والتنمية الاجتماعية في لبنان. بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٣م.
- (٢) إبراهيم، سعد الدين وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م.
- (٣) أبي مصعب، فارس: الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان واقع وآفاق، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤م.
- (٤) أجفنده: نحو تنمية بشرية مستدامة، الرياض، ٢٠٠٥م.
- (٥) الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر: خطة عمل الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر. الرياض، د.ت.
- (٦) استيتر، محمد: الفقراء والفقراء في مغرب القرنين ١٦/١٧م، جدة، مؤسسة النخلة للكتاب، ٢٠٠٤م.
- (٧) أسعد، راجي و دز رشدي - ملك: الفقر وإستراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.
- (٨) الأفندي، محمد: دور الزكاة والوقت في محاربة الفقر والعطالة، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١م.
- (٩) الأمم المتحدة - الإسكوا: أياد مركبة تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية: نيويورك، ١٩٩٥م.
- (١٠) الأمم المتحدة - الإسكوا: جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات، نيويورك، ٢٠٠١م.
- (١١) الأمم المتحدة - الإسكوا: السياسات الاجتماعية في البلدان العربية تحليل بنائي تاريخي، نيويورك، ٢٠٠٣م.

- (١٢) الأمم المتحدة - الإسكوا: الضمان وشبكة الأمان الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية، نيويورك د.ت
- (١٣) الأمم المتحدة - الإسكوا: الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، نيويورك، ٢٠٠٣م.
- (١٤) الأمم المتحدة - الإسكوا: المرأة والفقر في منطقة الإسكوا قضايا واهتمامات، نيويورك، ١٩٩٥م.
- (١٥) الأمم المتحدة - الإسكوا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م)، نيويورك، ٢٠٠٤م.
- (١٦) الأمم المتحدة - الإسكوا: ملامح السياسات السكانية في الدول العربية، نيويورك، ٢٠٠٣م.
- (١٧) الأمم المتحدة - الإسكوا: نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية، دليل مستخدم النظام، نيويورك، ٢٠٠٣م.
- (١٨) الأمم المتحدة - الإسكوا: نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية، رصد أهداف وغايات العقود الأولى للألفية الثالثة، نيويورك، ٢٠٠٢م.
- (١٩) أمين جلال: العولمة والتنمية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م.
- (٢٠) باقر، محمد حسين: قياس الفقر، نيويورك: الأمم المتحدة - الإسكوا، ١٩٩٦م.
- (٢١) براهالاد، شيز كي: كيف تحقق ثروة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥م.
- (٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، نيويورك، ٢٠٠٣م.
- (٢٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: جعل التجارة العالمية في خدمة الناس. نيويورك، ٢٠٠٣م.

- (٢٤) البوزيدي، محمد: نحو مؤتمر القمة الدولية للتنمية الاجتماعية، تونس: المؤتمر العربي للصحة والإنجابية - السكان، ١٩٩٥م.
- (٢٥) بيت الزكاة: أحكام الزكاة. الكويت.
- (٢٦) تقرير الرائد الاجتماعي (ترجمة محمد أحمد شومان). بيروت،
- (٢٧) التوني، ناجي: سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، دت
- (٢٨) الجبلي، عبد الملك علي ثابت: الفقر والبيئة في اليمن، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١م.
- (٢٩) جمعية الاجتماعيين البحرينية: الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين. ٢٠٠٣م.
- (٣٠) الحبش، محمد عبدالرحمن: القطاعات الاقتصادية والمشاريع الصغيرة في الجمهورية اليمنية، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١م.
- (٣١) حداد، أنطوان: الفقر في لبنان، نيويورك: الأمم المتحدة - الإسكوا، ١٩٩٦م.
- (٣٢) الحيدري، نايف محمد الحيدري: آراء ومواقف الفقراء من فقرهم وسياسات التصدي اللازمة، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠٠م.
- (٣٣) الخليفة، ضان حسن: دراسة أوضاع القوى العاملة والتشغيل وجهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال تشغيل الشباب، البحرين: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٣م.
- (٣٤) الخويطر، خالد بن سليمان بن علي: الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافية في المملكة العربية السعودية، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣م.
- (٣٥) دار الإنماء الاجتماعي: تقرير مقدم لمشروع دراسة الفقر في دول مجلس التعاون الخليجي. قطر، ٢٠٠٥م.

- (٣٦) د. حمزة، كريم محمد وآخرون: الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢م.
- (٣٧) درنتج، ألن ب: الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- (٣٨) الدمياطي، أبي محمد شرف الدين المؤمن: المتجر الرابع، بيروت: دار خضر، ٢٠٠١م.
- (٣٩) رود جرز، جيرى: برنامج مكافحة الفقر ومنظمة العمل الدولية قضايا للبحث والعمل، بيروت: المعهد الدولي لدراسات العمل، ٢٠٠٠م.
- (٤٠) زكي، رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٧م.
- (٤١) ساند، قطب مصطفى وآخرون: مشكلة الفقر في العالم الإسلامي ١/٢، ماليزيا - الجامعة العالمية ٢٠٠٤م.
- (٤٢) السكان والعمالة ومستوى المعيشة في المملكة البحرينية، المنامة: جمعية العمل الوطني الديمقراطي.
- (٤٣) الشريف، هناء هاشم: تقرير الفقر في الوطن العربي، جدة، ١٤٢٥هـ.
- (٤٤) الصبيحي، أحمد شكر: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.
- (٤٥) الصلاحي، فؤاد عبد الجليل: أنماط العلاقات بين الفقر البشري والموارد الاجتماعية، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١م.
- (٤٦) الطراح، على وحمود، أحمد: تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٤م.

- (٤٧) عبدالغفار، عبدالحميد أحمد: الشباب وسوق العمل في المملكة البحرينية، المنامة: جمعية العمل الوطني الديمقراطي، ٢٠٠٥م.
- (٤٨) عثمان، عبده علي: التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع اليمني، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠١م.
- (٤٩) عطية، فيليب: أمراض الفقر، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٢م.
- (٥٠) علي، علي عبدالقادر: أسس العلاقات بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، د.ت.
- (٥١) العويس، هادف راشد وآخرون: حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي، الإمارات العربية المتحدة: جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين، ١٩٩٣م.
- (٥٢) العيسى، جهينة سلطان سيف: المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية، الدوحة: جامعة قطر، ٢٠٠١م.
- (٥٣) الغتم، محمد بن جاسم: دراسة حول توظيف الأيدي العاملة المواطنة تيسير إنتقالها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، البحرين: جامعة البحرين، ١٩٩٩م.
- (٥٤) الغريب، عبدالعزيز بن علي: الفقر في السعودية، بيروت: المستقبل العربي، ٢٠٠٥م.
- (٥٥) غنيم، عادل حسن: التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، الدوحة: جامعة قطر، ١٩٨٩م.
- (٥٦) فابريو، كلن، (ترجمة خصر الأحمد): الجغرافية الجديدة لفئات الدخل العالمي، بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م.
- (٥٧) الفارس، عبدالرزاق: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م.
- (٥٨) فوكودا - بار، ساكيلو: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م.

- (٥٩) فيفير يدو، خورسية: تخفيض الفقر عبر سياسات سوق العمل، بيروت: المعهد الدولي لدراسات العمل.
- (٦٠) قبره، إسماعيل وآخرون: عولمة الفقر، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
- (٦١) القرضاوي، يوسف: العبادة في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م.
- (٦٢) قطاع الشؤون الاجتماعية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: معلومات عن المساعدات الاجتماعية. البحرين، ٢٠٠٤م.
- (٦٣) كوفير، هـ. فيليب، منظور أحمد: مكافحة الفقر في الريف، القاهرة: مختارات التعاون العالمية، د.ت.
- (٦٤) اللهبي، منى محمد ومنير فوزان الصاعدي: مشكلة الفقر المرأة السعودية وإستراتيجيات مكافحتها، جدة، د.ت.
- (٦٥) ماندل، جي آر: العولمة والفقراء، بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م.
- (٦٦) المجلس الأعلى لشؤون الأسرة: المرأة والرجل في دولة قطر. قطر، ٢٠٠٤م.
- (٦٧) مجلس التخطيط – الأمانة العامة: دولة قطر في أرقام. قطر، ٢٠٠١م.
- (٦٨) مجلس التخطيط – الأمانة العامة: المجموعة الإحصائية السنوية، قطر، ٢٤/٢٠٠٤م.
- (٦٩) مجلس التخطيط – الأمانة العامة: مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر، قطر. ٢٠٠٤م.
- (٧٠) مجلس التخطيط: التقرير الوطني بشأن متابعة تنفيذ إعلان وبرامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥) والمبادرات اللاحقة على عقد المؤتمر، قطر، ٢٠٠٤م.

- (٧١) مجلس النواب: قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م بشأن الرعاية الاجتماعية. صنعاء، ١٩٩٩م.
- (٧٢) محمد، أدويديش وآخرون: المرأة والفقر والسلوك الديمغرافي والصحي، القاهرة: وحدة البحوث والدراسات السكانية، د.ت
- (٧٣) محمد، محاضر، (ترجمة الخاتم محمد المهددي): ملحمة النهضة الماليزية، ماليزيا: الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية، د.ت
- (٧٤) مركز البحرين للدراسات والبحوث: تقييم دور المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للفقراء. البحرين، ٢٠٠٢م.
- (٧٥) المركز العربي السويسري: كارثة الفقر في العالم العربي، جنيف، ٢٠٠٢م.
- (٧٦) منظمة العمل العربية: العولمة وآثارها الاجتماعية، القاهرة. د.ت
- (٧٧) مورلايه، فرانسيس وجوزيف كولنز، (ترجمة أحمد حسان): صناعة الجوع، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٣م.
- (٧٨) ناصر، خديجة عمر: تنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي.
- (٧٩) الندوى، أحمد هاشم: الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، نيودلهي: دار المعرفة، ٢٠٠٠م.
- (٨٠) النملة، علي بن إبراهيم: جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال التوظيف في القطاع الخاص، الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ١٤٢٢هـ.
- (٨١) هاريس، سام داني، (ترجمة شوق إبراهيم عبدالعزيز): الطريق للخروج من الفقر، الولايات المتحدة الأمريكية: غرامين - جميل، د.ت

- (٨٢) هاشم، منى: أهداف الإدماج الاجتماعي ووقائع الاقصاء الاجتماعي في الجمهورية اليمنية، بيروت: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢م.
- (٨٣) هاينبرغ، ريتشارد: سراب النفط، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥م.
- (٨٤) هرامي، نور الدين: مداخل حول النوع الاجتماعي والثقافة والفقر ملاحظات ايستمولوجية، المغرب: المؤتمر العربي حول المرأة والفقر، ٢٠٠١م.
- (٨٥) الهندي، ديماء خلف، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢م الصادر عن الأمم المتحدة.
- (٨٦) الهيصمي، خديجة أحمد: الفقر والمرأة في اليمن، صنعاء: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ٢٠٠١م.
- (٨٧) وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان التقرير الأول ٢٠٠٣م. مسقط، ٢٠٠٤م.
- (٨٨) وزارة التخطيط: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة. الكويت، ٢٠٠٤م.
- (٨٩) وزارة التخطيط والتنمية: استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م). صنعاء، ٢٠٠٥م.
- (٩٠) وزارة التنمية الاجتماعية: قانون الجمعيات الأهلية. مسقط، ٢٠٠٠م.
- (٩١) وزارة التنمية الاجتماعية: قانون الضمان الاجتماعي. مسقط، ٢٠٠٢م.
- (٩٢) وزارة الداخلية: العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودية). الرياض، ١٤١٦هـ.
- (٩٣) وزارة الشؤون الاجتماعية: خارطة أحوال المعيشة في لبنان. بيروت، ١٩٩٨م.

- ٩٤) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: تقرير إنجاز السنة الثانية لاستراتيجية التخفيف من الفقر. الكويت، ٢٠٠٤م.
- ٩٥) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: صندوق الرعاية الاجتماعية. صنعاء. د.ت
- ٩٦) وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان: تقرير إدارة الشؤون الاجتماعية بشأن دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون. ٢٠٠٤م.
- ٩٧) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تقرير عن البرامج الاجتماعية الموجهة لرعاية ودعم تماسك الأسرة في المملكة العربية السعودية. الرياض، ٢٠٠٤م.
- ٩٨) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون. الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م.
- ٩٩) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: توثيق إجراءات تقديم الخدمات لقسم المساعدات الاجتماعية، البحرين.
- ١٠٠) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة لشؤون الرعاية الاجتماعية. الرياض، ٢٠٠٣م.
- ١٠١) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: معلومات وبيانات الفقر وآثاره الاجتماعية وآليات مكافحته في المملكة العربية السعودية. الرياض. ١٤٢٤هـ.
- ١٠٢) اليوسف، محمد الطيب بن محمد يوسف: تاريخ الأوقاف، الطائف: لجنة المطبوعات في التنشيط السياحي، ١٩٩٨م.

صدر من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

- العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافذ"
- العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافذ"
- العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافذ"
- العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافذ"
- العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافذ"
- العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية - المفاهيم- الأجهزة - التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافذ"
- العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافذ"
- العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور - الفراغ - المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (١٠) : ظاهرة المربيّات الأجنيبيّات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافذ"

- العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته- دوره – أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافذ"
- العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافذ"
- العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.
- العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.
- العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.
- العدد (١٦): القيم والتحويلات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.
- العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.
- العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.
- العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.
- العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.
- العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.
- العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.
- العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

- العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.
- العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.
- العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.
- العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير - عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها - المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.
- العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.
- العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.
- العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.
- العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.
- العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.
- العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.
- العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.

- العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود - دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.
- العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.
- العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.
- العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.
- العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.
- العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون - مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون- دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

رقم الايداع بالمكتبة العامة
د.ع ٢٠٠٨/٦٩٧١ م

رقم الناشر الدولي: ٩٧٨-٩٩٩٠١-٣٠-٢٧-٠ ISBN